



King Faisal Center for Research and Islamic Studies

واقع المدارس الدينية الأهلية في باكستان

د. مصباح الله عبد الباقي

دراسات معاصرة (٢٢)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، ويرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: **«دراسات معاصرة»**، وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

رئيس التحرير:
عوض البادي

تُوجَّه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
إدارة البحوث والدراسات ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١) ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)
E-Mail: rkfcris@kff.com

واقع المدارس الدينية الأهلية
في باكستان

د. مصباح الله عبد الباقي

دراسات معاصرة (٢٢)

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
عبد الباقي، مصباح عبدالله
واقع المدارس الدينية الأهلية في باكستان ./
مصباح عبدالله عبد الباقي .ـ الرياض، ١٤٢٨هـ
١٤٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم .ـ (سلسلة دراسات معاصرة؛ ٢٢)
ردمك: ٦-٦٨-٨٩٠-٩٩٦٠
١ ـ التعليم الديني ـ باكستان أـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ٣٧٧,٩٥٤٩١ ١٤٢٨/٦٣٧٩

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٦٣٧٩
ردمك: ٦-٦٨-٨٩٠-٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمة

تشغل قضية المدارس الدينية أو نظام التعليم الديني في باكستان بال المهتمين بالسياسة الدولية والمهتمين بعموم قضايا العالم الإسلامي على السواء؛ فقد بقيت هذه المدارس محل نقاش وبحث منذ نشأة باكستان أو بعدها بقليل، وصارت هذه المدارس محط أنظار العالم بعد وصول طالبان المتخرجين فيها إلى سدة الحكم في أفغانستان المجاورة لباكستان في منتصف تسعينيات القرن الماضي، لكن الإعلام الغربي بدأ يسلط الأضواء عليها بقوة أكثر منذ حوادث الحادي عشر من شهر سبتمبر عام ٢٠٠١م، وبسبب ذلك صارت تلك المدارس من القضايا الساخنة على الساحة الإعلامية الدولية، وبخاصة بعد تفجيرات لندن يوم ٧/٧/٢٠٠٥م.

ومن هنا كثرت الكتابات حولها وزادت حدة النقد الموجَّه نحوها، وقد لفتت اهتمام أطياف مختلفة من الناس في السنوات القليلة الماضية، وانقسم المهتمون بها ـ من حيث البواعث والأسباب ـ فريقين:

الأول: هو الفريق الذي يمكن أن نسميه «المقرب من المدارس الدينية» أو على الأقل ممن لا يحمل فكراً معادياً لها.

والفريق الثاني: يشمل الغربيين من مؤسسات دراسية وبحثية وشخصيات سياسية ومن يوافقهم الرؤية من أهل البلاد.

ومن الطبعي أن تختلف زاوية اهتمام الفريقين وأسبابه وبواعثه؛ فالفريق الأول يهتم بها في إطار مصالح الأمة وإطار المصالح الوطنية ومصلحة الشعب الباكستاني، وإنه ليعتقد أن المدارس الدينية مقصِّرة في أداء الدور المنوط بها وتحقيق الأهداف الموكولة إليها، ويتمثل لديهم هذا القصور في النقاط التالية:

١ـ المنهج الدراسي المطبَّق في المدارس الدينية حالياً هو منهج قديم جداً، وكان

مناسباً لظروف مختلفة، لكنه لا يلبي حاجات المجتمع في الظروف الراهنة؛ لأنه لا يخرج الشخصية المطلوبة التي يحتاج إليها المجتمع اليوم، ومن ثَمّ يؤكد هؤلاء على ضرورة مراجعة المنهج الدراسي باستمرار.

٢- مجال عمل المتخرجين في المدارس الدينية قاصر اليوم على الإمامة والخطابة في المساجد وكذا التدريس في المدارس الدينية نفسها، والضرورة تقتضي أن يوسع هذا المجال ليتناول المجالات الأخرى، ولن يمكن ذلك إلا إذا تأهل المتخرجون فيها لتحمل المسؤوليات في تلك المجالات المقترحة.

٣- انشغالها بالخلافات الطائفية، وبخاصة بين المتشددين من أتباع الاتجاهات المختلفة.

٤- ضعف المستوى العلمي والتدنّي المستمر في ذلك، وعدم الاهتمام بالجوانب التربوية لطلاب المدارس، وعدم توفير التسهيلات اللازمة لطلابها ومدرسيها، إلى جانب سوء إدارتها، والتركيز الكبير في المظاهر والابتعاد عن القضايا المهمة، وتنشئتهم على الجمود والتقليد والتقوقع على النفس.

ويريد هذا الفريق - كما يظهر من ملاحظاته - تطوير هذا النظام التعليمي بدل تدميره؛ ليكون العنصرَ الفعّال في تطور المجتمع وتقدُّمه.

لكن بعض العلماء التقليديين يرون أن نظام المدارس الدينية لا يحتاج إلى تغيير جذري؛ لأن أهدافها عندهم تتلخص في تخريج علماء الشريعة ليقوموا بواجب الإمامة والخطابة في المساجد والتدريس في المدارس الدينية، ويقوموا بمهمة الإفتاء، والمدارس الدينية تؤدي هذه المهمة على خير وجه فلا داعي للتغيير الجذري في نظامها.

أما الفريق الثاني فيرى أن المدارس الدينية خطر على الأمن العالمي، وأنها توجِّه تهديداً مباشراً لمصالح الدول الغربية، ويشمل هذا الفريق الباحثين الغربيين والمعاهد البحثية والشخصيات السياسية في العالم الغربي، ويتبعهم في ذلك مجموعة من

أهل البلاد الذين يرون رأيهم. والشُّبه التي يثيرونها والاعتراضات التي يوجهونها للمدارس الدينية تتلخص فيما يلي:

١- المنهج الدراسي المطبَّق في المدارس الدينية يخرج أناساً متحجِّرين يحملون أفكاراً معادية للتطور العلمي والتقدم التقني، ومن ثَمّ يرون وجوب تعديله تعديلاً جذرياً بإدراج المواد العصرية.

٢- تؤجج المدارس الدينية نار التناحر والخلاف الطائفي بين الشيعة والسنة وبين الفرق السنية بعضها البعض، ويرون أن المدارس الدينية هي وراء أغلب حوادث العنف الطائفي في باكستان.

٣- تموَّل المدارس الدينية من قبل الدول الإسلامية، وبخاصة من قبل دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وقد ذكروا في هذا الصدد حتى اسم مصر وليبيا وسورية.

٤- المدارس الدينية هي المحاضن التي يتربى فيها المجاهدون والإرهابيون، وكان لها دور كبير في الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي، ومن هنا يعدُّون المدارس الدينية متورطة في كل حادثة عنف تحدث في أي منطقة من العالم.

ولما غلب على ظن هؤلاء أن وجود المدارس الدينية بصورتها الحالية في باكستان ـ وفي باقي البلاد الإسلامية أيضاً ـ خطر على مصالحهم وأمنهم القومي حاولوا أن يضغطوا على الحكومة الباكستانية ويشجعوها على أن تقضي على المدارس الدينية وتفرغها من مضمونها.

ومن هنا كانت قضية المدارس الدينية جديرة بالدراسة في خضم الكم الهائل من الكتابات التي تحمل الطابع الدعائي للمدارس الدينية أو ضدها للإجابة عن الأسئلة التي تثور حولها، ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال السؤال عن حقيقة المدارس الدينية وما تقوم به في المجتمع من دور، والسؤال عن الخلفية التاريخية للمدارس الدينية، وبخاصة عن بداية الازدواجية في نظام التعليم في شبه القارة

الهندية، ومتى اختارت الوضع الحالي لنظامها التعليمي؟ وما الاتجاهات الفكرية المسيطرة عليها؟ وما أفكارها ومواقفها؟ وكيف كان المنهج الدراسي لهذه المدارس في أدواره التاريخية المختلفة؟ وما مواقف الجهات المختلفة تجاه تغييره؟ وما حقيقة الشبهات التي أثيرت حولها، وبخاصة ما أثير من قبل الإعلام الغربي؟ وما مشكلاتها الحقيقية، وما الحلول المطروحة لها؟ وهذه الأسئلة هي نفسها التي تحاول هذه المقاربة أن تقدم الإجابة عنها في فصولها الخمسة.

مصباح الله عبد الباقي

الفصل الأول

الخلفية التاريخية للتعليم

الديني في شبه القارة الهندية

لم تكن المدارس الدينية ظاهرة طارئة على المجتمع الباكستاني بخاصة، وعلى المجتمع الإسلامي في شبه القارة الهندية بعامة، بل يعدُّ وجود المدارس قديماً قدم الإسلام نفسه في هذا المجتمع، وتظهر هذه الحقيقة بجلاء بمراجعة التاريخ الثقافي والعلمي للمنطقة في الفترة التي عاشت فيها تحت سيطرة المسلمين.

لقد استقر الإسلام في شبه القارة الهندية في عهد الغزنويين في القرن الرابع الهجري، وكان عصرهم الذي امتد أكثر من قرنين من الزمان هو العصر الذي بدأ فيه الاهتمام بالتعليم الديني الرسمي في شبه القارة الهندية(١).

واهتم الغزنويون بالتعليم والدعوة في مختلف المناطق في الهند، واستقدموا العلماء والدعاة والمصلحين أو قدموا بأنفسهم ليستقروا في الهند ليقوموا بنشر العلم والثقافة والدين بين سكانها(٢). ولما أُخرج الغزنويون من عاصمتهم «غزنة» استوطنوا مدينة «لاهور» وجعلوها عاصمةً لهم، فصارت مأوى للعلماء وحاضرة كبيرة من حواضر العلم والثقافة(٣).

وقد أنشئت مدارس ومراكز للتعليم ومكتبات في عدة مناطق في الهند، وكانت المكتبات عامرة جداً(٤).

التعليم في عهد الغوريين:

تولى الغوريون (٥٤٣-٦١٣هـ/ ١١٤٨-١٢١٥م) زمام الأمور في الهند بعد الغزنويين، وكان السلطان شهاب الدين غوري أحد أعظم ملوك المسلمين في الهند، استولى على مدينة «ملتان» عام ٥٧٠هـ/ ١١٧٥م، وكان الشيخ معين

الدين جشتي أحد أعظم المصلحين في عهده، إذ استوطن منطقة «أجمير» في الهند، ولما استولى السلطان شهاب الدين على هذه المنطقة عام ٥٨٧هـ/ ١١٩٢م جعلها حاضرة كبيرة من حواضر العلم والثقافة، ويرى المؤرخون أن المدارس التي أنشأها السلطان شهاب الدين غوري في «أجمير» تعد من أقدم المدارس الدينية الإسلامية في الهند. والمدارس التي نشأت في عهد الغزنويين والغوريين والعصور الابتدائية التالية كانت على أنواع: مدارس حكومية، ومدارس ملحقة بالزوايا والتكايا الصوفية، ومدارس ملحقة بالمساجد وكانت كثيرة جداً، ومدارس ملحقة بالأضرحة(٥).

التعليم في عصر المماليك:

بعد وفاة السلطان شهاب الدين غوري عام ١٢٠٦م تولى زمام الأمور في الهند مملوكه قطب الدين أيبك، وكان من أكثر الناس اهتماماً بالعلماء وطلاب العلم.

ثم جاء عهد أكبر ملوك المماليك في الهند، وهو السلطان شمس الدين التمش (١٢١٦م - ١٢٣٦م)، وكان من أكثر الناس اهتماماً ببناء المباني الكبيرة والمتميزة، واشتهر بإنشاء المدارس في جميع أنحاء الهند، وبخاصة في عاصمته «دهلي»، واشتهرت من هذه المدارس «المدرسة المعزية» في دهلي، و«المدرسة المعزية» بمنطقة «بَدَايون».

تولى زمام أمور الدولة بعد السلطان التمش ابنه ركن الدين فيروز، لكنه لم يولي الحكم أهميته، فثارت عليه في العام نفسه أخته الأميرة رضية الدين بنت السلطان شمس الدين، فحكمت نحو أربع سنوات، وكانت الأميرة عالمة ومثقفة وشاعرة، واهتمت بالمدارس والعلماء، وكانت المدارس المعزية التي أنشأها والدها مزدهرة في عهدها، ولما استولى القرامطة (الباطنيون) على دهلي ١٢٣٨م دمروا أغلب هذه المدارس.

ثم تعاقب حكم البلاد عدد من السلاطين حتى استقر الأمر للسلطان ناصر

الدين محمود شاه بن نصر الدين محمد بن التمش (١٢٤٦-١٢٦٦م)، وكان - كما يقول التاريخ - من أورع الناس وأتقاهم، يحب العلماء وطلاب العلم، وأنشأ لهم مدرسة كبيرة في «دهلي» عاصمة مملكته.

ثم تولى بعد ذلك أمور السلطنة السلطان غياث الدين «بلبن» (١٢٢٦-١٢٧٨م)، ولقب عصره بـ «خير العصور»؛ إذ كان البلاط السلطاني مأوى الأمراء والملوك المنهزمين أمام سيل التتار الجارف في آسيا الوسطى وباقي مناطق العالم الإسلامي، وكان الملوك والأمراء تصاحبهم مجموعات كبيرة من العلماء وأصحاب الفضل، فصارت الهند بسبب ذلك مأوى جميع أهل العلم المعروفين، منهم على سبيل المثال: شمس الدين الخوارزمي، وشمس الدين القوشنجي، وبرهان الدين البزاز، ونجم الدين الدمشقي، وكمال الدين الزاهد، وبرهان الدين البلخي، وغيرهم(٦). ولما توفي السلطان غياث الدين بلبن تولى الحكم حفيده السلطان معز الدين كيقباد (١٢٨٧-١٢٩٠م)، وكان معروفاً بالمجون، وبذلك دمر ما بناه جدُّه من المجد واحترام العلماء ونشر التديُّن(٧).

التعليم في عهد الخلجيين:

وممن اهتموا بالتعليم والثقافة في شبه القارة الهندية السلطان جلال الدين الخلجي (١٢٩٠-١٢٩٦م)، الذي تولّى زمام الأمور في ١٣ يونيو ١٢٩٠م، وكان من أكثر الملوك اهتماماً بالعلماء وطلاب العلم، وكان البلاط السلطاني مأوى لعلماء جميع الفنون.

تولى بعد جلال الدين الخلجي أمور المملكة ابن أخيه السلطان علاء الدين الخلجي (١٢٩٦-١٣١٦م)، وكان السلطان الجديد غير متعلِّم قبل تولي زمام الأمور، لكنه كان مهتماً جداً بالعلم والثقافة ومحباً للعلماء، وكانت عاصمته «دهلي» مضرب المثل حينئذ(٨). ولم يكن الأمر قاصراً على «دهلي»، بل كان العلماء منتشرين في جميع أنحاء الهند.

التعليم في عهد أسرة تغلق:

حينما تولى غياث الدين تغلق أول ملوك أسرة « تغلق » زمام الأمور بيده عام ١٣٢٠م كانت حركة العلم والثقافة أول ما لفت انتباهه.

واهتم ملوك هذه الأسرة بالتعليم وبناء المدارس؛ فقد بنى السلطان محمد تغلق مقراً لحكومته قرب « دهلي » سماه « خرم آباد »، وبنى إلى جانبه مدرسة كبيرة ومسجداً، وقد كتب بعض من زار « دهلي » في عصره أن عدد المدارس في « دهلي » وحدها كان يصل إلى ألف مدرسة(٩).

وكان ممن تولوا أمور الدولة السلطان فيروز تغلق الذي كان من أكثر ملوك هذه الأسرة اهتماماً بالعلم والثقافة والفنون، وقد سجل التقدم العلمي والثقافي الذي تحقق في عهده في كتاب له سماه « فتوحات فيروز شاهي »، وقد أعاد بناء المدرسة المعزية التي كان قد أنشأها السلطان التمش في عهد سابق.

وذكر المؤرخون أن السلطان فيروز شاه تغلق بنى أكثر من خمسين مدرسة في الهند، إضافة إلى ما بناه من المساجد التي كانت تؤدي وظيفة كبيرة في تعليم الناس، وكان من أحسن هذه المدارس المدرسة التي بناها عام ١٣٥٤م وجمع فيها أشهر علماء عصره في جميع العلوم والفنون، وكان الشاعر الصوفي الشهير باللغة الفارسية جلال الدين الرومي مدرساً في هذه المدرسة، إذ درس الحديث والتفسير.

ومن الأعمال التي قام بها السلطان فيروز شاه أنه لم يجمع العلماء في « دهلي »، بل وزّعهم على المناطق المختلفة ليتولوا تعليم الناس وتدريس العلوم المختلفة لهم، وقد آتت هذه الخطة ثمارها في فترة قليلة، وانتشر العلم في سائر أنحاء مملكته.

ويتميز عهد السلطان فيروز شاه تغلق بالتغيير الذي طرأ على المناهج الدراسية؛ إذ إنه كان يميل بطبعه إلى العلوم العقلية؛ مثل الفلسفة والمنطق وعلم الفلك والحساب وعلم الكلام، فأدخلت هذه العلوم في المنهج الدراسي الذي كان يغلب عليه الفقه وأصوله والحديث والقرآن قبل عصره، وصار الطابع العقلي هو الغالب على المنهج

الدراسي في الهند منذ عهد فيروز شاه تغلق إلى أن جاء الإمام ولي الله الدهلوي وأدخل تعديلات في المنهج الدراسي لصالح علوم الحديث والقرآن الكريم.

واستمر الحال على المنوال نفسه في عصر ملوك أسرة «السادات»، ثم في عصر ملوك أسرة «لودهي»، واشتهر أحد ملوك الأسرة الأخيرة باهتمامه بالعلم والمنهج التعليمي، وهو السلطان «إسكندر لودهي» (١٤٨٩-١٥١٧م)؛ إذ واصل التقدم بالخطوات نفسها التي كان قد بدأ بها قبله فيروز شاه تغلق في تغيير المنهج التعليمي الذي كان يغلب عليه حينذاك الجانب التراثي والفقهي، فأدخل فيه كتب علم الكلام والفلسفة والمنطق، وكان وراء هذا التطوير علماء من منطقة «ملتان»؛ أحدهما الشيخ عبد الله العثماني (المتوفى ٩٢٣هـ/ ١٥١٦م)، والآخر أخوه الشيخ عزيز الله الملتاني (المتوفى ٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م)، لكنهما تركا مدينة «ملتان» بلد إقامتهما عند حدوث الاضطرابات فيها وهاجرا إلى العاصمة «دهلي» في عهد السلطان «إسكندر لودهي»، وكانا تلميذين للشيخ الشريف الجرجاني بواسطة واحدة، وكانا من أمهر الناس في العلوم العقلية، فاتخذ أحدهما مدينة «دهلي» مقراً له، والآخر اتخذ مدينة «سنبهل» موطناً له، وبدءا في تدريس كتب العلوم العقلية، وأدخلا كتب السيد الشريف الجرجاني وكتب الإمام سعد الدين التفتازاني في المنهج الدراسي، وكان السلطان «إسكندر لودهي» يحضر حلقة درس الشيخ عبد الله العثماني ويجله ويكرمه، وتخرَّج على يدي هذين العالمين من التلامذة من روّج للعلوم العقلية في الهند(١٠).

التعليم في عصر المغول في الهند:

كان انتصار السلطان بابر المغولي على ملك الهند السلطان إبراهيم لودهي في معركة «باني بت» الأولى عام ١٥٢٦م واستيلاؤه على «دهلي» بداية العهد المغولي في الهند. ويعدّ عصر المغول من العصور الذهبية في حياة المسلمين في الهند من نواحٍ مختلفة؛ فقد قضى السلطان بابر ثم ابنه السلطان همايون حياتهما في

الحروب والتغلب على معارضيهما، لكن الحركة الثقافية والعلمية كانت مستمرة لم تتوقف، وكانت الدولة تبذل كل ما في وسعها لنشر العلم وبناء المدارس، إلى جانب الجهود التي يبذلها العلماء أنفسهم مستقلين عن الدولة؛ فقد بنى السلطان همايون مدارس عديدة كان أشهرها مدرسة « دهلي »، واشتهرت كذلك المدرسة التي بناها الشيخ ضياء الدين في « دهلي » أيضاً.

ولما تولى السلطان جلال الدين أكبر (١٥٥٦–١٦٠٥م) اهتم في وقته بترجمة الكتب بين اللغات المختلفة؛ مثل الترجمة من العربية وإليها، وكذلك التركية والسنسكريتية والفارسية، إلى جانب الإنتاج العلمي الجديد الذي يعد ميزة كبيرة من ميزات العهد المذكور(١١).

كان السلطان « جلال الدين أكبر » مهتماً جداً بالتعليم، وكان يتابع سير المدارس، وقد دوّن أبو الفضل ذلك في «آيين أكبري»، مبيناً حالة الطلاب في ذلك العهد، وأشار إلى بعض النقص الذي كان موجوداً في المنهج الدراسي الابتدائي حينئذٍ، وبين كذلك الحل الذي اقترحه السلطان جلال الدين أكبر، يقول أبو الفضل: « يقضي الطلاب سنوات من أعمارهم ـ في العالم الإسلامي عموماً وفي الهند خاصة ـ في تعلُّم بعض المفردات وتعلُّم شيء من الإعراب، وبذلك يضيع جزء كبير من أعمارهم. نظراً لذلك أمر مأوى العالم السلطان أن يُعلَّم الطفل أشكال الحروف؛ حتى يعرف الطفل الأشكال المختلفة لكل حرف من حروف الهجاء، وبعد التمكُّن من ذلك يُعلَّم كيفية كتابة هذه الحروف مركَّبة، والتلفظ بها في حالة التركيب، والمطلوب أن يعتمد الطفل في هذه المرحلة على نفسه، وتكون مساعدة الأستاذ له في أضيق الحدود، ثم يقوم الأستاذ بتعليم الطفل مصراعاً من بيت شعر، أو قولاً من الأقوال المأثورة، ويحفظ الطفل كل ذلك، وبهذا يتمكن الطالب من القراءة بطلاقة. ويجب أن يهتم المعلم يومياً ـ وفقاً لهذا الترتيب ـ بالأمور التالية:

– أن يعرف الطفل صور حروف الهجاء وأشكالها.

- أن يعرف الكلمات وينطقها.
- أن يعرف الكلام المركَّب من الكلمات أو بيتاً من الشعر.

ولما طُبِّق هذا المنهج كانت النتائج مذهلة لأهل العلم؛ لأنهم رأوا أن المردود تضاعف أضعافاً كثيرة، فما كان الطفل ينفق سنةً في تعلُّمه يتعلَّمه الآن بسهولة في شهر واحد فقط».

هذا الجزء من آيين أكبري (الدستور أو اللوائح الأكبرية) يتحدث عن تعليم الأطفال في صغرهم، وهناك جزء آخر جاء ضمن لائحة التعليم في آيين أكبري يتحدث عن تعليم الكبار، يقول: «يجب على كل طالب أن يدرس بالتدرج علم الأخلاق، والإلهيات، وعلم المساحة، والحساب والرياضيات، والزراعة، وإقليدس والهندسة، وعلم النجوم والفلكيات، والرمل، وتدبير المنزل، وسياسة المدن، والطب، والمنطق، والطبيعيات، والتاريخ، وغيرها من العلوم. ويجب أن يدرس الطلاب السنسكريتيون (يقصد الهندوس) (وياكرن) و(نيايي) و(ويدانت) و(باتنجلي). وألزم الطلاب بدراسة ما يُحتاج إليه حالياً إلى جانب العلوم والفنون الأخرى، وازدهرت الكتاتيب والمدارس بتطبيق هذه القواعد، وكثر انتشار العلوم والفنون»(١٢).

وكان العلماء الكبار الذين يرفعون لواء العلوم الشرعية النقلية يُوجدون في الهند بكثرة في هذا العصر أيضاً، وكان منهم على سبيل المثال: الشيخ أحمد السرهندي (المتوفى ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م) الذي لقب بمجدِّد الألف الثاني، وكان منهم المحدث المعروف الشيخ عبد الحق الدهلوي (المولود في محرم ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م، والمتوفى ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م). لكن الخطوات التي تمت في عصر فيروز شاه تغلق والسلطان إسكندر لودهي بخصوص المنهج الدراسي وإدخال العلوم العقلية فيه استكملت في عصر السلطان جلال الدين أكبر بوتيرة أعلى، فإذا كان السلاطين السابقون بدؤوا في إدخال العلوم العقلية في المنهج الدراسي المطبَّق في المدارس، وكان الاهتمام قد كثر في عهدهم بالعلوم العقلية على حساب العلوم

النقلية؛ فإن الأمر قد استحكم في عهد جلال الدين أكبر وأبعدت العلوم النقلية من التفسير والحديث والفقه والأصول وغيره إلى حدٍّ كبير من المنهج الدراسي؛ فقد جاء السيد فتح الله شيرازي من إيران إلى الهند في ذاك العهد، وكان مولعاً بالعلوم العقلية، فأدخل تعديلات عديدة في المنهج الدراسي، وبدأ المنطق والفلسفة يسيطران على المنهج الدراسي بدل الاهتمام بالحديث والتفسير والفقه والأصول ـ هذا من جانب، ومن جانب آخر تحسنت العلاقات السياسية والثقافية بين منطقة «كجرات» التي كانت تعد من معاقل العلوم العقلية من الفلسفة والمنطق في الهند وسلطنة «دهلي»، فجاءت مجموعة من علمائها إلى «دهلي» وهاجموا العلوم النقلية في مجالس السلطان جلال الدين أكبر هجوماً شرساً؛ مما أثر في «أكبر» وأدى إلى ميله إلى العلوم العقلية والفلسفية، وفي الوقت نفسه اتجه المنهج الدراسي نحو الاهتمام بالعلوم الكونية كما ذُكر في (آيين أكبري) بخصوص منهج الكبار.

وكان هذا المنهج الدراسي يُطبَّق في الغالب في المدارس التي أنشأها السلطان جلال الدين أكبر في مختلف أنحاء الهند، وكانت أشهر هذه المدارس مدرسة (فتح بور سيكري) التي أنشأها السلطان نفسه. ولما رأى الأمراء اهتمام السلطان بإنشاء المدارس بدؤوا يتسابقون في إنشائها، فنشأت بذلك مدارس عديدة في الهند، كان منها مدرسة خير المنازل في «دهلي» وأنشأتها السيدة «ماهم آنكه»، ومدرسة أبي الفضل في «فتح بور سيكري»، ومدرسة حسن خان في كشمير، ومدرسة خواجه مغيرا في «دهلي». والمدارس التي كان يديرها العلماء بصورة فردية أكثر من أن تحصى؛ لأن كل مسجد وكل زاوية وتكية صوفية كان مدرسة يتعلم فيها الناس.

استمر الاهتمام بالتعليم وبناء المدارس في عهد السلطان جهانكير ابن السلطان جلال الدين أكبر (المتوفى عام ١٦٢٨م)، وكان عالماً وكاتباً بارعاً؛ فقد كتب تاريخ عصره باسم «توزك جهانكيري» إلى جانب بعض الكتب الأخرى.

كان عصر السلطان جهانكير من أزهى عصور العلم؛ إذ أنشأ مدارس كثيرة، وأعاد تعمير المدارس التي كانت معطَّلة منذ سنوات طويلة، وعين فيها الأساتذة، وأجرى لهم الرواتب، وبذلك ازدهر التعليم في عهده. إلى جانب ذلك كانت هناك مدارس أهلية في كل قرية ومدينة يديرها العلماء وينفق عليها أهل الخير.

وبلغ احترام السلطان جهانكير للعلم وتقديره للعلماء أنه أصدر مرسوماً سلطانياً ورد فيه: «إذا مات أمير من الأمراء أو تاجر أو مسافر ولا وارث له تنقل أمواله إلى بيت المال وتنفق على المدارس والخانقاهات». وكان لهذا المرسوم أثر بالغ في ازدهار التعليم ونشأة المدارس في مختلف أنحاء البلاد.

وتولى زمام أمور السلطنة بعد جهانكير ابنه «خُرَّم» الذي اشتهر باسم السلطان شاه جهان «ملك العالم»، واستمرت الحال في عهده على منوال عهد أبيه السلطان جهانكير، وتميزت منطقة «جونبور» بكثرة المدارس وكثرة طلاب العلم والعلماء، وحصلت على لقب «شيراز الهند» من السلطان شاه جهان. كذلك اشتهرت مناطق أخرى في الهند بكثرة المدارس في ذلك العهد، وهي: «سرهند»، و«دهلي»، و«آكره»، و«تهانيسر»، و«أحمد آباد»، و«كشمير»، و«أنباله»، وغيرها، حتى كان طلاب العلم يأتونها من مختلف أنحاء العالم ينهلون من معين العلم فيها.

تولى أورنكزيب عالمكير (المتوفى في فبراير ١٧٠٧م) زمام الأمور بعد أبيه السلطان شاه جهان، ويعد السلطان أورنكزيب عالمكير من أعظم ملوك الهند، لكن يهمنا هنا حال المدارس والتعليم والثقافة في عصره.

كان السلطان أورنكزيب عالمكير من أكثر الناس اهتماماً بالعلم والدراسة والتعليم والمدارس؛ فقد أجرى في كل قرية ومدينة رواتب للعلماء ولأئمة المساجد الذين كانوا في الغالب يقومون بإدارة مدرسة في كل مسجد تقريباً.

كان من أشهر المدارس في عهد السلطان أورنكزيب عالمكير مدرسة «فرنكي محل» (القصر الإفرنجي) في منطقة «لكنوو»، وأنشئت هذه المدرسة في قصر كان

لأحد التجار الهولنديين، فاشتراه السلطان وبنى فيه المدرسة، وقد انتمى إلى هذه المدرسة سلسلة معروفة من العلماء الذين كانوا يُسمَّوْن بعلماء فرنكي محل، وكان لأحد علماء هذه المدرسة ـ وهو الشيخ نظام الدين سهالوي ـ تأثير كبير في التعليم الديني بعد ذلك واستمر إلى يومنا هذا؛ لأنه رتب المنهج الدراسي الذي سمي بـ (منهج الدرس النظامي) نسبة إلى اسمه، وسنتحدث عنه لاحقاً.

جاء بعد السلطان أورنكزيب عالمكير مجموعة من ملوك الأسرة المغولية في الهند، إلا أن هذه الفترة كانت فترة شيخوخة هذه الإمبراطورية. ومع أن اهتمام الدولة بالتعليم قد ضعف كثيراً حينئذ إلا أن نظام التعليم استمر على أيدي أتباع المدرستين المعروفتين؛ مدرسة « فرنكي محل » ومدرسة الشاه ولي الله الدهلوي التي كانت تسمى « رحيمية ».

وكان أغلب الملوك يعيشون في هذه الفترة ـ التي سميناها فترة الشيخوخة ـ تحت وصاية الإنجليز الذين جاؤوا إلى الهند تحت غطاء التجارة، وأنشؤوا شركة الهند الشرقية (East India Company) في عام ١٦١٢م، إلى أن قضوا على السلطنة المغولية تماماً بعد ثورة ١٨٥٧م، وبذلك بدأ عهد جديد في الهند، وهو عهد الإنجليز.

التعليم في عهد الإنجليز «أو بداية الازدواجية في التعليم»:

دخل الإنجليز الأراضي الهندية عبر بوابة التجارة، وأعطى الملك المغولي « شاه عالم » الصفة الرسمية للشركة الإنجليزية (East India Company) في ١٢ أغسطس ١٧٦٥م، وأتاح لها الفرصة للتحكم في الرعية وجباية الضرائب في إقليم « بنغال » وإقليم « بهار » وإقليم « أريسه »، فصارت-بذلك نائبة الدولة، وحصلت على جميع الحقوق القانونية لهذا العمل، وصارت شركة الهند الشرقية بذلك دولة داخل الدولة، وكانت الشركة الإنجليزية تدفع للدولة المغولية في مقابل ذلك مليونين وستمائة ألف روبية هندية. وكانوا يتبعون سياسة السيطرة على الموارد الاقتصادية

والتحكم فيها لكي يتمكنوا من إضعاف التعليم الإسلامي، إلا أنهم كانوا مضطرين للتعامل معه لسيادته وانتشاره في المجتمع في تلك الفترة، فكانت اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية للدولة ولغة المحاكم ولغة نظام القضاء في الدولة المغولية في الهند، وكانت المحاكم تحكم بالفقه الإسلامي، ومن هنا اضطر الإنجليز إلى التعامل مع النظام القائم في لغته ومحاكمه، ولذلك أنشؤوا في عام ١٧٨١م مدرسة تتبع نظام التعليم القديم وتدرس الفقه والمنهج الدراسي القديم، وكانت هذه المدرسة تقع في مدينة «كلكته».

بداية الانفصال بين التعليم العصري والتعليم الديني:

كان المنهج الدراسي في المدارس الدينية في شبه القارة واحداً إلى أن ترسخ وضع شركة الهند الشرقية التي استعمرت الهند بعد ذلك، ولم يكن هناك انفصام بين القديم والجديد أو بين العلوم العصرية والعلوم الدينية، بل كانت المدارس الموجودة تخرج الأطباء والمهندسين والفلكيين وعلماء الزراعة والإداريين والقضاة، وكانت تخرج الخبراء في كل ما كان المجتمع بحاجة إليه، وهؤلاء هم الذين كانوا يقومون بإدارة أمور هذه الإمبراطورية الضخمة، فعلى سبيل المثال الأستاذ أحمد اللاهوري (المتوفى عام ١٦٤٩م) ـ المهندس الذي بنى «تاج محل» إحدى عجائب الزمان ـ كان خريج هذه المدارس، وكان قد درس المنهج الرسمي المطبَّق في المدارس في تلك الفترة.

ولما استقرت الأمور لشركة الهند الشرقية توجهوا نحو تغيير النظام التعليمي، وتهيئة الظروف للتخلص من اللغة الفارسية، والاهتمام بترويج اللغة الإنجليزية.

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية شكلت الشركة الإنجليزية في عام ١٨٢٣م لجنة لدراسة وضع التعليم في الهند وتقديم الاقتراحات لتسهيل نشر التعليم المبني على التصور الغربي، وبناء على اقتراحات اللجنة المذكورة أنشأت الشركة الإنجليزية في عام ١٨٢٤م المدرسة السنسكريتية، وفي عام ١٨٢٩م أنشأت المدرسة العربية

والفارسية في «دهلي»، ثم أنشأت مدرسة أخرى في مدينة «آكره»، ثم فتحت أقساماً لتعليم اللغة الإنجليزية في هذه المدارس.

كانت دراسة اللغة الإنجليزية حينئذٍ اختيارية، وأكثر من انضم لأقسام دراسة هذه اللغة في هذه المدارس كانوا من الهندوس، فاستفادوا من الفرصة، أما المسلمون فاتخذوا موقفاً معادياً من الإنجليزية.

لكن لم يكن الأمر راجعاً إلى المسلمين وقلة خبرتهم بالعصر بالقدر الذي يرجع إلى سياسة الاحتلال، يقول وليم هنتر (William Hunter) : «استفدنا في أثناء خمس وسبعين سنة في بداية حكمنا من النظام التعليمي الإسلامي السائد في المجتمع الهندي، وفي هذه الأثناء روّجنا لنظامنا التعليمي، فلما أعددنا عن طريق نظامنا التعليمي جيلاً جديداً مؤهّلاً لحمل أعباء إدارة الدولة ودّعنا النظام التعليمي الإسلامي وقضينا عليه تماماً، وأدى ذلك إلى أن أغلقت في وجوه الشباب المسلمين أبواب الوظائف الحكومية»(١٣).

استفادت الشركة الإنجليزية ومن ورائها الإمبراطورية البريطانية من الكاتب والمفكر والسياسي الإنجليزي الشهير اللورد توماس ميكالي (Lord Thomas Macaulay) في تنفيذ الاستراتيجية السابقة، حتى عُدَّ من الشخصيات المؤثرة في القضاء على النظام التعليمي الإسلامي في الهند، وفي تحويل النظام التعليمي الهندي من اللغة الفارسية إلى اللغة الإنجليزية. ولما تولى هذا الرجل رئاسة اللجنة التعليمية (عام ١٨٣٤م) قدم تقريراً للحكومة وهدّد بالاستقالة في حالة عدم الموافقة عليه، وكان مما ورد في هذا التقرير: «تعليم اللغة الإنجليزية من واجبات الحكومة، ستفتح اللغة الإنجليزية لأهل الهند أبواب العلوم الغربية المتقدمة، وسيأتي بذلك على الهند زمان يغلب فيه على الهند لون الحضارة الغربية، ويُتوقع أن ينشأ جيل يكون ترجماناً بيننا وبين الملايين من رعيتنا، وسيكون هذا الجيل هندياً في اللون والدم، إنجليزياً في الذوق والرأي واللغة والتفكير»(١٤).

وكانت الاستراتيجية التي قدمها اللورد ميكالي للقضاء على نظام التعليم الديني ونظام التعليم الشرقي في الهند بخاصة تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: اللغة الإنجليزية ستكون اللغة الرسمية للدولة بعد ذلك.

ثانياً: اللغة الإنجليزية ستكون لغة التدريس في المدارس أيضاً.

ثالثاً: لن تنفق الحكومة فلساً واحداً بعد هذا على التعليم الشرقي.

رابعاً: توقف الحكومة جميع المنح التي كانت تعطى لطلاب العلوم الشرعية ولطلاب مدارس نظام التعليم الشرقي.

وافق اللورد وليم بنتينك ـ الحاكم الإنجليزي للهند ـ على هذه المقترحات عام ١٨٣٤م، ثم صارت تلك المقترحات قانوناً عن طريق مرسوم أصدرته الحكومة في عام ١٨٣٧م.

وبناء على هذه السياسة ألغيت اللغة الفارسية من المحاكم في عام ١٨٣٤م، كما ألغي عدُّها لغة رسمية في الدوائر الحكومية في عام ١٨٣٧م، وتغيرت سياسة الحكومة في التوظيف، فصارت ترجح من يفهم اللغة الإنجليزية على من لا يفهمها.

وكانت نتيجة هذه السياسة أن أنشئت مئات المدارس التبشيرية في أنحاء الهند وتولت مهمة التنصير فيها، يقول «السير سيد أحمد خان» ـ أحد الموالين للحكومة الإنجليزية ـ في رسالته التي ألَّفها عن ثورة المسلمين المشهورة في عام ١٨٥٧م وسماها «أسباب ثورة الهند»: «أنشئت مدارس تبشيرية كثيرة في الهند، وكان الناس يظنون أنها أنشئت من قبل الحكومة، وكان يؤكد هذا الظنَّ لديهم أن بعض الحكام المحترمين الكبار في بعض المناطق كانوا يذهبون إلى هذه المدارس ويشجعون الطلاب على الدراسة فيها، وكانت المدارس تختبر الطلاب في الكتب الدينية المسيحية، ويسألون الطلاب الصغار: من إلهك؟ من المنجي؟ وكل من كان جوابه موافقاً للدين النصراني كان يكرم ويعطى جائزة. هذه الأمور وأمثالها كانت سبباً في معارضة الرعية لحكومتنا ورغبتها عنها»(١٥).

الاستراتيجية الإنجليزية للقضاء على نظام التعليم الإسلامي:

رتبت الحكومة الإنجليزية الاستعمارية في الهند استراتيجية دقيقة للقضاء على النظام التعليمي الإسلامي، ثم طبقت هذه الاستراتيجية بدقة متناهية إلى أن قضت على نظام التعليم الإسلامي الرسمي، ومع ذلك لم يرفع أحد من الشعب صوتاً للدفاع عن ذلك النظام. وهذه الاستراتيجية تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: الدعاية ضد العلماء لتشويه سمعتهم، وكان هدفهم من ذلك ضرب عصفورين بحجر واحد كما يقولون؛ أي القضاء على النظام التعليمي الإسلامي، ثم على الإسلام نفسه.

ثانياً: أغلقت الحكومة الإنجليزية أبواب الرزق في وجه المتخرجين في مدارس النظام التعليمي الشرقي والإسلامي؛ إذ قررت عدم توظيف من لا يعرف اللغة الإنجليزية في الوظائف الرسمية، وقررت في عام ١٨٦٤م تغيير النظام القضائي وتحويله من القضاء بالفقه الإسلامي إلى القانون الوضعي الإنجليزي، وبذلك أقيل القضاة المسلمون.

ثالثاً: القضاء على مصادر تمويل المدارس الإسلامية؛ إذ كانت الحكومة الإنجليزية تعتقد أنها لن تتمكن من القضاء على المدارس الإسلامية ما دامت الأوقاف تغذّيها، ومن هنا قررت الحكومة الإنجليزية الاستيلاء على هذه الأوقاف، وأصدرت بهذا الخصوص قانوناً في عام ١٧٩٣م سموه «قانون الاسترداد» (Resumption Act)، وبدأت بذلك محاكم التفتيش؛ تفتيش الأراضي واستردادها، وصار هذا القانون سيفاً مسلَّطاً على المسلمين، وبهذا القانون خنقت الحكومة هذه المدارس مالياً[١٦].

ولما رأى المسلمون ـ وبخاصة العلماء منهم ـ هذه السياسة الجائرة للإنجليز تجاه النظام التعليمي الشرقي والنظام التعليمي الديني الإسلامي وعداءهم لهما، وذلك الاهتمام بالتعليم الغربي، ولما رأوا أن المحتلين يستخدمون اللغة الإنجليزية وسيلة لنشر النصرانية؛ نشأت لديهم ردة فعل شديدة، فتحصّنوا في مدارسهم لغرضين؛

أحدهما الحفاظ على العلوم الشرعية والدينية، والثاني الحيلولة دون انتشار النصرانية في الهند، ونشأ لديهم حس معادٍ للغة الإنجليزية، والتف المسلمون حول هذه المدارس، وعدُّوها حصون الإسلام، وكانت بعض هذه المدارس بحق حافظاً للإسلام في مواجهة تلك الهجمة الشرسة، وحافظت هذه المدارس على استقلاليتها في أمورها المالية والإدارية والنظام التعليمي والمنهج الدراسي، وكان القائمون عليها شديدي التمسك بهذه الأمور؛ لأنهم كانوا يعدون ذلك معركة بقاء أو فناء للنظام التعليمي الذي ورثوه عن مشايخهم، وكان يترتب على هذه المعركة في نظرهم بقاء الإسلام وعدمه.

وكان هناك نوع آخر من ردود الأفعال، ومن الممكن أن نسميه رد الفعل الإيجابي والتفاعلي مع الظروف المستجدة، ويتلخص في حث المسلمين على دراسة لغة الإنجليز وعلومهم وثقافتهم والرد على شُبهِهم.

وقد حاول البعض أن يقرب وجهات النظر المتباعدة والمتعارضة بين النظام التعليمي القديم والتعليم الجديد بإنشاء مدارس ومؤسسات جامعة للتعليم الغربي والإسلامي معاً، وقد اشتهر من بينها:

- ندوة العلماء بـ «لكنهو» التي أُسِّست في ١٨٩٨م، وكان يرأسها الشيخ سيد محمد علي كانبوري.

- «جامعة ملية إسلامية» التي أسسها الشيخ محمد علي جوهر - أحد قيادات المسلمين في حركة تحرير الهند من الإنجليز - في عام ١٩٢٠م، لكن هذه المؤسسة أيضاً لم تنجح في تقريب وجهات النظر المتباعدة.

ولما لم تجد هذه الدعوات وأمثالها آذاناً مصغية استمر العلماء في حصونهم يحاربون الإنجليز بعدم التفاعل معهم وبالانشغال عما يدور حولهم، واستمر هذا الإرث في المدارس الإسلامية إلى الآن مع اختلاف الظروف عما كانت عليه.

الفصل الثاني
الاتجاهات الفكرية والدينية
في المدارس الدينية في باكستان

الاتجاهات الفكرية في الهند:

تتعدد الاتجاهات الفكرية التي تقوم على أمر المدارس الدينية في الهند وباكستان بشكل ظاهر، وتضم في عمومها اتجاهين كبيرين؛ أحدهما شيعي والآخر سني، ثم ينقسم الاتجاه السني إلى ثلاث مجموعات، هي: الديوبندية، والبريلوية، والسلفية أو أهل الحديث.

وهناك جماعة رابعة لأهل السنة إلا أنها تمثل الاتجاه الحركي المحدَّث، وهي الجماعة الإسلامية، وقد أوردت ضمن الاتجاهات المذكورة آنفاً لأنها هي أيضاً تشرف على مجموعة من المدارس وتديرها.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الاتجاه الواحد من هذه الاتجاهات قد تنتمي إليه أطياف متعددة، أو يتفرع إلى فروع تختلف فيما بينها في بعض القضايا التفصيلية.

أولاً: الاتجاه الديوبندي

ينسب الاتجاه الديوبندي إلى جامعة إسلامية ذائعة الشهرة تُسمَّى «دار العلوم ديوبند»، وهي من أكبر الجامعات الإسلامية الأهلية في شبه القارة الهندية، أنشئت في ١٥ محرم ١٢٨٣هـ/ ٣٠ مايو ١٨٦٧م في مدينة ديوبند (الواقعة شمالي الهند على بعد ١٥٠ كيلومتراً من دهلي العاصمة) بعدما قضى الإنجليز نهائياً على الحكم الإسلامي ولفظت الدولة المغولية أنفاسها الأخيرة وفشلت ثورة المسلمين ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م.

أسهم في إنشاء «دار العلوم ديوبند» مجموعة من العلماء، على رأسهم الشيخ محمد قاسم النانوتوي، والعلامة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، والشيخ الأديب

ذوالفقار علي، والشيخ الحاج عابد حسين، وغيرهم.

يقول الشيخ محمد طيب أحد كبار مشايخ « دار العلوم ديوبند »: « ليس المراد بعلماء (ديوبند) تلك الجماعة التي تقيم في الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند فقط وتقوم فيها بخدمة التدريس والتعليم، أو الإفتاء والقضاء، أو التبليغ والوعظ، أو التأليف والكتابة، وما إلى ذلك، وإنما المراد بهم جميع العلماء الذين ينبع فكرهم من فكر الشيخ مجدّد الألف الثاني أحمد بن عبد الأحد السرهندي المتوفى سنة ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ومن فكر الإمام الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم المتوفى ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م، ويتصل بفكر مؤسس جامعة دار العلوم ديوبند الشيخ محمد قاسم النانوتوي المتوفى ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي المتوفى ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، والشيخ محمد يعقوب النانوتوي المتوفي ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م ». ويؤكد الشيخ محمد طيب أن علماء ديوبند - بالنسبة إلى اتجاههم الديني ومزاجهم المذهبي - هم من أهل السنة والجماعة تماماً، وليسوا فرقة جديدة أو جماعة حديثة تحمل معتقدات من نوع جديد أدت الظروف الراهنة إلى نشوئها. إن جماعة ديوبند هذه سعدت باتخاذ كل ما كانت تستطيعه للحفاظ على عقائد أهل السنة والجماعة ومبادئها وأصولها في داخل الهند وخارجها، ولقّنتها الجماهيرَ»(١٧).

الآراء الدينية للاتجاه الديوبندي:

اهتم العلماء المتخرجون في الجامعة الإسلامية « دار العلوم ديوبند » والمنتمون إليها بدراسة العلوم الشرعية، وظهروا كجماعة دينية في شبه القارة الهندية، وكانت عامة معتقداتهم معتقدات أهل السنة من الماتريدية والأشاعرة، ويتبعون في الفرعيات المذهب الحنفي، لكنهم تميزوا بمزاج ديني معين، وأفكار وآراء تعدّ خاصة بهم.

رأيهم في الصحابة وعلماء الأمة:

يتلخص مذهب علماء ديوبند فيما يتعلق بالصحابة - رضي الله عنهم - وبعلماء

الأمة ـ كما صوَّره الشيخ محمد طيب ـ فيما يلي :

١ـ أن جماعة الصحابة أفضل طوائف هذه الأمة وأقدسها، وأتقاها قلباً، وأنقاها نفساً، وأكثرها رضى من الله تعالى؛ فهم كلهم ـ بلا استثناء ـ متَّقون عدول نزهاء القلوب، ولن يبلغ مكانتهم أي وليّ أو زاهد أوّاب من أفراد الأمة مهما بلغ من درجات الصلاح والتقوى.

٢ـ أنهم معيار حق لنقد المحق من المبطل من الفرق؛ فهم ناقدون في شأن الأمة وليسوا بمنقودين؛ لأن المقياس يكون آلة للنقد والقياس، ولا يكون محلاً للنقد، ولذلك فالصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فوق كل انتقاد فيما يخص الدين؛ بأيهم اقتديتم اهتديتم، ويرون أن إثارة قضية المشاجرات والنزاعات التي كانت بينهم والتقوّل فيها وإدارة الرأي والنقاش حولها إنما هو دليل الزيغ القلبي.

٣ـ لم توجد ـ كما يعتقد علماء ديوبند ـ بعد الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ طائفة من الأمة تُعَدُّ كلها متّقيةً وعدولاً بلا استثناء.

٤ـ يرى علماء ديوبند أنه قد وُجِدَتْ في الأمة دائماً طائفة علماء الظاهر الذين هَدَوْا إلى الأحكام الظاهرة؛ أي الأعمال، ووُجِدَ بجانبهم علماء الباطن الذين تبنّوا إصلاح الأخلاق وتهذيب الأفكار والأحوال والكيفيات القلبية، وقد وقع بعض منهم في الأخطاء، فيَعذرون من أخطأ منهم ولا يجرحونهم مثل المغالين، ولا يتبنون بعضهم دون بعض.

رأيهم في التصوف والصوفية :

يتلخص رأي علماء الاتجاه الديوبندي في التصوف والصوفية في النقاط التالية :

١ـ يعدون الطرق الصوفية وسائل ناجحة ومجرَّبة لعلاج أمراض القلوب.

٢ـ علماء الاتجاه الديوبندي يأخذون بالتنظيم المعروف للطرق الصوفية، وينتمون إليها، ويحترمون أئمتها، ويقدّرون جهودها، ويعدون الطرق الصوفية من أحسن وسائل التزكية ومعالجة الأمراض النفسية والقلبية.

٣ـ الديوبنديون لا يغالون في حب الأولياء ولا يثبتون لهم شيئاً من صفات الخالق، ولا يرون الصلحاء ـ الأحياء أو الأموات ـ قادرين على دفع البلاء، وقضاء الحوائج، وشفاء الأمراض، وإعطاء الرزق، وجلب المسرة. إنهم يجيزون زيارة القبور للاتعاظ والاستفادة الدينية، ولكنهم لا يجيزون اتخاذها مساجد ومواضع للاحتفالات وأمكنةً للمهرجانات.

٤ـ يرى الديوبنديون جواز التبرُّك بآثار الصالحين، ولكنهم لا يجيزون أن يُسْجدَ لها أو يُعتقدَ فيها التأثير، وبخاصة التبرُّك بآثار النبي ﷺ، وكذلك يعدون الأماكن التي عاش فيها الصالحون جديرة بالتأدب معها، ولكنهم لا يرونها جديرة بأن تُخَصّ بشيء من التعبُّد.

٥ـ أما الشطحات الصوفية فإن علماء ديوبند لا يردونها مطلقاً ليجعلوها في نطاق ما لا يُعْبَأ بها، على حين أنها قد تكون صادرة عن عبد من عباد الله المتقين، ولكنهم في الوقت نفسه لا يعيرونها مكانة شرعية، ويرون النقاش فيها مضاداً لطريقة التزكية والإحسان. ولذلك فإن مذهب علماء ديوبند يحاول أن يحمل هذه الشطحات على ما يتفق وحياةَ أصحابها وإخلاصهم لله وحبهم الصادق لرسوله، فهذه الأقوال والأفعال الاضطرارية حقٌّ صدورها، ومعذورٌ صاحبها، وممكنٌ بل واقعٌ مصداقها الصحيح، وممنوعٌ تقليدها ومحاكاتها والدعوة إليها، وغيرُ لائق إساءة الأدب مع أصحابها، ومُسْتَحْسَنٌ كفّ اللسان عنه والسكوت فيه وعدمُ التعرض له بالطعن والتجريح.

٦ـ يحترم الاتجاه الديوبندي علماء الشريعة كما يحترمون علماء التصوف والطريقة، يقول الشيخ محمد طيب: «ظل هذا المذهب يحترم رجال التزكية والإحسان ومشايخ الطرق الصوفية والنساك الزهاد وأفاضل الإصلاح والتربية، مع ملاحظة الاختلاف فيما بينهم في الرتبة، كما يحترم العلماء المشغولين بالشريعة والفقه والحديث وعلوم الكتاب والسنة».

٧ـ ومع ذلك ينكر الاتجاه الديوبندي البدع والخرافات المنتشرة لدى الصوفية باسم التصوف، يقول الشيخ محمد طيب: «يستنكر علماء ديوبند التقاليد البدعية الشركية بشكل مؤكد وينهون عنها؛ مثل ما يمارسه المبتدعون لدينا في مناسبات الزواج والمآتم، والاحتفال بالموالد والوفيات للمشايخ والزهاد، وتقديم النذور والقرابين للقبور والأضرحة، وتشييد البناء عليها، وإنارة المباني عليها، والسجود لديها، والطواف حولها، وطلب الحوائج من أصحابها، ويعتبرون ذلك كله بدعةً صريحةً بل شركاً واضحاً. كما ينهون عن كل شيء لا يمت إلى السنة النبوية بصلة».

المذهب الفقهي ورأيهم في الاجتهاد:

يتلخص رأي الاتجاه الديوبندي في قضية التقليد والاجتهاد والتقيد بمذهب معين فيما يلي:

١ـ التقيد بمذهب فقهي معين يجنب الإنسان الإعجاب برأيه والتشتت والاضطراب، ومن هنا يتقيدون بمذهب الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ من غير إفراط ولا تفريط، يقول الشيخ محمد طيب: «إنهم مقلدون ومتقيدون بفقه معيّن، ولكنهم في هذا التقليد أيضاً محقّقون وليسوا بجامدين. إنه تقليد، ولكنه ليس تقليداً أعمى. وبرغم ما يتمتعون به من التوفيق للتحقيق والدراسة والتفكير لا يرون أنهم مؤهلون للاجتهاد المطلق، ولكنهم في إطار فقه معين لا يرون من الحرام أن يرجحوا الاجتهادات بعضها على بعض، أو يأخذوا بعضها ويتركوا بعضها الآخر حَسَبَ إيحاءات الزمان والمكان وإملاءات الظروف والمناسبات. ولا يرون الاجتهاد منقطعاً في خصوص الأخذ ببعض المسائل وترك بعض المسائل المماثلة أو المتعارضة في دائرة مذهب فقهي واحد».

٢ـ مع تقيدهم بالمذهب الحنفي فإنهم يدرسون المذاهب الأخرى ويحترمون أئمتها، يقول الشيخ محمد طيب: «فعلماءُ ديوبند إنما يضعون نصب أعينهم

العمل بالمذهب الحنفي، ولا يحتمون به ليبطلوا المذاهب الأخرى، ولا يتخذونه وسيلةً إلى الطعن في الأئمة، ولا يَشْقَوْنَ بتقزيم العمالقة في الإسلام؛ لأنهم جميعاً أئمتنا نحن، نستفيد كل وقت من علمهم، ومدينون نحن لمنّتهم الثقافية الدينية بشكل لا نقدر على أن نوفّيهم حقهم من الشكر والتقدير».

رأي الاتجاه الديوبندي فيما يتعلق بعلم الكلام والعقيدة:

يتلخص رأي الديوبنديين فيما يتعلق بالعقيدة في أنهم ينتمون ـ كما يقولون ـ إلى أهل السنة والجماعة، ويمثل أهل السنة والجماعة في مجال العقيدة الأشاعرة والماتريدية في نظرهم، وهنا ينشأ السؤال حول مذهبهم في الأمور العقدية من بين المذهبين المذكورين، فهل يتبعون الإمام أبا الحسن الأشعري المتوفى ٣٢٤هـ/ ٩٣٦م فيكونون أشاعرة، أم يتبعون الإمام أبا منصور الماتريدي المتوفى ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م فيكونون ماتريدية؟ وقد أجاب الشيخ محمد طيب على هذا فقال: «إنهم في عُرْفِ علماء ديوبند أنفسهم يُعْرَفون بأنهم ماتريديون، ولكنّ جماعةً منهم ترى أنهم أشعريون، وذلك أولاً لأن شيخهم الإمام الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي يظهر من أقواله أنه أشعري، فهم يرون أنهم أشعريّة مثله، وثانياً لأن علماء ديوبند يراعون المسائل الأشعرية في دروسهم ومحاضراتهم وكتاباتهم وخطاباتهم، إلا أن الأدق ـ نظراً إلى موقفهم المعتدل المزيج من المذهبين ـ هو أن يُوصَفُوا بأنهم ماتريدية مائلون إلى مذهب الأشعري؛ فهم جامعون بين الأشعرية والماتريدية، بل إن دراسة أبحاثهم الجامعة تدلّ على أن الخلافات بين الأشعرية والماتريدية ـ في رأيهم ـ إنما تعود أخيراً إلى خلافات شكلية ولفظية، وذلك لأن المسائل المنصوص عليها موضع اتفاق بينهما، ولا يمكن أن يحدث فيها خلاف، اللهم إلا الخلاف الذي يقع في عرضها وشرحها وتفسيرها، والذي لا يجوز أن يُسَمّى اختلافاً أساسياً؛ حيث يؤدي ذلك إلى الاتفاق في الغرض، وتبقى هناك قضايا اجتهادية معدودة يوجد فيها بين الفريقين تضادٌّ في ظاهر الأمر»[١٨].

التماس الأعذار لمؤلّفي الكتب:

ومما تميز به المزاج الديوبندي الديني أيضاً أنهم يوقِّرون العلماء المعتمَدين لديهم ويعظمونهم، ويؤولون أخطاءهم، بل لعلهم يغالون في ذلك، وأما من لا يعتمدون عليه من العلماء فيتناولونهم بكل نقيصة، ويحاسبونهم حساباً عسيراً، ومن هنا تجد أن المدرس أحياناً يصرف الساعات والساعات في الدفاع عن فكرة غير صحيحة طرحها مؤلف يميل إليه، يقول الشيخ القارئ محمد طيب في ذلك: «الكتب (المؤلَّفة) في شتى العلوم والفنون المقررة للتدريس أو غير المقررة له؛ كل ذلك من مؤلفات أولئك العلماء الفضلاء العظام، وكل ذلك فيض من قرائحهم ونتائج أفكارهم وصرير أقلامهم، وكل هذه الكتب يتوفر عليها العلماء والمدرسون والطلاب في مدارسنا وجامعاتنا كلّ وقت مدفوعين بالحب والإعجاب والتقدير. فلا يُتَصَوَّرُ أن لا نكنّ الاحترام وعواطف الحب نحو هؤلاء المؤلفين ومشايخهم وأساتذتهم ومن قبلهم من الأسلاف والأئمة ورجال الاجتهاد؛ فحبهم مركوز طبعاً في القلوب؛ لأنهم كانوا ـ بلا ريب ـ مخلصين محتسبين ربانيين لا يبتغون من غير ربهم جزاء أو شكوراً... فلا يُتَصَوَّرُ أن نسيء الظن بهم، فضلاً عن أن نسيء القول فيهم، ولو جاء من أحد منهم ما يخالف الرأي العام لدى العلماء لا نقف نحن علماء ديوبند منه موقف الخصم العنيد، وإنما نتأدب معه، ونحاول أن نلتمس لفكرته تلك معنى مناسباً إذا كان ـ ذلك العالِم ـ ممن تتفق الأمة على مكانته العلمية الدينية، على أن مثل هذه التفردات الفكرية لا تتأتى إلا قليلاً نادراً... وخلافات هؤلاء السلف لا ينهض علماء ديوبند لإبطالها والردّ عليها، وإنما يتناولونها بتأويل حسن وإيضاح مُسْتَحْسَن. أما النوادر من أفكارهم فهم يفوضونها إلى الله تعالى، ولا يسيؤون الظن بهم لأجلها، ويتركون المتشابهات من أقوالهم إلى المحكمات منها، ولا يتناولونهم بالجرح والطعن»(١٩).

ومن مزاجهم التدريسي أنهم يصرفون معظم وقت الدراسة ـ وبخاصة عند

دراسة كتب الحديث والفقه والأصول ـ في ترجيح مذهب الإمام أبي حنيفة على المذاهب الفقهية الأخرى ـ وبخاصة في أبواب الطهارة والعبادات التي يدور الخلاف حولها في الغالب ـ ترجيح أفضلية لا ترجيح صواب وخطأ، وعندما يصلون إلى المسائل والأبواب المهمة الأخرى التي يحتاج إليها المجتمع يمرون عليها مروراً سريعاً حتى لا يفهمها الطالب ولا الأستاذ، ولقد أحسّ بذلك بعض كبار الشخصيات من علماء ديوبند مثل الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في آخر حياته، لكن هذا النمط لم يتغير حتى الآن.

الاتجاه الديوبندي والسياسة:

كان للاتجاه الديوبندي حضور فعال في سياسة شبه القارة الهندية؛ فقد شاركوا في حزب المؤتمر الذي أُسِّس في عام ١٨٨٤م للمطالبة بحقوق أهل الهند، وكان الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (المتوفى عام ١٩٠٥م) أول من أفتى بجواز ذلك.

ثم شارك العلماء المنتمون إلى «دار العلوم ديوبند» في حركة الدفاع عن الخلافة العثمانية التي اشتهرت باسم «تحريك خلافت»، وكانت بداية حركة الدفاع عن الخلافة في الاجتماع الذي عقد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٩م برئاسة المولوي فضل حق، وعضوية كل من: الزعيم الهندوسي (مهاتما غاندي)، وحكيم محمد أجمل، والدكتور ايم؛ أي أنصاري، والشيخ محمد علي جوهر، والشيخ شوكت علي، وغيرهم، وكانت مطالب حركة الدفاع عن الخلافة تتلخص فيما يلي:

أولاً: الإبقاء على الخلافة العثمانية وعدم التعرض لها.

ثانياً: إبقاء المقدسات الإسلامية في أيدي الأتراك والخلافة العثمانية.

ثالثاً: عدم تعرُّض قوات الحلفاء التي خرجت من الحرب ضد الألمان والأتراك منتصرة لحدود الخلافة التركية، وأن تبقى تلك الحدود على حالها التي كانت عليها قبل الحرب.

ولأجل الدفاع عن الخلافة العثمانية أفتى العلماء المنتمون إلى «دار العلوم

ديوبند » بترك الولاء للإنجليز، وأفتوا بحرمة الخدمة العسكرية في الجيش الإنجليزي، وكان شيخ الهند الشيخ محمود الحسن الديوبندي يقود هذه الحركة في هذه الفترة، فأرسل في عام ١٩١٢م؛ أي قبل بدء الحرب العالمية الأولى، الشيخ عبيد الله السندي ـ أحد تلامذته ـ إلى افغانستان لتنظيم المقاومة ضد الإنجليز، ولما علم أن الإنجليز يريدون أن يثيروا الفتنة بين العرب والأتراك، ويشجعوا العرب بقيادة الشريف حسين بمكة على أن يثوروا ضد الأتراك، أرسل تلميذه الشيخ حسين أحمد المدني إلى الحجاز لإخماد هذه الفتنة، لكن الإنجليز اكتشفوا أمره بالعثور على رسالة بعث بها الشيخ إلى تلميذه الشيخ عبيد الله السندي في منديل حريري، فألقوا القبض على الشيخ محمود الحسن وعلى تلميذه الشيخ حسين أحمد المدني ومجموعة من أتباعه ونفوهم إلى جزر « مالطة »، ولما أطلق سراحهم بعد خمس سنوات تقريباً كان الإنجليز والحلفاء قد قضوا على الخلافة العثمانية وقسموا تركة « الرجل المريض » (الخلافة العثمانية) . واشتهرت هذه الحركة في تاريخ الهند بـ « ريشمي رومال تحريك » (حركة المنديل الحريري) ؛ نسبة إلى رسالة شيخ الهند محمود الحسن إلى تلميذه الشيخ عبيد الله السندي التي كانت ملفوفة في المنديل الحريري .

جمعية علماء الهند :

في هذه الأثناء اجتمعت مجموعة من علماء الهند في « دهلي » يوم ٢٢ نوفمبر ١٩١٩م للبحث في مسألة الحفاظ على الخلافة العثمانية، وبعد الانتهاء من مناقشة قضية الدفاع عن الخلافة عقد العلماء المشاركون في المؤتمر اجتماعاً تحت رئاسة الشيخ عبد الباري المنتمي إلى مدرسة « فرنكي محل »؛ أي مدرسة القصر الإفرنجي، واتفقوا فيه على إنشاء تنظيم خاص بهم سمَّوْه « جمعية علماء الهند »، وانتخب الشيخ المفتي كفاية الله ـ أحد أبناء « دار العلوم ديوبند » المعروفين ـ رئيساً له، والشيخ أحمد سعيد أميناً عاماً له، وكان لهذه الجمعية دور كبير في السياسة

الهندية بعد ذلك.

ولما تولى قيادة الجمعية المذكورة الشيخ حسين أحمد المدني اقتربت من حزب المؤتمر الهندوسي؛ لأن همَّه كلَّه تركز في التخلص من الإنجليز، وكان الشيخ المدني يرى وجوب التركيز في طرد الإنجليز من الهند واشتراك الجهود في ذلك مع حزب المؤتمر، وكان من قيادات الجمعية حينذاك: الشيخ أبو الكلام آزاد، والشيخ السيد سليمان الندوي، والشيخ أنور شاه الكشميري، وغيرهم.

جمعية علماء الإسلام/ باكستان:

لما جاءت مرحلة نشأة دولة باكستان وانفصالها عن الهند الكبرى وقعت خلافات شديدة بين بعض العلماء المنتمين إلى «دار العلوم ديوبند» وبعض العلماء الآخرين، فكان أتباع الشيخ أشرف علي التهانوي والشيخ شبير أحمد العثماني يعترضون بشدة على سياسة «جمعية علماء الهند» التي تعترض على استقلال باكستان، وتعد المطالبة بدولة مستقلة للمسلمين في ذلك الوقت بخاصة وسيلة لإفشال حركة تحرير الهند من سيطرة الإنجليز، ومن ثَمّ كانت الجمعية تؤكد على توحيد الجهود مع حزب المؤتمر الهندوسي لهذا الغرض.

وكانت مجموعة العلماء المعترضة على هذه السياسة ترى أن بقاء المسلمين مع الأغلبية الهندوسية ليس في صالح المسلمين، وسيظل المسلمون محكومين في الهند الموحَّدة بحكم الأغلبية الهندوسية، ومن هنا أنشأ الشيخ العلامة شبير أحمد العثماني جماعة مستقلة في عام ١٩٤٥م سماها «جمعية علماء الإسلام»، وكان الفرق بين «جمعية علماء الهند» و«جمعية علماء الإسلام» أن الأولى كانت تؤيد حزب المؤتمر، في حين أن الثانية كانت تؤيد حزب الرابطة الإسلامية الذي أنشأ باكستان فيما بعد.

وبعد نشأة باكستان تولى العلماء بعض المناصب الحكومية وتركوا الاهتمام بالجمعية، مما أدى إلى ضعفها تماماً حتى صارت بلا صوت مسموع، واستمرت

الحال على هذا المنوال إلى أن نشط الشيخ المفتي محمود في عام ١٩٥٤م - وكان إذ ذاك مدرساً في مدرسة «خير المدارس» بمدينة ملتان - فجمع العلماء وأعاد تنظيم الجمعية في مجمع كبير للعلماء، واختير الشيخ أحمد علي اللاهوري - أحد أشهر المشايخ في باكستان في وقته - أميراً للجمعية، والشيخ احتشام الحق التهانوي سكرتيراً لها، ولما توفِّي الشيخ اللاهوري في عام ١٩٦١م اختير الشيخ عبد الله درخواستي أميراً للجمعية، والشيخ المفتي محمود سكرتيراً لها.

وحين تولَّى ذو الفقار علي بوتو زمام الحكم في باكستان عام ١٩٧١م، وحصلت جمعية علماء الإسلام على ثلاثة مقاعد في برلمان إقليم سرحد؛ انضمت إلى تحالف مكوَّن منها ومن الحزب القومي الشعبي؛ أحد الأحزاب القومية البشتونية في باكستان، وشُكِّلت الحكومة الإقليمية بقيادة الشيخ المفتي محمود أمير الجميعة حينذاك ووالد المولوي فضل الرحمن أمير جمعية علماء الإسلام الحالي، ولكن اعترض الشيخ غلام غوث هزاروي - أحد قيادات جمعية علماء الإسلام حينذاك - على هذا التحالف السياسي؛ لأنه كان يؤيد حكومة ذو الفقار علي بوتو، بل كان يؤيد الشيوعية ويؤوِّل النصوص الشرعية لأجلها، وكان يصف تصرفات «بوتو» - ذي الميول الاشتراكية - بأنها اشتراكية إسلامية، وكانت الجمعية بقيادة الشيخ المفتي محمود تعارض حكومة «بوتو» بشدة لأجل هذا التوجه، وانضمت إلى الاتحاد الوطني الذي أطاح بحكومة بوتو في نهاية الأمر، ومن هنا انقسمت الجمعية إلى مجموعتين؛ إحداهما كانت تسمى جناح المفتي محمود، والمجموعة الأخرى كانت هي جناح هزاروي؛ نسبة إلى غلام غوث هزاروي.

ثم لما توفِّي الشيخ المفتي محمود في عهد الجنرال ضياء الحق عام ١٩٨٠م لم يكن في الجمعية من يملأ مكانه، ومن هنا انقسمت الجمعية مرة أخرى إلى مجموعتين؛ مجموعة تتبع الشيخ عبد الحق والد الشيخ سميع الحق أمير جمعية علماء الإسلام التابعة له، وقد آل أمر هذه المجموعة إلى الشيخ سميع الحق مدير

الجامعة الحقانية، ومجموعة الشيخ عبد الله درخواستي التي آل أمرها للمولوي فضل الرحمن رئيس المعارضة في البرلمان الباكستاني حالياً.

وهاتان المجموعتان موجودتان حالياً، وتمثلان الاتجاه الديوبندي في الجانب السياسي، وتسيطران على كثير من المدارس الدينية في باكستان، أو على الأقل كلمتهما مسموعة في هذه المدارس، وتعد هذه المدارس مزارع ومشاتل (Nurseries) تغذي هاتين الجماعتين بالأفراد والقيادات. لكن من الجدير بالذكر أن مجموعة الشيخ سميع الحق ضعيفة وتأثيرها قليل، ومجموعة فضل الرحمن هي الأقوى، وهي الممثل الحقيقي للاتجاه الديوبندي في السياسة الباكستانية حالياً.

ثانياً: الاتجاه البريلوي

البريلوية نسبة إلى الشيخ أحمد رضا خان البريلوي المولود في العاشر من شوال عام ١٢٧٢هـ/ ١٤ يونيو عام ١٨٥٦م بمدينة بريلي بولاية اترا برديش بالهند التي تبعد عن دهلي « دلهي » نحو ١٣٥ ميلاً إلى جهة الجنوب الشرقي، ومدينة بريلي مركز منطقة « روهيل كند ».

ويذكر الذين ترجموا للشيخ البريلوي أنه ينحدر من أفغانستان، أتى أجداده من ضواحي قندهار إلى الهند واستوطنوا هناك، وكان أبوه نقي علي خان (المتوفى عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م) وجده الشيخ رضا علي خان (المتوفى عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م) من العلماء البارزين في عصرهما، وقد ألف أبوه عدداً من المؤلفات كما يقول الشيخ أحمد رضا خان نفسه.

تخرج الشيخ أحمد رضا خان على يدي أبيه الشيخ نقي علي خان، ودرس عنده منهج « الدراسة النظامي »، ثم أخذ بعض العلوم عن الشيخ الشاه آل الرسول المارهروي (المتوفى عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م)، وكان هو مرشده في الطريقة والتصوف، وأخذ عن الشيخ عبد العلي الرامفوري (المتوفى عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) علوم الهيئة وبعض العلوم العقلية، ودرس عند الشيخ الشاه أبي الحسين

أحمد النوري المارهروي (المتوفى عام ١٣٢٤هـ/ ١٨٨٣م) علم الجفر، وبرع في علوم كثيرة، وكان يكتب باللغات الفارسية والعربية والأوردية نظماً ونثراً[٢٠].

حج الشيخ أحمد رضا خان البريلوي عام ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م مع أبيه، وترجم كتاب الشيخ حسين بن صالح جمل الليل «الجوهرة المضيئة» من اللغة العربية إلى اللغة الأوردية مع التعليق عليه.

ثم حج مرة ثانية سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، يقول الشيخ أبو الحسن علي الندوي عن سفره هذا: «وذاكر علماء الحجاز في بعض المسائل العلمية والفقهية والكلامية، وألف بعض الرسائل أثناء إقامته بالحرمين، وأجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين، فأعجبوا بغزارة علمه وسعة اطلاعه على المتون الفقهية والمسائل الخلافية وسرعة تحريره وذكائه»[٢١].

أنشأ الشيخ أحمد رضا خان البريلوي مدرسة لنشر أفكاره ومقاومة أفكار مخالفيه من المنتمين إلى «دار العلوم ديوبند» عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، وسمَّى هذه المدرسة باسم «مدرسة منظر الإسلام»، وكان إنشاؤها ردَّ فعل لما فعله أحد أبناء ديوبند، وهو الشيخ المولوي غلام ياسين؛ إذ أنشأ مدرسة سماها «مصباح التهذيب»، وحصل على تأييد الشيخ أحمد رضا خان، لكنه لما اختلف معه استقلَّ عنه، فجاء إلى الشيخ أحمد رضا بعض مريديه - وهو الشيخ الحكيم سيد أمير الله البريلوي - وقال له: إن سئلتُ يوم القيامة عن سبب نشر الفكر الديوبندي في منطقة «بريلي» سأقول: إن الشيخ أحمد رضا خان كان السبب في ذلك. فسأله: لماذا؟ قال: لأنك لا تنشئ مدرسة. فلما اعتذر عن جمع الأموال والتبرعات للمدرسة بسبب أشغاله العلمية اقترح عليه أن يقوم هو بإنشاء المدرسة ويؤيدها الشيخ أحمد رضا خان، ففعل ذلك، وكان يدرِّس فيها صحيح البخاري، ثم صار مديراً لها، ولما كبرت سنه عين نجله الأكبر محمد حامد رضا خان الذي يسميه البريلوية «حجة الإسلام»[٢٢] مديراً لها.

الاتجاه الفكري للبريلوية:

أُسِّست الفرقة البريلوية على أفكار الشيخ أحمد رضا خان البريلوي، فكل ما يذكر من أفكاره فهي في الحقيقة أفكار هذه الفرقة.

يزعم البريلوية أنهم هم أهل السنة والجماعة، بل يسمون أنفسهم بهذا الاسم ويعدونه حكراً عليهم وخاصاً بهم؛ لأن كل من خالفهم يعدونهم خارجين عن أهل السنة والجماعة، ويعدون أنفسهم مقلِّدين للإمام أبي حنيفة في الفقه، لكنهم يأخذون بكل قول شاذ في الفقه مما يؤيد آراءهم في مختلف الأمور.

وهم في الوقت نفسه متصوفون مغالون فيه، متبعون لشيخهم الشيخ أحمد رضا خان البريلوي الذي أخذ طريق السلسلة القادرية عن شيخه سيد آل الرسول الأحمدي المارهروي وحصل على إجازة جميع السلاسل الصوفية تقريباً، وهم يؤمنون بـ:

أ ـ الماتريدية معتقداً:

يدعي البريلوية أنهم يتبعون الإمام أبا منصور الماتريدي مثل الديوبندية تماماً، فهم ماتريدية عقيدةً، لكن الإشكال في البدع والخرافات التي أدخلوها في العقيدة.

ب ـ الحنفية مذهباً:

وهم يقلدون المذهب الحنفي في الأحكام الفقهية تقليداً جامداً، وقد أقام الشيخ أحمد رضا معارك ضارية ضد من يخالف التقيد بالمذهب الحنفي في عصره أو قبيل عصره.

جـ ـ القول بوحدة الوجود:

يعتقد إمام البريلوية بعقيدة وحدة الوجود، ويعدها عقيدة صحيحة ثابتة، ويفرق بينها وبين عقيدة الاتحاد؛ لأن الاتحاد ـ في نظره ـ عقيدة المشركين، ووحدة الوجود هي عقيدة أهل التوحيد الحقيقيين، وهي عقيدة عامة البريلوية. يقول

الشيخ أحمد رضا خان في ذلك: «لا يوجد في مرتبة الوجود سوى الله سبحانه وتعالى؛ لأن الوجود خاص بذاته سبحانه وتعالى، والمعنى الذي يمكن فهمه من كلمة وحدة الوجود أن الوجود واحد والموجود واحد وكل ما سواه مظاهر فقط؛ فإنها لا تتمتع بالوجود في حد ذاتها ﴿كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه﴾، وليس معناه أن يكون زيد وبكر وكل شيء يكون إلهاً، هذا قول القائلين بالاتحاد، وهم كفار، والعقيدة الأولى عقيدة أهل التوحيد الذين هم أهل الإيمان والإسلام الحقيقيون»(٢٣).

د ـ نفي بشرية الرسول:

ينكر البريلوية مثل إمامهم الشيخ أحمد رضا خان البريلوي بشرية الرسول ﷺ، ويرون أنه نور من نور الله، وقد ألف الشيخ البريلوي لإثبات ذلك كتاباً سماه «صلاة الصفا في نور المصطفى». أما معنى كونه نوراً من نوره فيرى الشيخ أحمد رضا خان البريلوي أن الله لم يبين لنا كيفية كونه ﷺ نوراً من نوره، ولا سبيل لنا إلى معرفتها بلا علم وارد من عند الله، فهو من المتشابهات التي أمرنا بالإيمان بها بلا خوض فيها(٢٤).

هـ ـ القول بعلم الرسول بالغيب:

يرى البريلوية، تبعاً لشيخهم وإمامهم أحمد رضا خان، أن الرسول ﷺ مطَّلع على جميع الغيبيات، ولا يخفى عليه شيء مما كان أو سيكون، يقول الشيخ أحمد رضا: «لا ريب أن الله ـ عزَّت عظمته ـ أعطى حبيبه الأكرم ﷺ علم الأولين والآخرين جميعهم من الشرق إلى الغرب والعرش إلى الفرش، وعلّمه من أول يوم إلى يوم القيامة ما كان وما يكون، لا رطب ولا يابس إلا أحاط به علمه ﷺ، بل أزيد منه»(٢٥).

و ـ جواز الاستغاثة بغير الله:

يرى البريلوية تبعاً لإمامهم أيضاً أن الاستغاثة بغير الله جائزة؛ لأن هذا الغير في الحقيقة سبب من أسباب المعونة، والمعين هو الله، ومن هنا يجوز عندهم أن يُنادَى الرسول ﷺ والصالحون من عباد الله نداء استغاثة.

ويرى البريلوية أن الأنبياء جميعاً أحياء يرزقون ويتنعمون بجميع الملذات، ويعتقدون أن النبي ﷺ يتصرف في الكون ويتحكم فيه، ويثبتون التصرف في الكون للأولياء والصالحين من عباد الله سبحانه وتعالى(٢٦).

ويرى البريلوية أن الموتى يسمعون كل شيء ولا يخفى عليهم شيء، وقد ألف الشيخ أحمد رضا خان في ذلك رسالة سماها «حياة الموات في بيان سماع الأموات»، ورسالة أخرى سماها «إتيان الأرواح إلى ديارهم بعد الرواح».

ويرى البريلوية تبعاً لشيخهم أن النبي ﷺ «حاضر وناظر»، ويقصدون بذلك أن النبي ﷺ يشاهد أمته ويراها ويحضر مجالسها!!(٢٧).

وهناك بدع عملية واعتقادية أخرى كثيرة يتمسك بها القوم، منها: اعتقادهم أن خلق مثيل لرسول الله ﷺ مستحيل؛ لأنه لو جاز مثيله لما كان متفرداً بالكمال. ويجيزون الانحناء - ما لم يصل إلى حد الركوع - لتعظيم العلماء وتعظيم شعائر الله، ويقصدون بشعائر الله الأضرحة وغيرها. ويجيزون تقبيل أيدي علمائهم وأرجلهم للتعظيم، ويحتفلون بالمولد النبوي الشريف، ويقفون عندما يصلّون على النبي الكريم، وينادونه فيقولون: «الصلاة والسلام عليك يا رسول الله»، والوقوف لاعتقادهم أن الرسول يحضر حفلهم هذا، وأحياناً يتركون كرسياً مزيّناً متميزاً عن الكراسي الأخرى فارغاً لرسول الله ليجلس عليه عندما يحضر!!. ويحتفلون بموالد الأولياء بطريقة خاصة، ويسمون تلك الاحتفالات بالأعراس. وقد أوجدوا بدعاً عديدة لتشجيع العامة على التبرع بالمال؛ مثل صدقة اليوم الحادي عشر، واليوم الأربعين، وصدقة خاصة باسم السيد عبد القادر الجيلاني الذي يسمونه بالغوث الأعظم، وغير ذلك.

ومن خصائص الشيخ أحمد رضا الأخلاقية أنه كان سريع الغضب، وكانت فتوى التكفير على حافة لسانه؛ فإنه كفّر عامة العلماء المنتمين إلى «دار العلوم ديوبند» - فضلاً عن السلفيين - بكلمات منسوبة إليهم عدّها إهانة لرسول الله ﷺ

مع أنها بعيدة كل البعد عن إيهام ذلك؛ فقد كفر الديوبنديين لقولهم: إن مثل النبي محمد ﷺ يمكن خلقه، ولو عقلاً على الأقل، فكفرهم بذلك وألف رسالة في عام ١٩٠٦م سماها «مبين الهدى في نفي إمكان مثل المصطفى»، وهو يكفّر كذلك كل «الوهابيين» القدامى والجدد، لكن لم يأخذ أتباعه عنه هذا الموقف.

الاتجاه البريلوي والسياسة:

لم يكن الشيخ أحمد رضا خان رجل سياسة، ولم يكن أحد من أتباعه يشتغل بالسياسة، وكانت آراؤه السياسية تقوم على أساس مخالفة الاتجاه الديوبندي؛ فقد عارض «حركة ترك موالاة الحكومة الإنجليزية في الهند» التي بدأها حزب المؤتمر الهندوسي والمسلمون تحت قيادة جمعية علماء الهند (الاتجاه الديوبندي)، وأصدر فتوى بأن التعامل مع الإنجليز لا بأس به، أما الحرام فهو الولاء الحقيقي، وعارض قبل ذلك حركة الدفاع عن الخلافة العثمانية لأجل مخالفة الاتجاه الديوبندي، وكان يرى أن الحركة المذكورة ليست في الحقيقة للدفاع عن الخلافة، وإنما أثيرت ليستفيد منها الإنجليز، وكان أغلب مواقفه السياسية من هذا القبيل، فعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن الاتجاه البريلوي لم يكن له اشتغال حقيقي بالسياسة قبل نشأة باكستان.

جمعية علماء باكستان:

بقي الاتجاه البريلوي بعيداً عن السياسة حتى بعد نشأة باكستان، ولم يشكل حزباً سياسياً إلا في عام ١٩٥٢م، واختير الشيخ عبد الحامد البدايوني رئيساً لهذا الحزب السياسي، والشيخ أبو الحسنات سكرتيراً له، وسُمِّي هذا الحزب الجديد باسم «جمعية علماء باكستان»، التي بقيت مؤيدة للجنرال محمد أيوب خان؛ لأن الجنرال كان من أتباع «بير ديول شريف» الصوفي المعروف، وكانت قيادات الجمعية أيضاً من أتباعه ومريديه، ولم يكن لها نشاط سياسي يُذكر. ولما سقطت حكومة أيوب خان نشطت الجمعية بقيادة الشيخ الشاه أحمد نوراني؛ السياسي

الباكستاني المعروف الذي توفي في عام ٢٠٠٣م، وهذه الجمعية تمثل الاتجاه البريلوي في المجال السياسي الآن، وهناك مجموعات أخرى منشقة عن الجمعية لكنها ضعيفة.

الحركة الشعبية «حركة منهاج القرآن»:

خلال ربع القرن الأخير نشط أحد أبناء الاتجاه البريلوي ـ وهو الدكتور طاهر القادري ـ في السياسة، وأسس في عام ١٩٩٠م حزباً سياسياً باسم «الحركة الشعبية»، لكن لم يحالفه النجاح كثيراً في هذا المجال، إلا أنه ما زال يطرح نفسه كقيادة بديلة في السياسة الباكستانية.

ثالثاً: الاتجاه السلفي

الاتجاه السلفي أو «أهل الحديث» اتجاه معروف في العالم الإسلامي عموماً بسمت متقارب أو متشابه، ولا داعي للحديث عن أفكاره في هذه الدراسة القصيرة، لكنني أريد أن أتحدث عن الخلفية التاريخية لهذا الاتجاه في شبه القارة الهندية وأهم ما يركزون فيه من المسائل في شبه القارة الهندية.

إن المسلمين في شبه القارة الهندية منذ أن استقر الإسلام فيهم في عهد الغزنويين في القرن الرابع الهجري كانوا في الأغلب مقلّدين للمذاهب الفقهية المعروفة، وكان يتكرر ـ أثناء هذا التاريخ الطويل ـ أن يأتي إلى الهند مجتهدون غير مقلّدين، ونزعت السلفية الحديثة هذا النزوع إلى ترك التقليد دون أن يكون لها علاقة مباشرة بتلك الشخصيات الوافدة؛ إذ إن سلسلة سندها تنتهي إلى أسرة الشاه ولي الله الدهلوي، ومنها إلى الحركة الوهابية والشيخ محمد علي الشوكاني.

كان الشيخ ولي الله الدهلوي يؤكد على استقلالية الفهم، وكان يقول بعدم التقليد نظرياً، وقد صرح بذلك في أكثر من كتاب له، وكان يرى التقليد ضرورة وحاجة مثل سائر العلماء المتقنين، ولم يكن يعد التقليد حالة مثالية، وكان يشجع أهل العلم والمؤهلين على الاجتهاد، لكنه عملياً لم يكن يحب أن يوجد خلاف

بين المسلمين بسبب المسائل التي يكون الخلاف فيها خلافاً في الأولوية وعلى أساس ترجيح رواية على أخرى، مع اعتراف الجميع بجواز العمل بقول مخالفه، وبخاصة المسائل التي جعلها السلفيون الهنود عنواناً لسلفيتهم؛ مثل: التأمين جهراً، وقراءة الفاتحة خلف الإمام، ووضع اليدين على الصدر بدل وضعهما على السرة، وغيرها من المسائل الصغيرة، فالتزم الشيخ ولي الله الدهلوي عملياً ـ كما يظهر من سيرته ـ بمذهب الإمام أبي حنيفة. ومن الأدلة على أنه اختار هذه الطريقة سياسةً أن أحد العلماء من غير المقلدين، وهو الشيخ محمد فاخر زائر إله آبادي، جاء إلى دهلي فأمّن جهراً في إحدى الصلوات الجهرية، فأحاط به الناس؛ لأنهم كانوا يسمعون ذلك لأول مرة، فلما أحدقوا به قال لهم: الأفضل أن نذهب إلى أكبر عالم في « دهلي » ونسأله في المسألة ونستفتيه: هل ورد ذلك في الحديث أم لا؟ فرضي الناس وأخذوه إلى الإمام الشاه ولي الله الدهلوي، فلما سألوه: هل ورد في الحديث التأمين جهراً؟ قال الشاه ولي الله الدهلوي: نعم، ورد ذلك في الحديث. فلما سمع الناس ذلك انتشروا وتركوا الرجل عند الشيخ ولي الله الدهلوي، فقال له الشيخ فاخر: متى ستنفتح؟ فقال له الشيخ ولي الله الدهلوي: لو كنت انفتحت لما تمكنت اليوم من إنقاذك!![٢٨].

وهذه الرواية تدل أيضاً على وجود أشخاص في ذلك العهد كانوا يرون ترك التقليد والعملَ بالحديث من غير اتباع فقه مذهب معين من المذاهب الفقهية المعروفة، لكنهم لم يكونوا تياراً، ولم يعرفوا باسم السلفية أو اسم الوهابية إذ ذاك.

وأول من طرح علناً موضوع ترك تقليد المذاهب الفقهية المعروفة الذي يعد أساس السلفية في شبه القارة الهندية، وسمي باسم الوهابي أو السلفي، هو الشيخ الشاه إسماعيل الشهيد ابن الشيخ عبد الغني بن ولي الله الدهلوي (الذي استشهد في عام ١٢٤٣هـ)؛ حفيد الإمام الشاه ولي الله الدهلوي. كان الشيخ إسماعيل وارث مدرسة ولي الله الدهلوي في الإصلاح، ولذلك كان لديه تحرُّر

فكري مثل جده، لكن الشيخ ولي الله لم يخالف جمهور مخاطبيه لئلا يغلق على نفسه أبواب الإصلاح ببعض المسائل الصغيرة التي يكون الخلاف فيها في الأغلب في الترجيح والأفضلية، وكل المذاهب تدَّعي أنها على دليل، وأن مذهبها راجح؛ مثل: رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه، ووضع اليدين على الصدر أو على السرة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هناك شبه كبير بين الحركة التي قادها الشيخ السيد أحمد بن عرفان ـ وكان الشيخ إسماعيل هو الرجل الثاني فيها ـ وبين حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في محاربة البدع والخرافات، ومن هنا لما قابل الشيخ إسماعيل الشهيد أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأصحابه تأثر بحركته وفكره كثيراً، فطرح علناً الموضوعات التي كان الآخرون يخافون من طرحها؛ إذ إنه لما سافر إلى الحج مرافقاً لشيخه ومرشده السيد أحمد بن عرفان في عام ١٢٣٧هـ التقى هناك بالإمام محمد بن علي الشوكاني (المولود في عام ١١٧٣هـ، والمتوفى في عام ١٢٥٠هـ) الذي أتى لأداء فريضة الحج في السنة نفسها، وتأثر به، ودافع بعد عودته عن ترك التقليد بقوة، فأثناء قيامه في منطقة «سرحد» الحالية في باكستان لأجل الجهاد ضد السيخ جمع العلماء الأفغان في منطقة «بنجتار» ودافع بقوة عن ترك التقليد، لكن شيخه السيد أحمد بن عرفان قال له: «هذا الوقت ليس مناسباً إطلاقاً لإثارة مثل هذه المسائل؛ لأنها ستؤدي إلى الخلاف والفرقة بيننا، نحن هاجرنا وخرجنا للجهاد ضد الكفار، وبإثارة مثل هذه المسائل نضيع هدفنا، لا يصح أن نضيع الفريضة لأجل مسائل فرعية خلافية قد يكون الخلاف فيها في الاستحباب أو الأفضلية»[٢٩].

واستمر الشيخ إسماعيل في جهوده لنشر ما كان يعتقده ويراه حقاً، فألف كتاباً سماه «تقوية الإيمان»، تناول في أغلبه الموضوعات نفسها التي تناولها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتابه «كتاب التوحيد»؛ إذ إن الشيخ إسماعيل خصَّص كتابه هذا لبيان معنى «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وألف كتاباً آخر للرد على

القبوريين سماه «إيضاح الحق الصريح لأحكام الميت والضريح»، وكتاباً ثالثاً دافع فيه عن مسألةٍ كثر الجدل حولها في شبه القارة الهندية بين السلفيين والمذهبيين وما زالت مثار جدل بينهم، وهي مسألة «رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه»، وسمى كتابه هذا «تنوير العينين في إثبات رفع اليدين».

لكن الشيخ إسماعيل لم يترك مع ذلك طريقة الشيخ ولي الله الدهلوي تماماً، وبذلك لا يصح أن يُسمَّى وهابياً أو سلفياً بالمفهوم الاصطلاحي الحالي؛ فإنه كان مرتبطاً بالطرق الصوفية إلى آخر حياته، وكان يعد التصوف من أحسن وسائل تزكية النفس، ويخالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مسألة التوسل بالذوات الفاضلة، وفي قضية التكفير والتفسيق؛ فإنه لم يكن يكفِّر الجهلة من المسلمين الذين يرتكبون بعض البدع والخرافات عند أضرحة الصالحين، كل هذه الخرافات كان يعدها من الكبائر فقط.

بعد جهود الشيخ إسماعيل - وإن لم نعدّه سلفياً في الاصطلاح المعاصر - ظهر الاتجاه السلفي بقوة؛ لأن الجليد في الهند لم يكن ليذوب دون مشاركة شخصية محترمة في المجتمع مثل الشيخ إسماعيل المنتمي إلى أسرة الإمام الدهلوي. وكان لأتباع الشيخ أحمد بن عرفان - الذين التقوا بالعلماء النجديين واليمنيين - دور كبير في نشر هذا الفكر في شبه القارة الهندية، ونشطت مجموعة من العلماء لخدمة هذا الاتجاه.

أهل الحديث والإنجليز:

كانت حركة الجهاد التي قادها السيد أحمد بن عرفان والسيد إسماعيل الشهيد من الحركات التي أزعجت الحكومة الإنجليزية في الهند كثيراً، واستمرت الحركة في سعيها إلى إنشاء دولة باكستان، وكانت أهدافها تتلخص فيما يلي:

١- إقامة الحكومةِ الإسلامية في المناطق المحرَّرة.

٢- ترغيب الناس في الجهاد في سبيل الله.

٣- نشر التوحيد الخالص.

٤- القضاء على البدع والخرافات.

٥- العمل بالسنة.

ولما كانت هذه الحركة تحارب ضد الحكومة الإنجليزية، وكان لها دور في نشر الفكر السلفي أو فكر الحركة الوهابية؛ فقد ارتبط الفكر السلفي في أذهان الإنجليز بالجهاد المسلح ضدهم، ومن هنا حاول الإنجليز أن يربطوا حركة المجاهدين بالفكر الوهابي، وأن يصفوا هذه الحركة بـ«الوهابية»، وذلك بغرض إثارة الرأي العام ضدها؛ لأن الرأي العام الهندي كان يعد الوهابية في الجزيرة العربية حركة معارضة لمعتقدات عامة المسلمين بسبب ما كتبه بعض الفقهاء ضدها.

استغل الاحتلال السمعة السيئة لكلمة «الوهابية» في وسط مسلمي الهند فسموا حركة المجاهدين المذكورة باسم «الوهابية»، وقد أثر ذلك سلباً في طائفتين من الناس:

الطائفة الأولى هي حركة المجاهدين نفسها؛ لأن عامة المسلمين ما عادوا يثقون فيها بسبب هذا الربط بينها وبين جماعة مرفوضة لدى عامة الشعب الهندي.

والطائفة الثانية التي تأثرت بهذه الدعاية الإنجليزية هي أتباع الفكر السلفي في شبه القارة الهندية؛ فقد أثرت هذه الدعاية فيهم من ناحية علاقاتهم بالحكومة الإنجليزية في الهند؛ لأنهم ارتبطوا باسم الحركة الجهادية، فكانت الحكومة تضيق عليهم، ومن هنا فكَّر قادة الاتجاه السلفي أن يزيلوا هذه الآثار السلبية لتلك الدعاية فاختارت هذه الطائفة طريقة إظهار الولاء للحكومة البريطانية، وممن أظهر ذلك وبالغ فيه من السلفيين: السير سيد أحمد خان صاحب «جامعة عليكره»، وكان الشيخ السيد نذير حسين ـ شيخ الكل ـ أيضاً ممن أظهر الولاء، وبناء على ذلك حصل على لقب «شمس العلماء»(٣٠).

وقد تجاوز بعض تلامذة الشيخ نذير حسين كل الحدود في هذا الجانب؛ مثل

الشيخ محمد حسين بتالوي؛ فإنه أفتى بوجوب طاعة ولاة الأمور من الإنجليز، وكان يعيِّر بعض العلماء لمخالفتهم الإنجليز، وألَّف كتاباً بالفارسية سماه «رسالة الاقتصاد في مسائل الجهاد»، أثبت فيها عدم جواز الخروج على الحكومة الإنجليزية في الهند، وقد ترجمت الرسالة المذكورة إلى الأوردية والإنجليزية والعربية، وكانت الحكومة الإنجليزية قد أقطعته إقطاعية اعترافاً بخدماته، وهو الذي طلب من الحكومة الإنجليزية ألاَّ تُسمِّي فرقة «أهل الحديث» بالوهابية، ومن هنا أصدرت الحكومة الإنجليزية قراراً رسمياً بمنع استخدام كلمة «الوهابية» وصفاً للاتجاه السلفي.

إنشاء جمعية أهل الحديث:

تهيأت الظروف بجهود هؤلاء العلماء حتى كثر عدد من يسمى بـ «أهل الحديث» أو «السلفيين» في الهند، وانتشر معه فكر هذا الاتجاه، فأنشؤوا في عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م جمعية سموها «مؤتمر أهل الحديث لعموم الهند» برئاسة الشيخ ثناء الله الأمرتسري (المتوفى عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).

وكان للعلماء السلفيين دور في الحركات السياسية والاجتماعية في الهند، لكن كان نشاطهم الأكبر متركزاً في التبليغ والمناظرات، وبخاصة في عهد الشيخ ثناء الله الأمرتسري الذي اشتهر بمناظراته مع القاديانيين والنصارى والهندوس، وألف في ذلك عدة كتب مشهورة.

ولما انفصلت باكستان وصارت دولة مستقلة ضعفت «جمعية أهل الحديث لعموم الهند»، بل تلاشت من باكستان، مع أن المنتمين إلى الاتجاه السلفي كانوا يشاركون في الأنشطة الاجتماعية والسياسية إلى حدٍّ ما عن طريق الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة. وفي عام ١٩٥٥م أسس المنتمون إلى الاتجاه السلفي في باكستان «جمعية أهل الحديث/ باكستان»، واختير الشيخ «داود الغزنوي» رئيساً لها، وانشقت جمعية أهل الحديث في عام ١٩٨٢م إلى جماعتين؛ إحداهما

« جمعية أهل الحديث » تحت رئاسة الشيخ محمد عبد الله، وكان سكرتيرها الشيخ إحسان إلهي ظهير، والثانية سميت بـ « جمعية أهل الحديث المركزية »، وكان رئيسها الشيخ معين الدين لكهوي، وكان سكرتيرها السيد فضل حق، واتحدت الجمعيتان مرة أخرى في عام ١٩٩٠م، وكان لها رئيسان وسكرتيران، وحصلت انشقاقات عديدة في الجمعية لأسباب مختلفة، والآن يرأس أكبر مجموعة منها الشيخ البروفيسور ساجد مير.

رابعاً: الاتجاه الشيعي

الاتجاه الشيعي اتجاه معروف بعقائده وأفكاره؛ لذا سنتجاوز الكلام عن عقائد هذه الطائفة وأفكارها وتاريخها العام، وسنشير فقط إلى شيء من تاريخها في شبه القارة الهندية؛ ليتسنَّى لنا بعد ذلك الكلام عن وضعها في باكستان.

قَوِيَ الاتجاه الشيعي في شبه القارة الهندية في عهد مغول الهند بتأثير الدولة الصفوية الإيرانية المتعصبة للمذهب الشيعي. لقد كان يوسف عادل شاه ـ الذي نفته الخلافة العثمانية إلى الهند، وكان يحكم منطقة واسعة من الهند في ولاية « دكن » (من ١٤٨٩م إلى ١٥١٠م) ـ على علاقة وثيقة بالصفويين في إيران، وبخاصة كبير الأسرة الصفوية إسماعيل الصفوي، فلما سمع أن الصفويين قد استولوا على زمام الأمور في إيران أعلن أن المذهب الرسمي لدولة « دكن » هو المذهب الشيعي، ولما سمع ذلك الشيعة في إيران هاجر عدد كبير منهم إلى الهند فاستقروا هناك، وتولوا مناصب مهمة في الدولة، وكانت دولة « عادل شاهان » تعد الدولة الصفوية الإيرانية قدوتها، وأدخلت أسماء أمراء الدولة الصفوية في خطبة الجمعة بدل اسم الخليفة العثماني، على خلاف ما كان يفعله المغول في الهند، ولما تجاوز شيعة « دكن » كل الحدود، وأتعبوا علماء أهل السنة، فاض الكيل بالمغول، فضموا تلك المناطق إلى إمبراطوريتهم في عام ١٦٨٦م في عهد أورنكزيب عالمكير.

ومن الإمارات الشيعية الصغيرة في الهند قامت في منطقة « جل كنده » من عام

١٥١٢م إلى ١٦٨٩م دولة «قطب شاهان» التي أسسها السلطان قلي التركماني القادم من مدينة «همدان» الواقعة في إيران حالياً، وظهرت هذه الإمارة في فترة نشأة الدولة الصفوية أيضاً وبيد شخصية شيعية إيرانية. وقد أسقط شاه جهان ـ الإمبراطور المغولي الشهير ـ هذه الدولة في عام ١٦٨٩م بعد محاصرتها تسعة أشهر.

ولما توفي الإمبراطور المغولي أورنكزيب عالمكير في عام ١٧٠٧م/ ١١١٨هـ وضعفت الدولة المغولية السنية في الهند استقلت الأقاليم، وكل من وجد الفرصة للاستقلال أعلن عن دويلة مستقلة، وكان من بين من أنشأ دولاً مستقلة أحد الأمراء الإيرانيين، وهو سعادت خان الذي استقل بدويلة صغيرة في منطقة (أوده Awadh) ومنطقة (إله آباد) في عام ١٧٣٥م. وبعد الاستقلال عن الحكومة المركزية للمغول في «دهلي» كان همُّه الأول نشر المذهب الشيعي والقضاء على المذهب السني في تلك المناطق، ومن هنا ألغى هؤلاء أوقاف المدارس الدينية السنية وإقطاعيات العلماء والمدرسين من أهل السنة، وكل من كان يقبل المذهب الشيعي يحتفظ بأمواله وعقاراته، وإلا كان يُحرم منها. وقد أدى ذلك إلى أن خربت مدارس أهل السنة، وترك الناس دراسة العلوم الشرعية وتوجهوا للمهن الأخرى. وكان لمثل هذه الأعمال تأثير كبير في انتشار المذهب الشيعي في الهند وباكستان، يقول آزاد البلجرامي: «كانت منطقة بلجرام يقطنها الأحناف والقادريون (أتباع السلسلة القادرية في التصوف)، وكان من بينهم من العلماء وكبار الفضلاء العدد الكبير، ولكن ترى اليوم (في عصره) أغلب سكانها من الشيعة بسبب تصرفات الحكام الشيعة لتلك البلاد»[٣١].

ويذهب «نريندر ناته لا» إلى أن التعامل الشديد مع العلماء سببه أن سعادت خان النيسابوري جاء إلى منطقة «جونبور» فلم يستقبله علماء البلد، فعدَّ ذلك إهانةً له، فأمر بإلغاء أوقاف المدارس وتعطيل رواتب المدرسين والعلماء وطلاب العلم، وقد أدى ذلك إلى أن دُمِّرت المدارس، وتفرق العلماء والطلاب[٣٢].

وقد هيأ السلاطين المغول في الهند الفرصة للشيعة في الهند في بداية الأمر، ولم يمانعوا نفوذهم؛ لأن السلطان همايون ـ أحد سلاطين الأسرة المغولية في الهند ـ كان يريد أن يردَّ إليهم يدهم التي كانت لهم عنده؛ فإنه لما انهزم في الهند في عام ١٥٤٠م على يد شير شاه سوري ـ أحد معارضيه الأشداء ـ استقبله السلطان الصفوي طهماسب بن إسماعيل مؤسس الأسرة الصفوية، وأعانه على استرداد حكمه الضائع الذي استولى عليه إخوانه ومعارضوه الآخرون بشرط أن يسلم له حكم مدينة قندهار، وقد فعل ذلك، واستمرت الحال على ذلك إلى أن اضطر أولاده للقضاء على بعض هذه الدويلات الشيعية لأسباب سياسية كما أسلفنا، ويحمله البعض على التعصب المذهبي لأورنكزيب عالمكير، لكن الصحيح أن المغول قضوا على تلك الدويلات للملاحظات السياسية.

واستمرت الدولة الشيعية في منطقة «أوده» إلى وقت استيلاء الإنجليز على الهند، وبقي تأثير الشيعة في عدة مناطق في الهند حتى بعد استيلاء الإنجليز على مقاليد الحكم فيها، بل استمر هذا إلى وقت قيام باكستان.

وبلغ الأمر في بعض مناطق الهند ـ مثل منطقة «لكناو» ـ أنه لم يكن يسمح فيها بالترضِّي على الصحابة، وبخاصة الخلفاء الثلاثة رضوان الله عليهم أجمعين، وكان ذلك قانوناً، وكان البوليس يعتقل كل من يفعل ذلك. واستمر هذا إلى أن قام المسلمون من السنة واحتجوا على هذا القانون بقيادة الشيخ عطاء الله شاه البخاري قائد «تنظيم مجلس الأحرار» منذ عام ١٩٣٧م، واستمر الأمر كذلك إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية التي انتهت في عام ١٩٤٤م؛ إذ تم تعديل القانون المذكور.

الشيعة في باكستان:

الشيعة لم يكوِّنوا حزباً منظَّماً على أساس العقيدة، وإن كان يوجد من بين أتباع الفرقة المذكورة شخصيات سياسية كبيرة ومؤثرة، من أمثال: مؤسس باكستان

محمد علي جناح، والرئيس الباكستاني الأسبق الجنرال محمد يحيى خان، والأمين العام لمجلس الأحرار الشيخ مظهر على أظهر، وأحد قيادات حزب الرابطة الإسلامية ووزير التعليم الأسبق كرامت علي، وهناك أسر كبيرة من الإقطاعيين الكبار في باكستان تنتمي إلى هذه الفرقة، لكن لم يكن لشيعة شبه القارة كفرقة أثر سياسي كبير في سياسة الهند ولا في سياسة باكستان.

وظهرت أولى بوادر الحركة السياسية لدى الشيعة الباكستانيين في عام ١٩٧٠م عندما أيدوا حزب الشعب بقيادة ذي الفقار علي بوتو، ونظَّم الشيعة أنفسهم بصورة حقيقية في عهد الجنرال محمد ضياء الحق الذي شجع المنظمات المحلية والمذهبية للقضاء على الأحزاب السياسية الكبيرة المعارضة له، وبخاصة حزب الشعب الذي أعدم قائده ذو الفقار علي بوتو، فاجتمع الشيعة في مؤتمرهم الأول في شهر إبريل عام ١٩٧٩م بمنطقة «بهكر» في إقليم بنجاب وأعلنوا تنظيمهم باسم «تحريك نفاذ فقه جعفريه» (حركة تطبيق الفقه الجعفري)، وكان أميره الأول المفتي جعفر حسين، ثم تولى قيادته بعد وفاة المفتي المذكور السيد عارف الحسيني الذي قتل في عام ١٩٨٨م، وتولى قيادة الحركة الجعفرية بعده السيد ساجد نقوي، وما زال يرأسها حتى الآن.

الخلافات القائمة بين هذه الاتجاهات:

توجد بين الاتجاهات الثلاثة الأولى خلافات شديدة في المسائل الاعتقادية والفرعية الكثيرة، فالاتجاهان الديوبندي والبريلوي كانا يختلفان فيما بينهما في قضايا اعتقادية وفي قضايا كثيرة يعدها أحدهما من السنة والآخر يعدها من البدعة، وذلك مع أن كل فريق منهما يدَّعي أنه متبع للمذهب الحنفي في الفقهيات. وبناءً على ذلك يعتبر البريلوية الاتجاه الديوبندي من الوهابية، والوهابية عندهم مرادف لمن يسيء الأدب مع رسول الله ﷺ ومع عباد الله الصالحين. ومن القضايا الخلافية بين هذين الاتجاهين بعض البدع العملية. وقد أدى هذا الخلاف

المذهبي بين هذين الاتجاهين بشكل مستمر إلى خلاف سياسي، فكل موقف كان يؤيده الاتجاه الديوبندي كان الاتجاه البريلوي ينظر إليه بنظرة الشك ويعارضه، فعلى سبيل المثال: حركة الحفاظ على الخلافة التي قام بها الاتجاه الديوبندي قبيل سقوط الخلافة العثمانية خالفها الشيخ أحمد رضا خان بسبب الخلاف المذهبي ليس أكثر.

وقد استمر الخلاف بين الاتجاه الديوبندي والاتجاه البريلوي من جهة والاتجاه السلفي من جهة أخرى على أشده في شبه القارة الهندية في الماضي القريب والتاريخ المعاصر في القضايا المذهبية والفرعية؛ فالسلفية تؤكد دائماً على ترك التقليد المذهبي وبعض القضايا الفرعية في العبادات، وبخاصة في مسائل متعلقة بالصلاة. ولو أحصيت المسائل التي احتدمت المعركة من أجلها بين السلفيين والمذهبيين لما تجاوزت عشر مسائل، والخلاف في أغلبه يدور بين الفريقين في الأَوْلى وخلاف الأَوْلى، فمن المسائل الخلافية الكبيرة التي أخذت حيزاً كبيراً من جهود الطرفين في العقود الماضية: حكم قراءة الفاتحة خلف الإمام، وحكم رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه، ومكان وضع اليدين أثناء القيام في الصلاة؛ على الصدر أم على السرة؟! وبعض المسائل الأخرى المشابهة.

وأما الخلاف القائم بين هذه الاتجاهات الثلاثة وبين الشيعة ـ مع أن البريلوية قريبون من الشيعة في كثير من معتقداتهم، وبخاصة في إثبات صفات تحمل كماً كبيراً من الغلو لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ـ فكان بسبب المسائل الخلافية المعروفة بين أهل السنة والشيعة، وبخاصة أن الشيعة في شبه القارة الهندية ـ كما أشرنا في الصفحات الماضية ـ كانوا يمثلون التشيع الصفوي.

وللأسف لم يكن الخلاف بين هذه الاتجاهات في حدود الخلاف المعقول المعتدل، بل تجاوزوا فيه كل الحدود، وكان يؤدي بالبعض أحياناً إلى تأليب غير المسلمين على الاتجاه المعارض له من المسلمين. وقد أُلِّفت في هذه الخلافات

المذهبية آلاف الكتب، وعُقدت آلاف المناظرات بين الاتجاهات المختلفة من غير نتيجة، والكتابات والمناظرات كانت تصل في نهاية الأمر إلى تفسيق الفريق المخالف وتبديعه أو حتى تكفيره، فعلى سبيل المثال: كتب المولوية من مختلف الاتجاهات أكثر من مائة وخمسين كتاباً للرد على الأستاذ المودودي في حياته، وكانت هذه الكتب تحمل للرجل تهم التفسيق والتبديع والتكفير، مع أن المودودي كان جهده منصباً على أن ينسى المسلمون هذه الخلافات الفرعية ويتجهوا نحو الهدف الأصلي، وهو إقامة دين الله في جميع نواحي الحياة.

خامساً: الجماعة الإسلامية في باكستان

الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية الباكستانية جماعة إسلامية معاصرة تعمل لإقرار الشريعة الإسلامية في المجتمع وتطبيقها في حياة الناس، والوقوف ضد جميع الاتجاهات العلمانية التي تحاول إبعاد الإسلام عن سدَّة الحكم، أنشأها الإمام سيد أبو الأعلى المودودي الذي ينتمي إلى أسرة عريقة من منطقة (جشت) في مدينة هرات بأفغانستان، ورد جده الأكبر «خواجه مودود» إلى الهند في أواخر القرن التاسع الهجري، وأفراد هذه الأسرة موجودون في هرات إلى يومنا هذا.

كان أبوه سيد أحمد حسن مودودي ـ الذي ولد في دهلي بالهند عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م ـ قد تخرَّج في جامعة «عليكرة» التي أنشأها السير سيد أحمد خان، وعمل الوالد مدرساً، ثم عمل محامياً.

ولد الأستاذ المودودي في ٣ رجب ١٣٢١هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٩٠٣م، وقضى طفولته الأولى في مسقط رأسه في مدينة «أورنك آباد» بولاية «حيدر آباد الدكن»، وكانت دراسته الابتدائية على يدي والده الذي كان حريصاً على تنشئته تنشئة دينية، واهتم بتلقينه قصص الأنبياء والتاريخ الإسلامي، وكان يصحبه إلى مجالس أصدقائه من رجال الدين والعلماء.

وبعد التخرُّج قرر الأستاذ المودودي أن يعمل في الصحافة، وكان أخوه الأكبر

« سيد أبو الخير » مديراً لتحرير صحيفة مدينة (بجنور)، فعمل المودودي محرراً بها، إلا أنه لم يستمر طويلاً في هذا العمل؛ إذ أغلقت الحكومة الصحيفة المذكورة، فانتقل بعد ذلك إلى صحيفة « تاج » التي كانت تصدر أسبوعياً من (جبلبور) ثم أصبحت تصدر يومية، وأغلقت الحكومة تلك الصحيفة أيضاً، فعاد المودودي إلى « دهلي » بطلب من الشيخ المفتي كفاية الله مدير جمعية علماء الهند حينذاك، وبدأ العمل في إصدار مجلة « المسلم »؛ المجلة الرسمية لجمعية علماء الهند والناطقة باسمها، ثم عمل مديراً لتحريرها مدة ثلاث سنوات حتى أغلقت عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م، فانتقل المودودي إلى مدينة (بهوبال)، ثم عاد مرة أخرى إلى دهلي سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م، فتولى الإشراف على إصدار جريدة (الجمعية) التي كانت تصدرها جمعية علماء الهند في تلك الفترة، وظل يتحمل وحده عبء إصدارها حتى سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م.

وفي عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م بدأ في إصدار مجلة « ترجمان القرآن » من حيدر آباد الدكن، وكان شعارها: « احملوا، أيها المسلمون، دعوةَ القرآن، وانهضوا وحلقوا فوق العالم ».

وفي عام ١٩٣٧ – ١٩٣٨م قدم إلى لاهور تلبية لدعوة شاعر الشرق محمد إقبال اللاهوري (١٨٧٣– ١٩٣٨م)، لكن العلامة محمد إقبال ما لبث أن انتقل إلى جوار ربه بعد أشهر قليلة من وصول المودودي إلى لاهور.

ولما أحس المودودي أن فكره قد انتشر، وأن مجموعة كبيرة من الناس قد اقتنعوا بفكرته، دعا عن طريق مجلته « ترجمان القرآن » إلى تجمعهم في لاهور، فاجتمع نحو أربعين شخصاً بدعوته في لاهور في ٣ شعبان ١٣٦٠هـ/ ٢٦ أغسطس ١٩٤١م، وأسسوا الجماعة الإسلامية، وانتخب أميراً لها.

بعد ذلك بعامين (في ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م) نقلت الجماعة الإسلامية مركزها الرئيس من لاهور إلى قرية « دار السلام » في منطقة « بتها نكوت » بإقليم بنجاب

الهندي حالياً.

ومع إعلان قيام دولة باكستان في ١١ شوال ١٣٦٦هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٤٧م عاد المودودي مع زملائه إلى لاهور فافتتح مقر الجماعة الإسلامية بها. ومن ذلك اليوم والجماعة الإسلامية مستمرة في عملها ودعوتها.

الأفكار والاتجاه:

عقيدة الجماعة عقيدة أهل السنة والجماعة من حيث الدعوة، ولا يخرج فكرها عن هذه العقيدة من الدعوة إلى التمسك بكتاب الله وسُنة نبيه والعمل الحثيث من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع حياة الناس.

وينص دستور الجماعة في بنده الرابع على أن «الهدف الذي ترمي إليه الجماعة الإسلامية الهندية هو إقامة الدين الحنيف، والدافع الحقيقي وراء ذلك إنما هو نيل مرضاة الله تعالى والفوز في الآخرة». وقد وضح الدستور هذا البند بما يلي:

أهداف الجماعة التفصيلية:

الأهداف التي تسعى الجماعة الإسلامية إلى تحقيقها تتلخص ـ كما صرح المودودي نفسه ـ فيما يلي:

– الدعوة إلى أن الإسلام نظام شامل ومنهج حياة للبشرية كافة وللمسلمين خاصة.

– دعوة كل من أظهر الإسلام أن يخلصوا دينهم لله، وأن ينصبغوا بصبغة الإسلام حقيقة، وأن يتخلصوا من التناقض والنفاق العمليين.

– دعوة المسلمين لانتزاع الحكم من الطواغيت والمستبدين والفجرة، واستخلاص الإمامة والقيادة الفكرية والعملية من أيديهم ونقلها إلى أيدٍ مؤمنة(٣٣).

لقد ركز المودودي جهوده الدعوية والفكرية ضد الفتن التالية:

– النظرية القومية الواحدة داخل الهند، وهي دعوة رفعها حزب المؤتمر الهندوسي الذي كان يدعو إلى وحدة وطنية بين الهندوس والمسلمين؛ ليتخلص

الهندوس من الإنجليز بمساعدة المسلمين ثم يكروا عليهم بعد ذلك كما حاولوا أن يفعلوا بعد ذلك. وقد ألف المودودي في هذا الصدد كتابين: أحدهما «مسلمو الهند والصراع السياسي الحالي»، وثانيهما «مسألة القومية».

– سيطرة الحضارة الغربية وغلبة النظام الرأسمالي الغربي الجشع.

– سيطرة الفكر الشيوعي الملحد ونظامه الاقتصادي المخالف للفطرة البشرية.

– العلمانية التي كانت تنادي بالفصل بين الدين والدولة، والقيادات العلمانية داخل العالم الإسلامي التي كانت تحمل أفكاراً تتعارض مع الإسلام.

– أفكار بعض العلماء والمنتسبين إلى الإسلام مما كان المودودي يرى أنه يحمل طابع الجمود الديني.

وسائل الجماعة لتحقيق أهدافها:

– تصحيح الأفكار وتعهُّدها بغرس المفاهيم الصحيحة وتنميتها لتوضيح الطريق السوي، ونقد الحضارة الغربية وأسس اقتصادها الرأسمالي الذي افتتن به أغلبية الناس، ونقد الشيوعية الملحدة.

– استخلاص الأفراد الصالحين من المسلمين وتربيتهم التربية الإسلامية الصحيحة.

– السعي إلى الإصلاح الاجتماعي، وهو يشمل كل طبقات المجتمع، وتقديم الحلول العملية لمشكلاتهم على أساس مبادئ الإسلام الإنسانية من أخوة وعدالة ومساواة.

– إصلاح الحكم بصياغة برامج إصلاحية للمفاسد الاجتماعية، ونشر الوعي الإسلامي الذي يمهد لتسلُّم رجال صالحين مقاليد الحكم؛ لينهضوا بالإصلاح على أساس كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

الجماعة الإسلامية والمدارس الدينية:

من أهداف الجماعة الإسلامية الباكستانية بفكرها التجديدي محاربة الجمود الفكري لدى المسلمين، والعلماء منهم بخاصة، وذلك بالدعوة إلى أن يتخلص

المسلمون وعلماؤهم بجميع اتجاهاتهم في شبه القارة الهندية من النزاعات الفرعية، ويتجهوا نحو الهدف الأصلي، وهو السعي إلى إقامة دين الله وإنشاء دولة الإسلام.

وقد حاولت الجماعة أيضاً ـ لخدمة هذا الهدف وغيره ـ أن تصحح مسار النظام التعليمي الديني عن طريق الكتابات الجادة وتوجيه العلماء العاملين في حقل التعليم الديني، لكنها عندما لم تجد آذاناً مُصغية اتجهت إلى إنشاء مدارس دينية تخرج علماء أكْفاء يقومون بهذا الواجب، وقد تأخرت الجماعة في ذلك إلى السبعينيات من القرن الماضي، مع أن المودودي كان يرى من البداية أن المدارس الدينية لا تخرج العلماء الأكْفاء القادرين على فهم الإسلام فهماً صحيحاً بعيدين عن التقليد الجامد؛ فقد كتب المودودي مقالات عديدة بيَّن فيها المشكلات الأساسية التي يواجهها التعليم الديني في باكستان، ويتلخص ما قاله في تلك المقالات فيما يلي:

الإنسان المسلم يحتاج للفوز في الدنيا والآخرة إلى عنصرين؛ عنصر العلم، وعنصر العمل. والمراد بالعلم أن يفهم الإنسان دينه الإسلام، وتعاليم دينه، وإلى ماذا يدعو الإسلام، وأن يعرف القانون الذي أرسله الله ليقضي الإنسان حياته طبقاً له. والمراد بالعمل أن يطبق الإنسان جميع أحكام الشريعة وتوجيهاتها التي أنزلها الله ـ سبحانه وتعالى ـ المتعلقة بالعبادات والمعاملات والأخلاق والسياسة وغيرها.

وللوصول إلى النتائج المرضية يجب أن يكون العلم والعمل متزامنين، لكن العلم من حيث الرتبة مقدَّم على العمل؛ لأن العمل لا يمكن وجوده من غير علم، وإن وجد لا يكون على الوجه المطلوب.

والقرآن هو المنبع الأساسي للعلم؛ فقد بيَّن الله ـ سبحانه وتعالى ـ فيه كل ما يحتاج إليه الإنسان المسلم من الأصول والضوابط التي ينبني عليها الإسلام. والمنبع الثاني للعلم هو حياة النبي ﷺ؛ فكل ما قاله الرسول ﷺ وما فعله في حياته بعد النبوة يعد تفسيراً للقرآن الكريم، بل هو التفسير الوحيد والمعتمد للقرآن الكريم. والمنبع الثالث للعلم حياة الصحابة الذين فهموا القرآن الكريم وتعلَّموه من حامل

القرآن ﷺ، ورأوا التفسير العملي للقرآن الكريم بأم أعينهم، ومن هنا يكون فهمهم للقرآن أقرب إلى الصواب من فهم غيرهم له.

فالذين يستفيدون من المنابع الثلاثة، ويفهمون أصول الإسلام في ضوئها، ويتعلمون طرق تطبيق هذه القواعد والأصول على ما يعرض لهم في الحياة العملية - ينشأ لدى هؤلاء القدرة على أن يصوغوا الأحكام والقوانين للحوادث والمعاملات التي تظهر في كل عصر وفي كل مصر بشكل جديد؛ لأنهم - بالعلم الذي تعلّموه من القرآن والسنة وحياة الصحابة - وصلوا إلى روح الإسلام، وقد نشأت عندهم ملَكة يتمكنون بها من إدراك تعامل رسول الله ﷺ وتعامل الصحابة مع الأوضاع والمشكلات المستحدثة لو ظهرت في حياتهم، وهذا هو الاجتهاد.

كما أكدت رؤية الجماعة أن الترتيب الصحيح للمنهج الدراسي للمدارس الدينية يتقدمه فهم القرآن الكريم، ويليه العلم بسنة الرسول ﷺ، ويلي ذلك العلم بحياة الصحابة وأقوالهم وآثارهم، ثم يأتي بعد ذلك العلم باجتهاد العلماء على مر العصور. لكن من سوء حظنا أن المنهج الدراسي المطبَّق عندنا أخَّر الكتاب والسنة، بل لو قلنا: إنه لا يهتم بهما أصلاً، لكان صحيحاً؛ لأن كتب التفسير المقرَّرة في المنهج لا يمكن للإنسان في العصر الحديث أن يفهم عن طريقها القرآن الكريم بصورة صحيحة، وقد لا تجد في بعض المناهج تلك الكتب التفسيرية أصلاً. أما السُّنَّة فلا تدرس بصورة ينشأ لدى الدارس من دراستها ملَكة الاجتهاد، وليس هذا هو الغرض من دراستها عندهم أصلاً، بل الباعث على دراسة كتب السُّنة تأييد المذهب الفقهي أو الاعتقادي المعين.

فكانت نتيجة هذا المنهج المقلوب الجمود والتفرق والتمزق الداخلي في الأمة الإسلامية، وصار المشتغلون بالعلوم الدينية بعيدين عن روح الإسلام، فضلاً عن أن يكونوا مؤهلين للاجتهاد، فلما تركوا النظر في الكتاب والسنة، وأكثروا من النظر في اجتهادات الأئمة، غلب عليهم الجمود على آراء العلماء عند ظهور المشكلات

العصرية، فبدل أن يبحثوا عن حكمها في الكتاب والسنة يبحثون عنها في أقوال العلماء السابقين، وبذلك يحاول علماء عصرنا - مثل علماء عدة قرون ماضية - أن يروا الطريق بعيون من سبقهم من العلماء، بدل أن يحاولوا كشفها بعيونهم هم، وبذلك صِرْنا عالةً على الآخرين وكَلاًّ على الماضين.

وتؤكد رؤية الجماعة الإسلامية في هذا الصدد أنه ليس الغرض من الكلام السابق الاعتراض على تقليد الأئمة الماضين، أو التقليل من قيمة الجهود الجبارة التي بذلوها في فهم الإسلام، بل الغرض التأكيد على أننا إن صححنا الترتيب سنحصل على النتائج المرضية والمطلوبة(٣٤).

وبهذا الفهم حاولت الجماعة الإسلامية أن تصحح مسار التعليم الديني في باكستان بطرق مختلفة. ومن هنا تعد الجماعة من الجهات المهمة التي كان لها دور كبير في المساعي التي بذلت لتصحيح مسار المدارس الدينية ومؤسسات التعليم الديني، وما زالت هذه المحاولات مستمرة، وبخاصة عن طريق رابطة المدارس الدينية، وهي الجهة التي تشرف على المدارس الدينية التابعة لها، وعن طريق معهد الدراسات السياسية الذي يرأسه البروفيسور خورشيد أحمد نائب أمير الجماعة الإسلامية؛ فإن هذا المعهد له اهتمام خاص بالتعليم في باكستان، وبالأخص بالتعليم الديني والمدارس الدينية، وقد أصدر مجموعة من الكتب، وعقد سلسلة من الندوات لمعالجة مشكلات المدارس الدينية.

الفصل الثالث

المدارس الدينية: نشأتها وتطورها ومنهجها الدراسي

«المدارس» تطلق في باكستان، بل في شبه القارة الهندية كلها، على المؤسسات التعليمية الأهلية التي تقوم بتدريس اللغة العربية وعلومها والعلوم الشرعية مجاناً وبدعم مالي من أبناء الشعوب المسلمة، وتسمى أيضاً «الجامعة» و«دار العلوم» و«المدرسة العربية الإسلامية». ويعد المسجد الجامع من أهم عمارات المدارس الدينية، بل في كثير من الأحيان يكون المسجد هو المبنى الأساسي للمدرسة، وهذا يعطي المدرسة قداسة خاصة في نفوس الناس. والكتب الدراسية المقررة في المدارس الدينية أغلبها باللغة العربية، إلا أن تدريسها يتم باللغات المحلية.

نشأة المدارس الدينية في باكستان:

لما انقسمت شبه القارة الهندية إلى دولتين مستقلتين؛ الهند وباكستان، بقيت المدارس الدينية ـ في الأغلب ـ في المناطق الخاضعة لسيطرة الهند، وكان طلاب المناطق التي صارت بعد التقسيم من نصيب باكستان يذهبون للدراسة في المدارس القائمة في الهند، وبخاصة دار العلوم ديوبند، لكن لم يعد أمر سفر الطلاب بعد التقسيم سهلاً. وفي الوقت نفسه هاجرت مجموعات كبيرة من العلماء تنتمي إلى كل الاتجاهات المشار إليها في الفصل السابق إلى باكستان؛ لتأييدهم إنشاء باكستان، بل كان لبعضهم دور كبير في حركة انفصال باكستان عن الهند؛ من أمثال: الشيخ شبير أحمد العثماني، والشيخ ظفر أحمد العثماني، والشيخ المفتي محمد شفيع، والشيخ عبد الحق مؤسس مدرسة الحقانية وغيرهم كثيرون.

وكان هؤلاء العلماء من كبار أساتذة المدارس في الهند قبل التقسيم، بل كان بعضهم يشرف على مدارس في الهند، ومن هنا نقلوا تلك المدارس إلى باكستان، أو أسَّسوا مدارس على غرارها في الدولة الجديدة، وكان عددها في البدء قليلاً جداً.

دور المدارس في المجتمع الباكستاني:

يصل عدد المدارس الدينية القائمة في باكستان حالياً إلى نحو ثلاثة عشر ألف مدرسة، وتقدم الخدمات التالية:

١- التعليم المجاني: تقدم هذه المدارس حالياً ـ باعتراف من الحكومة الباكستانية ـ التعليم المجاني بكل ما يحمله المعنى لـ (١,٧) مليون طالب في مختلف المراحل الدراسية، حتى إنها لا تكلفهم شراء الكتب الدراسية، بل إن أغلب المدارس الدينية توفر الكتب الدراسية لطلابها في بداية السنة وتستردها منهم في نهايتها، وفي كثير من الأحيان توفر لهم السكن والطعام المجانيين، وفي بعض الأحيان توفر بعض المدارس اللباس لطلابها، وأغلب الدارسين في تلك المدارس أبناء الفقراء من الشعب الباكستاني الذين لا يستطيعون توفير مصاريف التعليم الرسمي لأولادهم.

٢- الإرشاد الديني وإصدار الفتاوى: تقدم المدارس خدمة الإرشاد الديني للمجتمع، وتقوم بهذه المهمة دار الإفتاء التي تعد جزءاً أساسياً للمدارس الكبيرة، ويكون عمل هذه الشعبة إصدار الفتاوى حسب الاستفتاءات التي ترد إلى المدرسة من قبل شرائح مختلفة في المجتمع، ويتم إصدار الفتوى تحت رعاية أحد المشايخ المتخصصين في الفقه ويعاونه مجموعة من الباحثين الشباب، وتكون الفتاوى في الأغلب نقولاً عن الكتب القديمة، وقد تصدر بعض دور الإفتاء التابعة لهذه المدارس فتاوى حول قضايا عصرية، ووصل عدد الفتاوى الصادرة من قِبل بعض دور الإفتاء التابعة للمدارس الكبيرة إلى عشرات الآلاف في مختلف المجالات، ثم تُطبع هذه الفتاوى وتُنشر لتعميم الفائدة.

٣- إعداد البحوث والدراسات: تنشئ بعض المدارس الكبيرة قسماً خاصاً لإعداد البحوث والدراسات، ويسمى في الغالب «دار التصنيف». ويقوم هذا القسم في الأغلب بإعداد البحوث والدراسات ونشرها، أو يقوم بنشر الكتب التي يؤلفها الأساتذة والمدرسون في تلك المدرسة، ولا شك أن أغلب الكتب التي

تصدر من قِبل هذه الأقسام في المدارس تحمل طابع المدارس الدينية.

٤- إصدار المجلات: تصدر المدارس الكبيرة مجلات تسهم في نشر الوعي الديني، وتهتم كل مجلة بأفكار الجهة التي تنتمي إليها إلى جانب القضايا الفقهية والبحوث العلمية الأخرى، إلا أنها تُستغل في بعض الأحيان للرد على المخالفين والطعن فيهم والتشنيع عليهم، وتصدر بعض المدارس عدة مجلات وبلغات مختلفة؛ مثل الأوردية والإنجليزية والعربية.

٥- توفير الأئمة والخطباء للمساجد: ومن الخدمات المهمة التي تقدمها المدارس الدينية توفير الأئمة والخطباء لعشرات الآلاف من المساجد في المدن الباكستانية وقراها، وفي كثير من الأحيان يقوم المتخرجون في المدارس الدينية في باكستان بواجب الإمامة والخطابة في المراكز الإسلامية التابعة للجاليات المسلمة في الدول الغربية، ومنذ عهد الجنرال محمد ضياء الحق - الحاكم العسكري الأسبق لباكستان - يوظف الجيش الباكستاني خريجي المدارس الدينية في المساجد التابعة للثكنات العسكرية أيضاً.

٦- توفير المدرسين والأساتذة للمدارس الدينية وللدراسات الإسلامية: تقوم المدارس الدينية بتغذية المدارس الدينية بمدرسين جدد؛ إذ إن هذا العدد الكبير من المدارس الدينية يحتاج إلى مدرسين جدد باستمرار، ويستكمل هذا النقص من خريجي هذه المدارس نفسها، وفي بعض الأحيان يوظف خريجو المدارس الدينية مدرسين لمادة الدراسات الإسلامية واللغة العربية في المدارس والكليات العصرية التابعة للحكومة.

المراحل الدراسية في المدارس:

يبقى الطالب مدة ١٦ سنة في المدرسة من أول قبوله إلى أن يتخرج فيها ويحصل على الشهادة العالمية التي تمنحها اتحادات المدارس الدينية، ويمر أثناء هذه الفترة في المراحل الدراسية التالية:

مسلسل	المرحلة	مدتها	معادلة لدى الحكومة بـ
١	المرحلة الابتدائية	٥ سنوات	الابتدائية
٢	المرحلة المتوسطة	٤ سنوات	المتوسطة
٣	الثانوية العامة	سنتان	الثانوية
٤	الثانوية الخاصة	سنتان	الثانوية
٥	المرحلة العالية	سنتان	البكالوريوس
٦	المرحلة العالمية	سنتان	الماجستير

بعض خصائص المدارس الدينية:

تتميز المدارس الدينية ببعض الخصائص؛ منها الإيجابية ومنها السلبية، ومن هذه الخصائص:

١- الجو المناسب والهادئ: تهيئ المدارس الدينية جواً مناسباً وهادئاً للدراسة؛ لأن الطلاب الدارسين فيها والأساتذة الذين يدرِّسون فيها يعدون الدراسة والتدريس عبادة، وهذا يعطي للمدرسة في نظرهم قداسة خاصة، ومن هنا تجد لديهم نوعاً خاصاً من الاطمئنان والقناعة، فلا تجد عند حدوث بعض المشكلات الفنية أو الإدارية في المدرسة إضرابات ولا احتجاجات كما تجدها في المدارس والجامعات الحكومية.

٢- الانعزالية: يغلب على طلاب المدارس الدينية ومدرِّسيها الانعزالية والتقوقع على النفس، فتجدهم يعيشون في المجتمع لكن قلما تجدهم يتفاعلون مع مشكلاته، وقد صار ذلك طبعاً راسخاً في كثير منهم. لقد تغيرت الظروف قليلاً بعد تجربة طالبان في أفغانستان ومشاركة المتخرجين في المدارس في المعترك السياسي في السنوات الأخيرة في باكستان، لكن الانعزالية ما زالت تغلب على طلاب المدارس ومدرِّسيها.

٣- احترام الأساتذة والمشايخ: يتميز الطلاب الدارسون بالتأدُّب مع مشايخهم وأساتذتهم، وتكون علاقتهم بهم مثل علاقة المريد مع مرشده الروحي؛ لأنهم يُربَّوْن على ذلك، ويؤدي هذا الاحترام المطلق في بعض الأحيان إلى طاعة الطلاب مشايخهم طاعة تكاد تكون عمياء في كل ما يقولون.

٤- الفوضى وانعدام الترتيب والنظافة: تعد الفوضى وعدم الترتيب والنظافة في المسكن والملبس وشؤون الحياة العامة من خصائص طلاب المدارس الدينية، فعندما تدخل مدرسة من المدارس تجد غرف سكنى الطلاب غير مرتبة وغير نظيفة، وفي بعض الأحيان تفوح منها روائح الطعام والروائح الأخرى، ويعود ذلك إلى عدم اهتمام إدارة المدرسة وعدم اهتمام الأساتذة بتربية الطلاب على النظافة والأمور الذوقية الأخرى.

٥- الاهتمام ببعض الأمور الواضحة وترك المسائل المهمة: يهتم المدرس والطالب في المدارس الدينية ببعض القضايا الخلافية الفرعية من مسائل الطهارة والعبادات التي يكون الخلاف فيها في الأغلب خلافاً في الترجيح؛ فإنك إذا دخلت قاعة الدرس ستجد مدرس الحديث أو الفقه مثلاً يستمر أياماً في البحث عن ترجيح مذهب من المذاهب الفقهية في مسألة فرعية، ويقضي معظم أوقات السنة في مثل هذه القضايا، وعندما يصل إلى القضايا المهمة في حياة المسلمين اليوم؛ مثل المعاملات المالية والعلاقات الخارجية والآداب وعلاقة الشعوب بالحكام، تراه يمر عليها مرور الكرام، ويكتفي بقراءة نص الحديث ولا يتوقف عنده إطلاقاً، وقسْ على ذلك دراسة بقية المواد من الفقه والتفسير وغيرهما.

٦- التربية على الجمود والمحافظة على القديم: من أهم خصائص المدارس الدينية تربية المرتبطين بها على الجمود والمحافظة على التقليد في كل شيء، بدءاً من الزي ومروراً بالأفكار والمناهج وانتهاء بالسلوك العام في الحياة، فقلما تجد الطلاب يقبلون شيئاً مغايراً لما سمعوه من مشايخهم وأساتذتهم، ومن هنا يصرون على الزي التقليدي للعلماء الذي تعد العمامة جزءاً أساسياً منه في مناطق بلوشستان وإقليم سرحد وأفغانستان، ويصر بعضهم على المحافظة على المنهج الدراسي والكتب الدراسية القديمة التي تشبه الألغاز في بعض المجالات العلمية.

٧- الخلافات المذهبية: تنتشر الخلافات المذهبية بين المدارس الدينية؛ لأنها تتبع

التيارات الفكرية المختلفة.

٨- عدم وجود أنشطة طلابية: لا تتوفر في هذه المدارس فرص للأنشطة الطلابية، ولا توجد في الأغلب ملاعب داخل مباني المدارس الدينية، ولا توجد فرص للأنشطة الثقافية.

٩- عدم الاستفادة من طرق التدريس: بسبب طبيعتهم المحافظة لا يستخدم الأساتذة طرق التدريس الحديثة في المدارس الدينية، بل لا يحبذون استخدام السبورة واللوحات والرسوم البيانية لشرح الدرس، ويتم تدريس كل المواد، حتى المواد التي يحتاج فيها الأستاذ والطالب إلى السبورة؛ مثل «مادة المواريث» أو مادة الهندسة القديمة «تحرير إقليدس»، بالطريقة الروتينية من غير استخدام الوسائل التوضيحية من السبورة وغيرها.

كيف يقضي طالب المدارس الدينية يومه؟

يبقى طالب العلم في المدارس الكبيرة المنظّمة مشغولاً في دراسته أكثر ساعات الليل والنهار، ويسهل ترتيب ذلك في أغلب المدارس التي توفر السكن لطلابها؛ لوجود الطلاب مع أساتذتهم داخل المدرسة طوال الليل والنهار، فيبدأ يوم طلاب المدارس الدينية قبيل صلاة الفجر، إذ يستيقظون للصلاة، ثم يتلون القرآن الكريم، ثم يفطرون. وبعض المدارس لا توفر طعام الإفطار لطلابها، وفي هذه الحالة ترتب كل مجموعة من الطلاب لإفطارها بطريقتها الخاصة، ثم تبدأ الدراسة في الساعة الثامنة صباحاً تقريباً، وتستمر إلى نحو الساعة الواحدة ظهراً، فتتوقف الدراسة ويأخذ الطلاب استراحة لمدة ساعتين تقريباً للصلاة والغداء والراحة، ثم تُستأنف الدراسة وتنتظم الفصول الدراسية بعدها إلى صلاة العصر، وبعدها يتفرغ الطالب للتنزه والتسلية إلى صلاة المغرب، وبعد صلاة المغرب مباشرةً يتعشّى الطلاب، وبعد العَشاء مباشرةً تبدأ مراجعة الدروس التي تلقاها الطالب طوال يومه.

وعند المراجعة يقسّم طلاب الفصل الدراسي الواحد أنفسهم ـ حسب رغبتهم ـ

إلى مجموعات، تتكون الواحدة منها من خمسة إلى عشرة أشخاص، وكل واحد منهم يتولى مراجعة درس واحد، أو ينوب أحد المتميزين عنهم جميعاً في تكرار الدروس التي حصّلوها في ذلك اليوم حسب ما سمعها من الأساتذة. وعادة تتم المراجعة في قاعة المسجد الملحق بالمدرسة، ويتولى أحد الأساتذة يومياً الإشراف على عملية المراجعة والتكرار، فيجلس للتلاميذ في المسجد يستمع إلى تباريهم في العلم، فإذا واجه الطلاب صعوبة في فهم مسألة راجعوه فيها. وبعدما ينتهي الطلاب من المراجعة والتكرار ـ بعد صلاة العشاء بساعة أو ساعتين تقريباً ـ تبدأ فترة مطالعة دروس اليوم القادم، هذه المطالعة تتم فردياً، فيطلع الطالب على الشروح والحواشي المتوفرة للكتب التي يدرسها، وعندما يجلس أمام الأستاذ في الصباح يفهم عنه الدرس بسهولة كبيرة، وفي نحو الساعة الثانية عشرة من الليل يذهبون إلى النوم، والطلاب المجتهدون منهم يستمرون في المذاكرة والمطالعة إلى وقت متأخر من الليل. وهكذا يقضي طلاب المدارس الدينية أوقاتهم يومياً.

أنواع المدارس الدينية:

تنقسم المدارس الدينية إلى مدارس البنين ومدارس البنات، وقد ظهرت مدارس البنات بشكل مفاجئ وكبير في السنوات الأخيرة، وتجد الإقبال عليها كبيراً، وهي أكثر نجاحاً من مدارس البنين مع أن مدارس البنات تتقاضى رسوماً على الدراسة.

تنقسم هذه المدارس من حيث المستوى إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مدارس تحفيظ القرآن الكريم والتدريب على قراءته، وهي كثيرة جداً، ولو قلت: إن كل مسجد تقوم إلى جانبه مدرسة قرآنية لأطفال القرية أو المحلّة، فلن تكون مبالغاً، لكن هذه المدارس لا توفّر فيها خدمة تحفيظ القرآن الكريم دائماً.

القسم الثاني: المدارس التي يتم فيها تدريس بعض المراحل الدراسية السابقة على المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة «دورة الحديث».

القسم الثالث: المدارس التي يتم فيها تدريس جميع المراحل الدراسية بما فيها مرحلة دورة الحديث، وهذه المدارس قليلة بالنسبة إلى المدارس الأخرى؛ لأنها بحاجة إلى المدرسين المتميزين المعروفين لتدريس الحديث النبوي الشريف.

كما تنقسم المدارس من حيث توفير المساكن للطلاب إلى ثلاثة أنواع أيضاً:

النوع الأول: المدارس التي توفر السكن لطلابها، ولكن لا تقبل منهم إلا عدداً معيناً تتمكن من توفير التسهيلات اللازمة لهم من السكن والطعام وغيرهما. وأغلب مدارس إقليمي بنجاب والسند، وبخاصة في المدن الكبيرة مثل كراتشي ولاهور وملتان وفيصل آباد، من هذا القبيل.

النوع الثاني: المدارس التي توفر السكن لعدد معين من الطلاب، لكنها تفتح أبوابها لكل من يأتي للدراسة. وفي هذه الحالة يسكن الطلاب في المساجد المجاورة للمدرسة، ويقومون بخدمة المسجد من إقامة الصلوات وخطبة الجمعة وغيرهما، ويكون معهم مجموعة من الطلاب الصغار الذين يجمعون لهم الطعام من بيوت سكان المحلة أو القرية ثلاث مرات في اليوم والليلة، وهذا أحد أسباب ازدراء الناس لطلاب المدارس الدينية واحتقارهم أحياناً. وأغلب مدارس إقليم سرحد وبلوشستان حتى في المدن الكبيرة من هذا القبيل؛ فالمدارس لا توفر تسهيلات السكن والطعام لطلابها جميعاً.

النوع الثالث: المدارس التي يقوم بالتدريس فيها عالم واحد، فهي مجرَّد حلقة لأحد العلماء المعروفين في علم واحد أو عدد من العلوم التي تدرس في المدارس الدينية، فيتجمع الطلاب إليها من المناطق المختلفة ويدرسون عنده، ولا يتحمل العالم المذكور شيئاً من نفقات الطلاب، بل يجمعون طعامهم من بيوت الناس يومياً عن طريق إرسال الطلاب الصغار، ولا يتقاضى هذا العالم على التدريس راتباً، ويقوم هذا العالم في مثل هذه الحلقات الدراسية بتدريس علوم عديدة. ومثل هذه الحلقات ما زالت موجودة في بعض المناطق النائية في إقليم سرحد

الباكستاني وإقليم بلوشستان وبعض المناطق في أفغانستان، وبعضها متخصصة في بعض الفنون؛ مثل: المنطق، والفلكيات والهيئة، والنحو والصرف والبلاغة، وغيرها. وليس لهذه الحلقات الدراسية علاقة بالشهادات الرسمية، ولا بالمنظمات التي انشأتها المدارس الدينية للاتجاهات المختلفة.

والأمر الآخر الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أن المدارس الموجودة في المجتمع الباكستاني ليست كلها مرتبطة باتحادات المدارس الدينية، بل قد يكون أغلب المدارس غير مرتبط بها.

تطور المدارس الدينية:

هوَّل بعض الباحثين الغربيين في عدد المدارس الدينية في باكستان؛ فقد قدمت الباحثة جيسكا سترن (Jessica Stern) ـ بجامعة هارفارد ـ دراسة عن المدارس الدينية، وذكرت فيها أن عدد المدارس الدينية في باكستان يقع بين أربعين ألفاً وخمسين ألف مدرسة[٣٥]. وذكر بيتر سنغر (P. W Singer) أن عدد المدارس الدينية في باكستان يبلغ ٤٥ ألف مدرسة، دون أن يشير إلى مصدر المعلومة[٣٦].

أما العدد الرسمي للمدارس الدينية في باكستان فوصل في عام ٢٠٠٥م إلى نحو ١٢٥٠٠ مدرسة كبيرة وصغيرة، وقد ازداد عدد المدارس تدريجياً إلى أن وصل إلى هذا الحد، والجدول التالي[٣٧] يوضح هذا التطور:

السنة	١٩٤٧م	١٩٦٠م	١٩٨٠م	١٩٨٨م	٢٠٠٠م	٢٠٠٢م	٢٠٠٥م
عدد المدارس	٢٤٥	٤٦٤	٢٠٥٦	٢٨٦١	٦٧٦١	٩٨٩٠	١٢٥٠٠

ويرى بعض الباحثين الغربيين أن المدارس ازداد عددها في عهد الجنرال محمد ضياء الحق؛ لأنه وفر المساعدات لها من أموال الزكاة التي كان يجمعها من أموال الناس المودعة في البنوك بمقتضى قانونٍ سنَّه لهذا الغرض.

إلا أن الناظر في الجدول التالي يجد أن هذا الادعاء خلاف الواقع تماماً وبعيد عن

الحقائق؛ لأن المدارس التي استفادت من مساعدات الحكومة في تلك الفترة كانت نسبتها ٣٢٫٦٪، والمدارس التي لم تتلقَّ شيئاً من المساعدات الحكومية نسبتها ضعف نسبة المدارس المستفيدة، فكانت نسبتها ٦٧٫٣٪، وكان المبلغ الذي تلقته كل مدرسة (٢٧٣٧٠) روبية باكستانية؛ أي ما يقل عن خمسمائة دولار أمريكي، وذلك حسب الإحصاءات التي نشرتها وزارة التعليم الباكستانية عام ١٩٨٨م على النحو التالي[٣٨]:

المنطقة	كل المدارس	المدارس التي تلقت مساعدات	نسبتها	المدارس التي لم تتلقَّ مساعدات	كل المبلغ الموزَّع	المبلغ السنوي لكل مدرسة
إقليم بنجاب	١٣٢٠	٤٦٣	٣٥٪	٨٥٧	١٨٥٩٤٤٠٠	٤٠١٦٠
إقليم سرحد	٦٧٨	١٧٧	٢٦٫١٠٪	٥٠١	٣١٦٩٦٣٠	١٧٩٠٧
إقليم سند	٢٩١	١٧	٥٫٨٠٪	٢٧٤	١٨٢٤٦٠	١٠٧٣٢
بلوشستان	٣٤٧	١٧٢	٤٩٫٥٠٪	١٧٥	٢٣٠٢٢٣٠	١٣٣٨٥
كشمير	٧٦	٣٤	٤٤٫٧٠٪	٤٢	٤٠٢٨٨٠	١٤٤٩٦
إسلام آباد	٤٧	٣٤	٧٢٫٣٠٪	١٣	٤٩٢٨٨٠	١٤٤٩٦
المناطق الشمالية	١٠٢	٣٨	٣٧٫٢٠٪	٦٤	٣٥٦٧٢٠	٩٣٨٧
المجموع	٦٨٦١	٩٣٥	٣٢٫٦٠٪	١٩٢٦	٢٥٥٩١٢٠٠	٢٧٣٧٠

فهل يعد نحو ٥٠٠ دولار أمريكي سنوياً مبلغاً كافياً للتشجيع على إنشاء مدرسة؟!

ثم تظهر حقيقة أخرى بمراجعة الجدول (ص ٧١)، هي أن عدد المدارس في عام ١٩٨٠م - أي في بدايات عهد الجنرال محمد ضياء الحق (تولَّى الحكم يوم ٥ يوليو ١٩٧٧م) - كان ٢٠٥٦ مدرسة، ووصل هذا العدد في عام ١٩٨٨م - أي سنة وفاة الجنرال محمد ضياء الحق - إلى ٢٨٦١ مدرسة، فزاد العدد المذكور نحو ٨٠٠ مدرسة فقط طوال فترة حكمه، ثم تضاعف العدد في سنة ٢٠٠٠م؛ أي بعد اثنتي عشرة سنة من وفاته، وبعد ذلك تضاعف هذا العدد في سنة ٢٠٠٥م؛ أي بعد

أربع سنوات فقط. وهذا يدل على أن فترة ضياء الحق لم تكن فترة ازدهار للتعليم الديني في باكستان، أو على الأقل ليست فترة انتشار للمدارس الدينية، بل زاد عدد المدارس في عهد بي نظير بوتو، ونواز شريف، والجنرال برويز مشرف.

ويبدو أن ازدياد عدد المدارس الدينية في باكستان تقف وراءه أمور عدة نجملها فيما يلي:

١- انتشار الصحوة الإسلامية: استمر امتداد الصحوة الإسلامية في هذه الفترة في أنحاء مختلفة من العالم، وصار الإسلام مطلباً جماهيرياً، ولم يعد حكراً على طبقة معينة من الناس، وشعر الناس في الوقت نفسه بالمخاطر التي تتهددهم بسبب المواقف الغربية من المسلمين وقضاياهم، ومن هنا توجه الكثيرون من أفراد المجتمع نحو تعلُّم الدين، ولما ازداد الطلب كثرت المدارس، ومن هنا توجه أبناء الطبقة الثرية إلى الدراسة في المدارس الدينية، وإن كانت نسبتهم ضئيلة، لكن الأمر اليوم يختلف عن السابق.

٢- الشعور بأهمية التعليم: لا شك أن المجتمع الباكستاني مجتمع فقير تعيش نسبة كبيرة من سكانه تحت خط الفقر، ومع وجود الفقر ازداد الشعور بأهمية التعليم في السنوات الأخيرة، فتوجه الناس في طلبه، لكنهم وجدوا التعليم العصري فوق طاقتهم، ووجدوا المدارس الدينية توفر فرص التعليم المجاني، ومع التعليم توفر بعض المدارس السكن والطعام واللباس للطلاب الدارسين فيها، فزاد الإقبال على التعليم الديني أو المدارس الدينية.

٣- الاعتراف بالشهادات: اعترفت الحكومة الباكستانية بشهادات المدارس الدينية في عام ١٩٨٢م، وعادلتها بمراحل مختلفة للتعليم العصري، وبذلك فتحت المجال لالتحاق المتخرجين في المدارس الدينية بالدراسات العليا في الجامعات الباكستانية والأجنبية. ومعادلة الشهادات كانت سبباً في توظيف المتخرجين في هذه المدارس، بل فتحت هذه المسألة طريقاً لمشاركة بعضهم في المجال السياسي

وفي انتخابات البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية التي اشترطوا لعضويتها الحصول على شهادة جامعية مؤخراً. ولما فتحت هذه المجالات للمتخرجين في المدارس كان ذلك دعايةً طيبةً لها، فازداد الإقبال عليها.

نشأة اتحادات المدارس ومنظّماتها:

عندما كثرت المدارس التابعة للاتجاهات التي أشرنا إليها فيما سبق أحس العلماء التابعون لكل اتجاه بضرورة تنظيم المدارس تحت نظام واحد للحصول على أهداف معينة، وكان من أهم أهداف هذه المنظمات في ذلك الوقت الحصول على الاعتراف بشهادات المدارس ومعادلتها بشهادات نظام التعليم الحكومي، وكانت المدارس تدرس قبل ذلك مناهج مختلفة، مع اختلاف في فترة الدراسة نفسها من مدرسة إلى أخرى، ولم تكن هناك جهة واحدة تشرف على وضع الأسئلة وإجراء الامتحانات، كل ذلك كان سبباً في إيجاد المنظمات التالية في أوقات مختلفة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

مسلسل	اسم المنظمة	اتجاهها	مقرُّها	تاريخ نشأتها
١	وفاق المدارس العربية باكستان	الاتجاه الديوبندي	مدينة ملتان	١٩٥٩م
٢	تنظيم المدارس (أهل السنة) باكستان	الاتجاه البريلوي	مدينة لاهور	١٩٦٠م
٣	وفاق مدارس الشيعة باكستان	الاتجاه الشيعي	مدينة لاهور	١٩٥٩م
٤	وفاق المدارس السلفية باكستان	الاتجاه السلفي	مدينة فيصل آباد	١٩٥٥م
٥	رابطة المدارس الإسلامية باكستان	رابطة تجمع المدارس التابعة للجماعة الإسلامية، ولا تتبع أي اتجاه مذهبي في شبه القارة الهندية	مدينة لاهور	١٩٨٣م

وقد صارت هذه المنظمات ممثّلة للمدارس التابعة لها؛ تتحدث باسمها، وتشرف على وضع المناهج وتوحيدها في جميع المدارس التابعة لها، وتشرف على

نظام الاختبارات فتضع الأسئلة، وتشرف على إجراء الاختبارات وتصحيح الأوراق، وتمنح الشهادات للناجحين، ولا تتدخل في الأمور الإدارية والتمويلية والنظام الداخلي للمدرسة؛ إذ تعد هذه الأمور كلها من اختصاص إدارة المدرسة، فلا يتدخل فيها أحد من خارجها.

وكبرى هذه المنظمات من حيث عدد المدارس التابعة لها هي وفاق المدارس العربية باكستان التابعة للاتجاه الديوبندي، ثم تليها تنظيم المدارس باكستان التابعة للاتجاه البريلوي، ثم تليهما وفاق المدارس السلفية ورابطة المدارس الإسلامية، ثم تأتي وفاق مدارس الشيعة، والجدول التالي يوضح العدد التقريبي للمدارس التابعة للاتجاهات المذكورة، سواء أكانت مرتبطة بمنظمات المدارس المذكورة أم لا:

الاتجاه	عدد مدارسه في ١٩٨٨م	عدد مدارسه في ٢٠٠٢م	عدد مدارسه في ٢٠٠٥م(٣٩)
الاتجاه الديوبندي	١٨٤٠	٧٠٠٠	٨٥٠٠
الاتجاه البريلوي	٧١٧	١٥٨٥	٢١٥٠
الاتجاه السلفي	١٦١	٣٨٦	٧٥٠
الجماعة الإسلامية	٩٦	٥٠٠	٧٧٥
الشيعة	٤٧	٤١٩	٥٠٩
المجموع	٢٨٦١	٩٨٩٠	١٢٦٨٤

المنهج الدراسي للمدارس الدينية:

كما أشرنا من قبل فإن المنهج الدراسي المطبَّق في هذه المدارس يسمى (منهج الدرس النظامي)؛ نسبة إلى الشيخ نظام الدين السهالوي ابن الشيخ قطب الدين، وهو أحد المشايخ المعروفين في عهد السلطان أورنكزيب عالمكير. كان الشيخ قطب الدين يقوم بتدريس العلوم الشرعية في منطقة (سهاله)، فقُتل ظلماً بيد بعض المخالفين له في عام ١١٠٣هـ/ ١٦٩٣م، ولما علم السلطان أورنكزيب عالمكير

بذلك عاقب المعتدين، وطلب أولاده ليستقروا في منطقة (لكناو)، وكانوا أربعة من إخوة، هم: الملا نظام الدين، والملا أسعد، والملا سعيد، والملا رضا، وكانوا كلهم علماء، فازدهرت مدرسة (فرنكي محل) (مدرسة قصر الإفرنجي) بمجيئهم إليها.

واشتهر الشيخ الملا نظام الدين السهالوي من بين إخوته الأربعة بتكميله المنهج الدراسي الذي وضعه أبوه الشيخ قطب الدين، وسمي هذا المنهج (منهج الدرس النظامي)؛ نسبة لواضعه الشيخ نظام الدين، وهو المطبَّق في المدارس الدينية بصورته المعدَّلة حتى يومنا هذا.

توفي الشيخ نظام الدين يوم ٩ جمادى الأولى عام ١١٦٨هـ/ ٢٠ فبراير ١٧٥٥م، وخلف أولاداً اشتهر منهم ابنه العلامة الشيخ أبو العباس عبد العلي ابن الشيخ نظام الدين الأنصاري الملقب بـ(بحر العلوم). كان الشيخ بحر العلوم من أشهر علماء عصره وأدقهم فهماً، وبخاصة في تدريس العلوم الرائجة في المدارس، وقد اشتهر شرحه الذي سماه (فواتح الرحموت) على كتاب (مسلَّم الثبوت) في أصول الفقه للشيخ محب الله البهاروي ليس في شبه القارة الهندية فقط، وإنما في العالم الإسلامي كله، بل يقرن البعض الشيخ بحر العلوم بإمام الهند الشاه ولي الله الدهلوي من حيث الشهرة والقدرة على فهم القضايا الدقيقة[٤٠].

هذه هي الرواية المشهورة في نشأة منهج الدرس النظامي، ويرى آخرون أن الدرس النظامي ليس من وضع الشيخ نظام الدين السهالوي، بل بدأ بشكله الذي غلبت عليه العلوم العقلية في عهد المغول بيد مير فتح الله الشيرازي الفارسي الذي كان سبباً في دخول العلوم العقلية إلى المدارس في الهند، وتطور بمرور الزمن، واكتسب شهرة كبيرة بجهود علماء مدرسة «فرنكي محل» (مدرسة قصر الإفرنجي)، وجاء المنهج الدراسي الذي وضعه الشيخ نظام الدين السهالوي امتداداً للمنهج الدراسي السابق على النحو التالي[٤١]:

مسلسل	العلم	الكتب المقررة
١	الصرف	١ـ ميزان الصرف (لا يُعرف مؤلفه جزماً) . ٢ـ ميزان منشعب (للملا حمزة البدايوني) . ٣ـ صرف مير (لمير سيد شريف الجرجاني المتوفى عام ٨١٦هـ) . ٤ـ بنج كنج (للشيخ سراج الدين أودهي) . ٥ـ الزبدة . ٦ـ فصول أكبري (للشيخ علي أكبر الإله آبادي الهندي المتوفى عام ١٠٠٩هـ) . ٧ـ الشافية (للعلامة جمال الدين ابن الحاجب المتوفى عام ٦٤٦هـ) .
٢	النحو	١ـ نحو مير (للسيد شريف الجرجاني) . ٢ـ مائة عامل (لعبد القاهر الجرجاني المتوفى عام ٤٧١هـ) . ٣ـ هداية النحو (للشيخ سراج الدين عثمان جشتي النظامي المتوفى عام ٧٥٨هـ، وينسب البعض هذا الكتاب إلى الشيخ ابي حيان المفسر المتوفى عام ٧٥٤هـ) . ٤ـ الكافية (لجمال الدين ابن الحاجب) . ٥ـ الفوائد الضيائية شرح الكافية (لملا عبد الرحمن الجامي المتوفى عام ٨٩٨هـ) .
٣	المنطق	١ـ صغرى . ٢ـ كبرى، (كلاهما للشيخ مير سيد شريف الجرجاني) . ٣ـ إيساغوجي (لمولانا مفضل أثير الدين الأبهري المتوفى عام ٦٦٠هـ) . ٤ـ تهذيب المنطق المعروف بالتهذيب (لسعد الدين التفتازاني المتوفى عام ٧٩٢هـ) . ٥ـ شرح التهذيب (لجلال الدين الدواني المتوفى عام ٩٠٨هـ) . ٦ـ الرسالة الشمسية (لأبي الحسن نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني المتوفى عام ٦٧٥هـ)، مع شرحه (لمير قطب الدين التحتاني الرازي المتوفى عام ٧٦٦هـ) . ٧ـ سلم العلوم (للشيخ محب الله بن عبد الشكور البهاروي المتوفى عام ١١١٩هـ) .
٤	الفلسفة	١ـ شرح هداية الحكمة المعروف بالميبذي، هداية الحكمة للعلامة الأبهري المتوفى عام ٦٦٠هـ، والشرح لمير حسين كمال الدين بن معين الدين الأصفهاني الميبذي المتوفى ٩١٠هـ. ٢ـ حاشية صدرا لمحمد صدر الدين الشيرازي المتوفى عام ١٠٦١هـ. ٣ـ الحكمة البالغة وشرحه شمس البازغة (كلاهما للملا محمود بن محمد الجونفوري المتوفى ١٠٦٢هـ) .

مسلسل	العلم	الكتب المقررة
٥	الحساب والرياضيات	١ـ خلاصة الحساب (لبهاء الدين محمد بن حسين الآملي المتوفى عام ١٠٣٠هـ). ٢ـ تحرير إقليدس المقالة الأولى (لنصير الدين الطوسي الشيعي المتوفى عام ٦٧٢هـ). ٣ـ تشريح الأفلاك (لبهاء الدين الآملي المذكور مؤلف خلاصة الحساب). ٤ـ قوشجية . ٥ـ الباب الأول من شرح ملخص جغميني (الملخص لأبي علي شرف الدين محمود بن محمد الجغميني الخوارزمي، والشرح لموسى باشا الرومي قاضي زاده المتوفى عام ٨٩٩هـ).
٦	البلاغة	١ـ مختصر المعاني . ٢ـ المطول (كلاهما لسعد الدين التفتازاني).
٧	الفقه	١ـ شرح الوقاية (لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة المتوفى عام ٧٤٧هـ). ٢ـ الهداية (لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل المتوفى عام ٥٩٦هـ).
٨	أصول الفقه	١ـ نور الأنوار (للشيخ أحمد بن شيخ أبي سعيد بن عبد الله المعروف بملا جيون المتوفى عام ١١٣٠هـ). ٢ـ التوضيح والتلويح (التوضيح لعبيد الله بن مسعود المعروف بصدر الشريعة، والتلويح لسعد الدين التفتازاني).
٩	الكلام والعقيدة	١ـ شرح عقائد النسفية (العقائد لأبي حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي المتوفى عام ٥٣٧هـ وشرحه للعلامة سعد الدين التفتازاني). ٢ـ شرح عقائد عضد الدين الإيجي (للعلامة جلال الدين الدواني المتوفى عام ٩٠٨هـ). ٣ـ شرح المواقف (لمير زاهد). ٤ـ شرح المواقف (لمير سيد شريف الجرجاني).
١٠	التفسير	١ـ تفسير الجلالين (لجلال الدين المحلي المتوفى عام ٨٦٤هـ وجلال الدين السيوطي المتوفى عام ٩١١هـ). ٢ـ تفسير البيضاوي (سورة البقرة) (للإمام البيضاوي المتوفى عام ٦٨٥هـ).
١١	الحديث	١ـ مشكاة المصابيح (المصابيح للحسين بن الفراء البغوي المتوفى عام ٥١٦هـ، والمشكاة لولي الدين الخطيب العراقي المتوفى عام ٧٤٠هـ).

المنهج الدراسي لدار العلوم ديوبند:

هذا هو منهج الدرس النظامي بالمدارس في شكله الأصلي، واستمر التطوير فيه في مراحل مختلفة، وقد أدخلت فيه كتب متعددة في أوقات مختلفة ومن قِبَل جهات مختلفة، والتعديلات التي أحدثتها دار العلوم ديوبند في منهج الدراسة النظامي تعد من أهم التعديلات في المنهج المذكور؛ إذ قسمت جامعة «دار العلوم ديوبند» العلوم إلى قسمين: العلوم الآلية، والعلوم العالية، وكانوا يقصدون بالعلوم الآلية العلوم التي تساعد على فهم العلوم الأساسية؛ مثل النحو والصرف والبلاغة والمنطق والفلسفة والحساب والفلكيات والعروض والقوافي وغيرها، أما العلوم العالية فهي عندهم مصادر الشريعة من الكتاب والسنة، والعلمان المتعلقان بالأحكام الاعتقادية والأحكام الفرعية العملية، وهما علم العقيدة وعلم الفقه، والعلم الأخير هو العلم الذي يعد وسيلة الاستنباط لعلم الفقه وعلم العقيدة من مصادر التشريع من الكتاب والسنة، ويسمى هذا العلم أصول الفقه، وأضافوا إلى ذلك بعض العلوم التي تساعد المتخرج على كسب قوته عن طريقها مثل الطب القديم.

وهذا التعديل الذي أجرته دار العلوم ديوبند في مناهج التعليم يعد تعديلاً أساسياً؛ لأنها أدخلت فيه كتباً جديدة للعلوم الآلية، بل أضافت علوماً جديدة لم تكن موجودة في المنهج السابق؛ مثل: البلاغة، والعروض والقوافي، والأدب العربي نظماً ونثراً، وعلم الطب. أما العلوم العالية فكانت مهملة في المنهج السابق، ومن هنا حصل التعديل الأساسي في المنهج في هذا الجانب أيضاً؛ لأن دار العلوم ديوبند أضافت مرحلة التكملة في العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم وعلوم الحديث النبوي الشريف، وجاء منهج دار العلوم ديوبند على النحو التالي مقسماً على السنوات الدراسية:

السنة الأولى :

العلم	الكتب المقررة
الصرف	١ – ميزان الصرف (لا يُعرف مؤلفه جزماً، وينسب إلى سراج الدين أودهي المتوفى عام ٧٧٤هـ). ٢ – ميزان منشعب (للشيخ حمزة البدايوني الهندي). ٣ – بنج كنج إلى خاصيات الأبواب (للشيخ حمدي الدين حاكم (كيج مكران) المتوفى عام ٧٣٧هـ). ٤ – صرف مير (لمير سيد شريف الجرجاني المتوفى عام ٨١٦هـ). ٥ – علم الصيغة (للمفتي عنايت أحمد المتوفى ١٢٧٧هـ). ٦ – فصول أكبري (لعلي أكبر الإله آبادي المتوفى عام ١٠٩٠هـ).
النحو	١– نحو مير (لمير سيد شريف الجرجاني). ٢– شرح مائة عامل (لملا محمد صادق المتوفى عام ١١٩٠هـ). ٣– هداية النحو (للشيخ سراج الدين عثمان جشتي النظامي المتوفى عام ٧٥٨هـ وينسب البعض هذا الكتاب إلى الشيخ أبي حيان المفسر المتوفى عام ٧٥٤هـ).
الأدب العربي	١– مفيد الطالبين للشيخ محمد أحسن النانوتوي المتوفى عام ١٣١٢هـ.
المنطق	١– صغرى، كبرى (لمير سيد شريف الجرجاني ٨١٦هـ). ٢– إيساغوجي (للشيخ أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى عام ٦٦٠هـ). ٣– المرقاة (للشيخ فضل إمام خير آبادي المتوفى عام ١٢٤٠هـ).

السنة الثانية :

العلم	الكتب المقررة
الصرف	١– فصول أكبري (لعلي أكبر إله آبادي المتوفى عام ١٠٠٩هـ). ٢– مراح الأرواح (لأحمد بن علي بن مسعود).
النحو	١– الكافية (لجمال الدين ابن الحاجب). ٢– الفوائد الضيائية المعروف بشرح الملا جامي على الكافية (لملا نور الدين عبد الرحمن الجامي). ٣– شرح الفية ابن مالك (لعبد الله بن أحمد المعروف بابن عقيل المتوفى عام ٧٩٩هـ).
الأدب العربي	١– نفحة اليمن (للشيخ أحمد شرواني اليمني المتوفى عام ١٢٢٨هـ). ٢– نفحة العرب (للشيخ محمد إعزاز علي الديوبندي المتوفى عام ١٣٧٥هـ).

العلم	الكتب المقررة
الفقه	١- نور الإيضاح (للشيخ حسن بن علي الشرنبلالي المتوفى عام ١٠٦٩هـ). ٢- القدوري (للإمام أبي الحسن أحمد القدوري المتوفى عام ٤٢٨هـ).
المنطق	١ـ شرح التهذيب للعلامة عبد الله يزدي المتوفى عام ٩٨١هـ. ٢ـ شرح الرسالة الشمسية (لمحمد بن محمد قطب الدين الرازي التحتاني المتوفى عام ٧٦٦هـ). ٣ـ رسالة مير زاهد في المنطق (لمير زاهد ابن القاضي أسلم الهروي المتوفى عام ١١٠١هـ).
التاريخ	رسالة في السيرة (للشيخ عماد الدين).

السنة الثالثة:

العلم	الكتب المقررة
النحو	الفوائد الضيائية شرح الكافية (لملا نور الدين عبد الرحمن الجامي).
العروض والقوافي	عروض المفتاح (لأبي يعقوب يوسف السكاكي المتوفى عام ٦٢٦هـ).
الأدب العربي	مقامات الحريري، خمس عشرة مقامة (لأبي محمد قاسم بن علي الحريري المتوفى عام ٥١٦هـ).
التاريخ	دروس التاريخ الإسلامي (الأول والثاني) (لمحيي الدين الخياط).
الفقه وأصول الفقه	١ـ كنز الدقائق (لأبي البركات حافظ الدين النسفي المتوفى عام ٧١٠هـ). ٢ـ أصول الشاشي (لنظام الدين الشاشي المتوفى عام ٧٥٤هـ).
المنطق	١ـ سلم العلوم (لمولوي محب الله بن عبد الشكور البهاروي المعروف بصدر الصدور). ٢ـ شرح سلم العلوم (لملا حسن ابن القاضي غلام مصطفى اللكناوي المتوفى عام ١٢٠٩هـ).

السنة الرابعة :

العلم	الكتب المقررة
البلاغة والمعاني	مختصر المعاني (لسعد الدين التفتازاني) .
التاريخ	دروس في التاريخ الإسلامي؛ الثالث والرابع (لمحيي الدين الخياط) .
الكلام	شرح العقائد النسفية (للإمام سعد الدين التفتازاني) .
الفقه وأصول الفقه	١ـ نور الأنوار (لملا جيون الجونفوري المتوفى عام ١١٠٥هـ) . ٢ـ شرح الوقاية (لعبيد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة) .
المناظرة والجدل	رسالة رشيدية (للشيخ عبد الرشيد الجونفوري المتوفى عام ١٠٨٣هـ) .
المنطق	١ـ رسالة مير زاهد (للقاضي مير محمد زاهد الهروي المتوفى عام ١١٠١هـ) . ٢ـ شرح التهذيب (لملا جلال الدين الدواني المتوفى عام ٩٠٨هـ) .
الفلسفة والحكمة	شرح هداية الحكمة المعروف بالميبذي (للقاضي كمال الدين الميبذي المتوفى عام ٦٠٠هـ) .

السنة الخامسة :

العلم	الكتب المقررة
التاريخ	تاريخ أبي الفداء (لأبي الفداء إسماعيل الحموي المتوفى عام ٧٤٦هـ) .
الكلام	١ـ شرح العقائد النسفية (لسعد الدين التفتازاني) . ٢ـ حواشي شرح العقائد النسفية (لشمس الدين أحمد المعروف بـ (خيالي) المتوفى عام ٨٧٠هـ) . ٣ـ المسامرة شرح المسايرة (المتن للإمام كمال بن الهمام المتوفى عام ٨١٣هـ والشرح لأبي المعالي كمال الدين بن الشريف المتوفى عام ٩٠٥هـ) .
الفقه وأصوله	١ـ المنتخب الحسامي (لحسام الدين محمد الفرغاني المتوفى عام ٦٤٤هـ) . ٢ـ الهداية؛ الجزء الأول (لبرهان الدين علي المرغيناني المتوفى عام ٥٩٣هـ) .
الحديث وعلومه	١ـ مشكاة المصابيح (للشيخ الخطيب ولي الدين العراقي المتوفى عام ٧٤٢هـ) . ٢ـ نخبة الفكر (للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى عام ٨٥٢هـ) .
التفسير وعلوم القرآن	١ـ الفوز الكبير في أصول التفسير (للإمام ولي الله الدهلوي المتوفى عام ١١٧٦هـ) . ٢ـ تفسير الجلالين (للإمامين جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي) .

السنة السادسة:

العلم	الكتب المقررة
الأدب العربي	١ـ منتخبات من ديوان المتنبي المتوفى عام ٤٠٠هـ. ٢ـ ديوان الحماسة؛ ثلاثة أبواب (لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي المتوفى عام ٢٣١هـ). ٣ـ المعلقات السبع.
التاريخ	تاريخ أبي الفداء (لأبي الفداء إسماعيل الحموي).
الفقه وأصوله	١ـ الهداية (لبرهان الدين المرغيناني). ٢ـ التوضيح (لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود). ٣ـ التلويح شرح التوضيح (لسعد الدين التفتازاني). ٤ـ مسلّم الثبوت (لمولوي محب الله البهاروي).
الفرائض	سراجية (لسراج الدين السجاوندي الغزنوي من علماء القرن السادس).
الحكمة	١ـ التصريح (لإمام الدين بن لطف الله اللاهوري المتوفى عام ١١٤٥هـ). ٢ـ شرح جغميني (لموسى باشا بن محمود المعروف بقاضي زاده المتوفى عام ٨١٤هـ).
الهندسة	١ـ رسالة الأصطرلاب (لأبي الحسن ثابت بن قرة المتوفى ٣٣٢هـ). ٢ـ تحرير إقليدس (لنصير الدين الطوسي).

السنة السابعة:

العلم	الكتب المقررة
البلاغة	المطول شرح تلخيص المفتاح (لسعد الدين التفتازاني).
العقيدة وعلم الكلام	١ـ رسالة مير زاهد؛ الأمور العامة (لمير محمد زاهد الهروي المتوفى ١١٠١هـ). ٢ـ شرح عقائد جلالي (لجلال الدين الدواني المتوفى عام ٩٠٨هـ).
التاريخ	تاريخ أبي الفداء (لأبي الفداء الحموي).
المنطق	١ـ شرح سلم العلوم؛ مباحث التصديقات (لملا حمد الله السنديلوي المتوفى عام ١٢٠٠هـ). ٢ـ شرح سلم العلوم؛ مباحث التصورات (للقاضي مبارك بن محمد دائم كوفاموي).
الفلسفة	١ـ رسالة صدرا؛ فصلان (لملا صدر الدين الشيرازي). ٢ـ الشمس البازغة؛ مباحث الحركة (للملا محمود بن محمد الفاروقي الجونفوري).
التفسير	تفسير البيضاوي؛ سورة البقرة (للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى عام ٧١٦هـ).
الطب	١ـ موجز قانونجه (لابن النفيس القرشي المتوفى عام ٦٧٨هـ). ٢ـ شرح الأسباب (لبرهان الدين نفيس الكرماني المتوفى عام ٨٢٧هـ). ٣ـ النفيسي للمؤلف المذكور. ٤ـ حميات القانون (للشيخ الرئيس الحكيم أبي علي ابن سينا المتوفى عام ٤٢٨هـ).

تتم دراسة المواد المذكورة في السنوات السبع الأولى، وتسمى هذه المرحلة مرحلة «الموقوف عليها»، وكانت المواد المذكورة كلها تدرس في سبع سنوات على الأقل، ولم يكن من الممكن الانتهاء منها في أقل من هذه الفترة، ولكن بعض الطلاب كانوا يقضون في دراستها وقتاً أطول من هذا حسب الاستعداد والتفرغ، وكان المنهج القديم ينتهي إلى هنا، وأضيفت إليه سنتان أخريان، وكانتا تسميان «مرحلة التكملة»، وكان منهج السنتين الأخريين على النحو التالي:

السنة الثامنة:

دورة الحديث: ويدرس فيها الطالب دواوين السُّنَّة التالية:

١ـ صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى عام ٢٥٦هـ.

٢ـ صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري المتوفى عام ٢٦١هـ.

٣ـ جامع الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة المتوفى عام ٢٧٩هـ.

٤ـ سنن أبي داود للإمام أبي داود السجستاني المتوفى عالم ٢٧٥هـ.

٥ـ سنن النسائي للإمام عبد الرحمن بن شعيب النسائي المتوفى عام ٣٠٦هـ.

٦ـ سنن ابن ماجه للإمام محمد بن يزيد القزويني المتوفى عام ٢٧٣هـ.

٧ـ موطأ الإمام مالك (برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى عام ١٨٩هـ).

٨ـ الموطأ للإمام مالك (برواية يحيى بن يحيى الليثي).

٩ـ شمائل الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سورة.

السنة التاسعة:

أ) دورة تفسير القرآن الكريم: ويدرس فيها الطالب الكتب التالية:

١ـ تفسير القرآن العظيم (كاملاً) للإمام الحافظ ابن كثير المتوفى عام ٧٧٤هـ[٤٢].

٢ـ تفسير البيضاوي (كاملاً) للإمام البيضاوي المتوفى عام ٧١٦هـ.

ب) تجويد القرآن الكريم وقراءاته: ويدرس الطالب في التجويد والقراءات اثني عشر كتاباً[٤٣].

المنهج الدراسي الحالي للمدارس في باكستان:

كان هذا المنهج؛ أي منهج دار العلوم ديوبند، هو المنهج الدراسي الذي كان مطبَّقاً في أغلب المدارس الدينية في باكستان بعد استقلالها مباشرة، مع بعض التعديلات الطفيفة فيه من قِبَل البريلويين والسلفيين. وعندما أنشأ أصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة منظَّمات تضم المدارس التابعة لها وضعت كل منظمة منهجاً خاصاً بها يُطبَّق في المدارس التابعة لها ولم يحدث - على الرغم من هذا - خلاف في العلوم التي يتم تدريسها من قبل الجميع، لكنها اختلفت فقط في عناوين الكتب المقررة؛ فقد قرَّر كل اتجاه الكتب التي رأى أنها تخدم فكرته وتؤيد مذهبه.

ويظهر هذا التقارب بجلاء من خلال المقارنة التالية بين المواد المقررة في كل المستويات لدى المدارس الدينية بتوجهاتها المختلفة:

مرحلة الثانوية العامة:

تستغرق دراستها سنتين، ويدرس الطالب بعض الكتب في السنة الأولى والكتب المتبقية يدرسها في السنة الثانية. ولو نظرنا إلى الجدول التالي لوجدنا أن الفروق في العلوم التي يتم تدريسها قليلة جداً، فتنقص في منهج الاتجاه السلفي مادة الفقه والمنطق والفلسفة، وتنقص في منهج الاتجاه الديوبندي مادة العقيدة والمواد الاختيارية التي تُعنى باللغة الإنجليزية والعلوم العصرية، وتنقص في منهج الاتجاه البريلوي مادة التاريخ والسيرة ومادة العقيدة، بينما أضاف الاتجاه الشيعي بدل التاريخ والسيرة مادة اللغة الفارسية، وبدل المواد الاختيارية مادة الأخلاق والمناظرة. فنقاط الاتفاق كثيرة بينما تعد نقاط الاختلاف قليلة على مستوى المواد، ولكن المشكلة الأساسية كانت - كما أشرنا سابقاً - على مستوى مفردات المواد والكتب المقررة؛ فإنها تختلف اختلافاً بيِّناً.

المواد المقررة في مدارس الاتجاه الديوبندي	المواد المقررة في مدارس رابطة المدارس	المواد المقررة في مدارس الاتجاه السلفي	المواد المقررة في مدارس الاتجاه البريلوي	المواد المقررة في مدارس الشيعة
القرآن الكريم والتجويد	القرآن الكريم والتجويد	القرآن الكريم والتجويد	القرآن الكريم والتجويد	القرآن الكريم
الحديث	الحديث	الحديث	الحديث	الحديث
الفقه	الفقه	———	الفقه	الفقه وأصوله
علم الصرف والنحو	علم الصرف والنحو	علم الصرف والنحو	علم الصرف والنحو	علم الصرف والنحو
الأدب العربي	الأدب العربي	الأدب العربي	الأدب العربي	الأدب العربي
التاريخ والسيرة	التاريخ والسيرة	التاريخ والسيرة	———	اللغة الفارسية
المنطق والفلسفة	المنطق والفلسفة	———	المنطق والفلسفة	المنطق والفلسفة
———	العقيدة	العقيدة	———	العقيدة
———	المواد الاختيارية	المواد الاختيارية	المواد الاختيارية	الأخلاق والمناظرة

مرحلة الثانوية الخاصة:

يظهر بجلاء من المقارنة بين مناهج الاتجاهات المختلفة على مستوى المواد في مرحلة الثانوية الخاصة أن الاختلاف قليل نادر، ويتلخص في أن الاتجاه الديوبندي لا يدرس مادة العقيدة في الثانوية الخاصة ويدرس بدلاً منها مادة الأخلاق، ويتميز منهج الاتجاه البريلوي بتدريس مادة البلاغة، وأضيف في منهج الاتجاه السلفي ومنهج رابطة المدارس الإسلامية العلوم العصرية تحت اسم المواد الاختيارية.

المواد المقررة في مدارس الاتجاه الديوبندي	المواد المقررة في مدارس رابطة المدارس	المواد المقررة في مدارس الاتجاه السلفي	المواد المقررة في مدارس الاتجاه البريلوي	المواد المقررة في مدارس الشيعة
القرآن الكريم	القرآن الكريم	القرآن الكريم	القرآن الكريم	لم يضعوا مواد للتدريس في هذا المستوى
الحديث النبوي	الحديث النبوي	الحديث النبوي	الحديث النبوي	
الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	
———	علم الكلام والعقيدة	العقيدة	علم العقيدة	
التاريخ والسيرة	التاريخ	التاريخ	التاريخ	
النحو والصرف	علم النحو	علم النحو	علم النحو	
المنطق	علم المنطق	علم المنطق	علم المنطق	
علم الأخلاق	المواد الاختيارية	المواد الاختيارية	البلاغة	

المرحلة العالية:

أما في المرحلة العالية فالخلاف في المنهج الدراسي للمدارس التابعة للاتجاهات المختلفة على مستوى المواد والعلوم قليل أيضاً، ويتلخص في أن الاتجاه البريلوي لم يدرج فيه مادة القرآن الكريم ومادة العقيدة وعلم الكلام ومادة الصرف والنحو، والاتجاه الديوبندي أيضاً حذف من المنهج الدراسي لهذه المرحلة مادة الصرف والنحو مثل رابطة المدارس الدينية، بينما أضاف الاتجاه السلفي مادة التاريخ والمواد العصرية، واكتفت رابطة المدارس الدينية بإضافة العلوم العصرية، أما الاتجاه الشيعي فأضاف مادتي التصوف والأخلاق والمناظرة.

المواد المقررة في مدارس الاتجاه الديوبندي	المواد المقررة في مدارس الاتجاه البريلوي	المواد المقررة في مدارس الاتجاه السلفي	المواد المقررة في مدارس رابطة المدارس	المواد المقررة في مدارس الشيعة
القرآن الكريم	ــــــــ	القرآن الكريم	القرآن الكريم	القرآن الكريم
الحديث	الحديث	الحديث	الحديث	الحديث
الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	الفقه وأصوله
العقائد والكلام	ــــــــ	ــــــــ	العقائد والكلام	العقيدة
علوم البلاغة	علوم البلاغة	علوم البلاغة	علوم البلاغة	علوم البلاغة
المنطق والفلسفة	المنطق والفلسفة	المنطق والفلسفة	المنطق والفلسفة	المنطق والفلسفة
الأدب العربي	الأدب العربي	الأدب العربي	الأدب العربي	الأدب العربي
ــــــــ	ــــــــ	الصرف والنحو	ــــــــ	النحو والصرف
ــــــــ	ــــــــ	المواد الاختيارية	المواد الاختيارية	التصوف
ــــــــ	ــــــــ	التاريخ	ــــــــ	الأخلاق والمناظرة

المرحلة العالمية:

أما على مستوى المرحلة العالمية فتجد الخلاف بين المناهج الموضوعة على الورق فقط، بينما الذي يحدث عملاً هو الاقتصار على دراسة أمهات كتب الحديث، وبخاصة في المدارس التابعة للاتجاهات السنية، أما الشيعة فيدرّسون طلابهم علوماً أخرى.

المواد المقررة في مدارس الاتجاه الديوبندي	المواد المقررة في مدارس الاتجاه البريلوي	المواد المقررة في مدارس الاتجاه السلفي	المواد المقررة في مدارس رابطة المدارس	المواد المقررة في مدارس الشيعة
القرآن الكريم	————	القرآن الكريم	القرآن الكريم	القرآن الكريم
الحديث	الحديث	الحديث	الحديث	الحديث
الفقه وأصوله	————	الفقه وأصوله	الفقه وأصوله	أصول الفقه
————	————	العقيدة	العقائد	العقيدة
علوم البلاغة	————	الأدب العربي	————	البلاغة والأدب
————	مقارنة الأديان	————	مقارنة الأديان	مقارنة الأديان
المنطق والفلسفة	————	————	————	المنطق والفلسفة
————	————	————	أصول الدعوة	التاريخ
————	————	المواد الاختيارية	النظام الاقتصادي	الأخلاق والمناظرة
————	البحث	البحث	————	البحث

يقبل الطالب في المدارس الدينية الملحقة باتحادات المدارس التابعة للاتجاهات المختلفة بعد دراسة مرحلتي الابتدائية والمتوسطة مدة ثماني سنوات، ثم يقضي في المدرسة ثماني سنوات أخرى ليكمل المنهج المحدَّد له الموزَّع على هذه الفترة خلال أربع مراحل تالية:

تسمى المرحلة الأولى منها مرحلة الثانوية العامة، ومدتها سنتان.

والمرحلة الثانية هي مرحلة الثانوية الخاصة، ويقضي الطالب في دراستها سنتين أيضاً.

والمرحلة الثالثة تسمى المرحلة العالية، ويدرس فيها الطالب العلوم المقرَّرة في سنتين.

والمرحلة الرابعة والأخيرة هي المرحلة العالمية، ويدرس فيها سنتين كذلك، ويكمل بذلك دراسته في المدارس الدينية في ست عشرة سنة كاملة.

ويدرس بعض الطلاب بعد التخرُّج في المرحلة العالمية مرحلة التخصص التي

توفرها بعض المدارس الدينية الكبيرة. وتقدم المدارس في باكستان حالياً للطلاب «التخصص في الفقه والإفتاء» فقط، إذ يتدرب الطالب من خلال هذا التخصص على استخراج الفتوى من الكتب القديمة، وليس المراد بالتخصص في الفقه والإفتاء تدريب الطالب على ملكة الاجتهاد والاستنباط.

المنهج الدراسي للمدارس التابعة للاتجاه الشيعي:

يختلف المنهج الدراسي المتَّبع في مدارس الشيعة في باكستان عن المنهج الدراسي المطبَّق في مدارس أهل السنة شيئاً ما؛ لأن الشيعة يطبِّقون في الأغلب منهج الحوزات العلمية المعمول به في إيران، وبخاصة أن مجموعة كبيرة من علماء الشيعة في باكستان قد تخرَّجوا في مؤسسات التعليم الإيرانية، فبنوا المنهج الدراسي لمدارسهم التي يديرونها على نهج ما تخرَّجوا عليه في الحوزات العلمية الإيرانية مع بعض التعديلات الطفيفة حسب مقتضى الزمان والمكان. وتختلف أيضاً أسماء المراحل الدراسية لدى المدارس التابعة للاتجاه الشيعي.

الموقف من فكرة تطوير المناهج الدراسية:

تعد قضية المناهج الدراسية في المدارس الدينية من أهم القضايا التي لفتت أنظار المهتمين بهذه المدارس بخاصة أو بالشأن الباكستاني بعامة؛ فقد اختلفت أنظار علماء المدارس أنفسهم في هذه المسألة، فمنهم من يرى أن المنهج الحالي بمواده وعلومه وكتبه يجب المحافظة عليه، ويرى آخرون منهم أن تبقى العلوم كما هي، لكن يستبدل بالكتب القديمة المقررة كتب أخرى حديثة، ويرى فريق ثالث لا ينتمي إلى هذه المدارس أن المنهج الدراسي فيها يخضع للظروف الزمانية والمكانية، ويجب أن يخضع للتطوير باستمرار علوماً وكتباً، ويرى هؤلاء أن يكون التركيز في العلم دون الكتاب مثل الجامعات العصرية.

لكن ينبغي أن نقرر أولاً ـ قبل الخوض في ذكر تفاصيل ذلك ـ أن السبب في

اختلاف وجهات نظر العلماء في تغيير المنهج يعود إلى أمرين اثنين:

أولهما: اختلافهم في غاية وجود المدارس الدينية، وفي مواصفات الشخصية المطلوبة التي يجب أن تقدمها المدارس الدينية للمجتمع.

ثانيهما: موقف المشرفين على المدارس الدينية والقائمين على التعليم الديني مما ورثوه عن السابقين، فمنهم من لا يحبذ مخالفة (الكبار) ويرجح المحافظة على ما ورثوه عنهم، ومنهم من يملك جراءة للخروج عن المألوف، ومن هنا اختلفت وجهات نظرهم في أمر تغيير المناهج والمقررات الدراسية.

الفريق الأول: الرافضون للتطوير

يرى بعض العلماء وأصحاب الشأن من المشرفين على المدارس الدينية أن المدارس الدينية لها طبيعتها الخاصة، ولها أهداف خاصة يجب المحافظة عليها، ولا ينكر هؤلاء العلماء أهمية العلوم العصرية، ولا أهمية تعلُّم اللغات الأجنبية، إلا أن لهاتين الشعبتين من العلوم - في رأيهم - مدارسهما ومؤسساتهما التي يجب أن تجتهد في تخريج المتفوقين في العلوم التي تقوم بتدريسها، في حين أن المدارس الدينية قد أنشئت لأهداف معينة وأغراض خاصة، وإدخال العلوم العصرية فيها يتعارض مع تلك الأهداف، ويتعارض مع مزاج المدارس الدينية؛ لأن الشخصية المطلوبة التي يجب أن تخرجها هذه المدارس هي الشخصية المحافظة إلى أبعد الحدود؛ لتكون لديها حساسية شديدة تجاه التطور والتقدم بأي شكل وبأي صورة كان، ولا يكون لديها نية للاحتكاك والتعامل مع تطورات العصر. ويرى هؤلاء أن وسيلة الحفاظ على الإسلام والتديُّن لدى المسلمين تتمثل في التحصُّن والاحتماء في الحصون المغلقة والانعزالية وعدم الانفتاح على الآخرين، وإذا كانت الشخصية المطلوبة هي هذه - كما يتصوَّرون - فالمنهج الحالي قادر على أن يخرج هذه النوعية من الشخصيات.

يقول الشيخ أسعد المدني[٤٤] ابن الشيخ حسين أحمد المدني - أحد كبار

مشايخ الهند ـ وهو أحد المعارضين لإجراء تعديلات في المناهج الدراسية للمدارس الدينية؛ لأن ترويج العلوم الدنيوية (العلوم العصرية) في المدارس الدينية ـ حسب اعتقاده ـ سيقضي على أهميتها الدينية، يقول الشيخ في إحدى خطبه: «الظروف التي نمر بها ظروف خطيرة جداً، تحاول القوى الصليبية والصهيونية بما لديها من الوسائل والإمكانات أن تمحو الإسلام من وجه الأرض، وقد استهدفوا المدارس الدينية على وجه الخصوص، والمطالبة بالتعديل الجذري في المنهج الدراسي للمدارس الدينية جزء من هذه المؤامرة الخطيرة»(٤٥).

ويقول الشيخ سعيد أحمد بالن بوري: «الذين يفكرون في إدراج العلوم العصرية في مناهج المدارس الدينية، هذا التفكير مضرّ جداً، وأرى أن قضية التعديل في المنهج الدراسي قضية ثانوية»(٤٦).

ويقول الشيخ أرشد المدني: «إن منهجنا الدراسي منهج متكامل لا يحتاج إلى تعديل جذري. نعم، إن أدرج فيه فن أو علم لا يتأثر به هذا المنهج في أهدافه فلا حرج في قبوله»(٤٧).

ويقول الشيخ رياست علي: «يؤكد البعض على إدخال العلوم العصرية والعلوم (Sciences) في المنهج الدراسي، ويصرّ هؤلاء على ذلك. نحن لا ننكر أهمية هذه العلوم، لكننا نعد إدخالها في المنهج الدراسي للمدارس الدينية مضراً؛ نظراً لطبيعة المدارس الدينية الخاصة، ونعد تركيز الإعلام في ذلك مؤامرة ضد هذه المدارس»(٤٨).

يبدو إذن أن هذا الفريق من العلماء يصرُّون على الحفاظ على المنهج الدراسي الذي ورثوه عن مشايخهم كما هو لعدة أسباب، منها ما يلي:

١ ـ طبيعة العلماء والمشايخ:

الطبيعة العلمية والنفسية الخاصة للمشايخ والعلماء القائمين على أمر المدارس الدينية تدفع إلى المحافظة على المنهج الدراسي الذي ورثوه عن أساتذتهم

ومشايخهم وعلمائهم السابقين كما هو؛ فإنهم يُربَّوْن في المدارس الدينية على الاحترام المطلق للمشايخ، وتعد هذه التربية من المزاج الديني لخريجي هذه المدارس(٤٩).

وهذه التربية ليست خاصة بالاتجاه الديوبندي، بل هي صفة عامة العلماء المنتمين إلى المدارس الدينية، وهي تولد في خريجي المدارس الاحترام المطلق والثقة الكاملة في كل ما يصل إليهم عن مشايخهم، وتولد هذه التربية فيهم الطبيعة المحافظة، فيحافظون على كل ما له صلة بالماضي ويحترمونه، ويعدون أي تغيير فيما وصل إليهم جرأة مقيتة، ومن هنا لا يجرؤون على التغيير في المنهج الدراسي الذي ورثوه عن علمائهم السابقين، وكل من يحاول الاقتراب من ذلك يتهمونه بحياكة المؤامرة على المدارس الدينية وعلى الدين والأمة، يقول الشيخ عبد العليم الفاروقي أحد العلماء المنتمين للاتجاه الديوبندي: «لم يكن التعديل في المنهج الدراسي إثماً ومعصية قبل اليوم، ولن يكون كذلك في المستقبل؛ لأن القيم تتغير، لكن الأمر الذي يهمنا أكثر من أي شيء آخر هو أن نحدد طريقة التعامل مع الظروف والأحوال المتغيرة؛ فالطريق الصحيح للتعامل مع الظروف الحالية المحافظة على مسيرة الأكابر ومنهجهم؛ فإن العافية في الحفاظ على طريقتهم. أنا لا أعارض التعليم العصري أبداً، لكن مع ذلك لا ينبغي أن نؤثر في أهداف طلاب المدارس الدينية بسببه؛ فإن ٩٨٪ من الأطفال في العصر الحديث يتوجهون نحو مؤسسات التعليم العصري من المدارس والكليات والجامعات، ويتوجه ٢٪ فقط منهم نحو المدارس الدينية، فاسمحوا لهؤلاء أن يتعلموا العلوم الدينية البحتة»(٥٠).

٢ ـ الحفاظ على استقلال القرار في تسيير أمور المدارس:

يرى هؤلاء العلماء أن أي تغيير في المنهج الدراسي للمدارس الدينية سيفتح أبواباً للتدخل الحكومي فيها؛ لأن المواد الحديثة التي ستدرج في المنهج سيتم تدريسها من قِبَل الأساتذة المعيَّنين من قبل الحكومة والخريجين في المدارس

الحكومية الرسمية، وبهذا سيزداد التدخل الحكومي في الشؤون الداخلية للمدارس الدينية من الإدارة والأمور المالية، وستحلُّ على المدارس الدينية بسبب هذا التدخل الكارثة الحقيقية؛ لأن المدارس الدينية تمكنت من أداء الدور المنوط بها في المجتمع حتى الآن بسبب هذه الاستقلالية في القرار، وعدم الاعتماد على الدولة في مواردها المالية، وعدم تمكُّن الحكومات من التدخل في شؤونها، وإذا فتح المجال للحكومة للتدخل بأي صورة كانت ستفقد المدارس الدينية أهميتها واستقلاليتها، ولن يختلف حالها عن حال المدارس الحكومية.

٣ ـ الحفاظ على المؤسسة الدينية:

ويرى الشيخ زاهد الراشدي ـ أحد العلماء المعروفين في باكستان ـ أن القائمين على المدارس الدينية يعتقدون أن الغرض الحقيقي من وجود المدارس الدينية هو الحفاظ على المؤسسة الدينية في المجتمع من المسجد والمدرسة الدينية، ويرى هؤلاء أن المدارس الدينية تخرج كوادر تكفي لتشغيل المؤسسة الدينية، وإذا توقفت المدارس ستتعطل المساجد والمدارس في المجتمع.

ويرى الشيخ زاهد الراشدي أن السبب الحقيقي وراء معارضة العلماء إدخال العلوم العصرية واللغة الإنجليزية في المنهج الدراسي للمدارس الدينية هو الشعور بخطر تعطُّل المؤسسة الدينية في المجتمع؛ فإن القائمين على المدارس الدينية يظنون أن الطالب ـ بعد دراسة العلوم العصرية ـ لن يقتنع بتحديد نشاطه وعمله داخل دائرة المدرسة أو المسجد، ويخشى هؤلاء من أن يتجه المتخرجون في المدارس نحو العمل في المجالات الأخرى، وبذلك تتعطل المدرسة والمسجد، ومن هنا يرى هؤلاء أن تُفرَّغ مجموعة من الناس من جميع المشاغل الدنيوية الأخرى لخدمة المسجد والمدرسة، ولا يمكن ذلك ـ في نظر هؤلاء ـ إلا بإبعاد الدارسين في المدارس الدينية عن العلوم العصرية والفنون الجديدة(٥١).

الفريق الثاني: تطوير يتناسب مع طبيعة المنهج القديم

يرى فريق آخر من علماء المدارس المعتمَدين أن المنهج الدراسي الحالي المطبَّق في المدارس الدينية منهج جيد، وهذا هو المنهج الذي خرج العلماء الأفذاذ في شبه القارة الهندية، وأن توجيه النقد للمنهج المذكور صار «موضة» في هذه المرحلة.

ومع ذلك يرى هؤلاء العلماء أن يتم تطوير المناهج حتى يتمكن الطالب من فهم عصره، وألا يكون هذا التعديل بإدخال العلوم العصرية، بل يُكتفى فيه بإدخال العلوم التي تكون لها علاقة بطبيعة العلوم التي يتم الآن تدريسها في المدارس الدينية؛ مثل التاريخ والفلسفة الحديثة والجغرافية وعلم السياسة وغيرها.

يقول الشيخ السيد سياح الدين كاكاخيل أحد المشايخ المعروفين في باكستان: «إن حذف بعض الكتب من المنهج الدراسي وإدخال كتب أخرى بدلها لن يضير شيئاً، ولن يكون إعراضاً عن طريقة الماضين، لكن النقد الذي يوجه لمنهج الدرس النظامي صار (موضة). يقول النقاد: إن هذا المنهج لم يُفِدْ إطلاقاً، لكن هذا خطأ؛ لأن العلماء الذين خدموا المجتمع في الجوانب العلمية والعملية كانوا من خريجي هذا المنهج الدراسي. ومن هنا يجب علينا بدل توجيه النقد إليه والحطّ من مكانته أن نفكر في أن ندخل عليه التعديل المناسب، وأن نفكر في الكتب التي تحتاج إلى استبدال. يجب أن يحتفظ منهج الدراسة النظامية ببعض كتب الفلسفة القديمة؛ لأن أدبياتنا القديمة تشتمل على المصطلحات القديمة، وتستبدل بالكتب الأخرى كتب تؤلف باللغة الأوردية تحتوي على الأفكار الجديدة بعد التوثيق.

والأهم من تعديل المنهج - يواصل الشيخ حديثه - التعديل في طريقة التدريس؛ ليتم إعداد المتخرجين في المدارس الدينية في مجال الكتابة والخطابة ليتمكنوا من مناقشة ما يثيره (المعتزلة الجدد) من الشبهات المختلفة؛ مثل الانبهار بالعقلانية...

أما تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الدينية فمع أنني معترف بضرورة تعلُّم اللغة الإنجليزية وأهميته إلا أنني أعارض تدريس اللغة الإنجليزية أثناء دراسة العلوم

الأخرى؛ لأن التجربة أثبتت أن الطلاب في هذه الحالة يقبلون بكليتهم نحو اللغة الإنجليزية ولا يهتمون بدراسة العلوم الأصلية، ونتيجة لذلك يتخرجون ضعفاء في العلوم الشرعية. نعم، يمكن أن تفتح المدارس قسماً خاصاً لتدريس اللغة الإنجليزية؛ ليقوم بتدريسها طلاب من المتخرجين في تلك المدارس، وبذلك سيتمكن طلاب المدارس الدينية من تعلم اللغة الإنجليزية في فترة وجيزة»[٥٢].

وكان هذا رأي جماعة كبيرة من العلماء، ولكن بما يتناسب مع طبيعة المنهج القديم، ومن هؤلاء: الشيخ أنور شاه الكشميري أحد كبار علماء الهند؛ فإنه كان يقول: «إن أردتم أن تؤدوا واجب الدعوة إلى الله بأحسن صورة يجب عليكم إذن أن تتعلموا اللغة الإنجليزية».

وكان الشيخ أشرف علي التهانوي (المتوفى عام ١٩٤٢م والملقب بحكيم الأمة) يرى أن تكون دراسة القانون الوضعي الإنجليزي للهند جزءاً من منهج المدارس الدينية.

وكان الشيخ أبو الكلام آزاد (المتوفى عام ١٩٥٨م) يرى أن يُعدَّل المنهج الدراسي المطبَّق في المدارس الدينية ليكون موافقاً لمقتضيات العصر الحديث.

وكان الشيخ محمد يوسف البنوري (المتوفى عام ١٩٧٧م) يرى أن يُعدَّل المنهج الدراسي للمدارس الدينية وفق متطلبات العصر، وكان يقترح أن يكون التعديل متناولاً الجوانب الثلاثة التالية:

ـ التخفيف: أن يُخفَّف المنهج الدراسي من بعض صعوباته، وأن يتم تدريس كتابين أو ثلاثة في كل علم وفن بدل تدريس مجموعة كبيرة من الكتب في علم واحد.

ـ التيسير: أن يتم التدريس بطريقة ميسورة، وأن يتم الاهتمام بمسائل الفن نفسه، وألا يُشغَل الطالب بالقيل والقال البعيدَيْن عن العلم.

ـ الإثبات والترميم: أن تحذف العلوم والفنون القديمة التي لم يعد المجتمع يحتاج

إليها، وأن توضع مكانها علوم حديثة(٥٣).

والحقيقة أن هذا هو الرأي السائد بين العلماء القائمين على أمر المدارس الدينية الآن، وقد آتت جهود هؤلاء العلماء ثمارها وعدَّلوا المنهج أكثر من مرة، وبخاصة على مستوى الكتب المقرَّرة وبعض العلوم والفنون البسيطة، لكنهم عجزوا حتى الآن عن إدخال العلوم الأخرى التي يحتاج إليها الطلاب المتخرجون في المدارس الدينية لفهم عصرهم، والسبب الأساسي في ذلك ليس النقص في القناعة بها لدى القائمين على المدارس الدينية، بل المشكلة الأساسية هي أن العلوم التي يراد لها أن تدرج في المنهج الدراسي تحتاج إلى أساتذة ومدرسين متخصصين، وإلى تهيئة جو وإمكانات مناسبة وكتب دراسية معتمدة فيها، ويصعب على القائمين على المدارس الدينية أن يوفروا هذه الوسائل والمتطلبات في ظروف التفرق وعدم وحدة الصف التي يعيشونها، وبخاصة توفير الأساتذة والمدرسين المؤهَّلين لهذه المواد والكتب الدراسية المؤلفة بأيدٍ أمينة وموثوق بها لدى القائمين على المدارس الدينية، ولعل هذه الأخيرة من أصعب العقبات في هذا السبيل؛ لأنها تخصصات بعيدة عما يدرسه الطلاب في المدارس الدينية، ومن هنا سيضطرون إلى الاستعانة بجهات أخرى قد لا يثقون فيها، ويرون أنهم - إن فعلوا - فسيفتحون على أنفسهم أبواباً لتدخُّل تلك الجهات، وسيؤدي ذلك إلى القضاء على استقلالية المدارس الدينية كما يظنون.

الفريق الثالث: التطوير الجذري

تطالب بعض الجهات بتطوير المدارس تطويراً جذرياً، بل إغلاقها. وهذه الجهات تشتمل على بعض المؤسسات والشخصيات الباكستانية الرسمية، وعلى جهات خارجية تهتم بمؤسسات التعليم الديني في البلاد. ولنضرب هنا مثالاً بالتقرير الذي قدَّمته مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) في بروكسل بعنوان (Pakistan: Madrasas, Extremism And The Military) الذي

يقول عن المنهج الدراسي المتَّبع في المدارس الدينية في باكستان: «إن مشكلة المشكلات تكمن في نوعية التعليم الذي تقدمه المدارس الدينية لطلابها؛ التعليم الذي يضع العراقيل أمام العلم الحديث، ويخنق الإبداع، ويولِّد التطرف والتعصب. صار هذا النوع من التعليم خصيصة هذه المدارس، وهذه هي العناصر التي على أساسها تنشأ الأصولية والعسكرية. هل يمكن إصلاح هذا التطرف عن طريق استبدال منهج دراسي حديث بـ(منهج) التعصب وعدم التحمل؟ وهل يمكن أن يتعايش نظام دراسي خشن وجامد مع العلوم والفنون الحديثة؟... إن أي اقتراح حكومي لتعديل النظام التعليمي الإسلامي سيثير حساسية المولوية (الطبقة الدينية) ضد الحكومة، هؤلاء (المولوية) يستعدون لتدريس المواد غير الدينية، لكن العلمنة في التعليم يثير أسوأ خوف لديهم، وهم يتعهدون بأن يحاربوها بشراسة»(٥٤).

ولأن هذه نظرتهم إلى المنهج الدراسي المتبع في المدارس الدينية فهم يعدّونه عقبة كبيرة أمام العلوم والفنون الحديثة التي يعدونها مهمة للمجتمع المسلم، ويريدون علمنة التعليم في العالم الإسلامي، ويعدون المدارس الدينية والمنهج السائد فيها أيضاً عقبة أمام ذلك، لكن ـ مع ذلك ـ عندما يقدمون المقترحات تراهم كأنهم يريدون حقاً إصلاح المدارس الدينية وتطوير المنهج المطبَّق فيها؛ فقد طالبوا في هذا التقرير الحكومة الباكستانية في توصياتهم لها بإصلاح المنهج الدراسي للمدارس الدينية في غضون ستة أشهر حتى يُضمَّن الأمور التالية:

ـ إدراج برامج التدريب المهني في المنهج الدراسي للمدارس.

ـ إعطاء المواد الحديثة نصيباً أكبر من ساعات الجدول الدراسي الجديد.

ـ اشتراط الالتزام بالنظام الدراسي الجديد للاعتراف بشهادات المدارس الدينية.

ويوصي التقرير المذكور الجهات المموِّلة ـ التي لا تستطيع بسبب القوانين التي تتبعها تلك الجهات أن تمول مشروعات التعليم الديني ـ بأن تمول مشروع إعداد

المدرسين للمواد العلمانية (Secular Subjects)، وأن تمول مشروعات إعداد الكتب لتلك المواد[٥٥].

وقد قال شاهد جاويد بركي - أحد الوزراء السابقين في الحكومة الباكستانية - في مؤتمر عقده معهد بروكنجز الأمريكي عام ٢٠٠١م حول التعليم الأساسي في باكستان وأفغانستان: « يسمح للمدارس بالنشاط والعمل فقط إذا تبنت المنهجَ الموافَق عليه من قبل الدولة، وتستخدم الكتب الدراسية الموافق عليها من قبل الدولة، وتوظِّف الأساتذة المتدربين في المؤسسات الحكومية المعتمدة، وإلا ببساطة يجب أن تغلق »[٥٦].

وهنا يجدر بالذكر أن أمر تطوير المنهج يناقش منذ فترة طويلة بين العلماء، لكن كلما دخلت الجهات الأخرى التي تنظر إليها المدارس الدينية والقائمون عليها نظرة الشك والريبة يخفت صوت الإصلاحيين أيضاً؛ لأن الإصلاحيين من أنصار المدارس لا يريدون أن يُستغلَّ صوتهم لتدمير نظام التعليم الديني، ومن هنا كلما تدخلت الحكومات في أمر المناهج التعليمية محلّ الجدل كانت النتائج معاكسة لما أرادته، ولن يختلف مآل الضجة الحالية التي أثيرت من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد المدارس الدينية؛ فالطريق المناسب لتطوير المدارس الدينية نحو الأحسن هو أن يتقدم أصحاب الشأن بأنفسهم، وخصوصاً المقتنعين منهم بضرورة التغيير، بخطة مناسبة للتطوير؛ لأنهم وحدهم يمكن لهم أن ينالوا ثقة القائمين على المدارس، أما إذا تستَّرت الحكومة أو القوى المعادية للنظام التعليمي الإسلامي وراء شعار الإصلاح، وكان هدفها من التطوير والتغيير التدمير والقضاء على المدارس؛ فإن ذلك سيؤدي إلى إسكات صوت الإصلاح الحقيقي، ولن تحصل تلك القوى على مقاصدها وأغراضها.

الفصل الرابع
مشكلات المدارس الدينية

يتميز نظام التعليم الديني أو المدارس الدينية في دول شبه القارة الهندية بإيجابيات كثيرة لا تخفى على المطَّلع، ولكنها تعاني من بعض المشكلات أو السلبيات الحقيقية التي تؤثر في أدائها. وتتلخص هذه المشكلات والسلبيات في النقاط التالية:

١- مشكلة منهج أم مدرس؟

يرى كثير من المهتمين بشأن التعليم في المدارس الدينية أن المشكلة الأساسية ليست في المنهج ولا في النظام، بل في اهتمامات الأساتذة وطريقة التدريس الدارجة في المدارس الدينية؛ فالمدارس الدينية لا تهتم بالوسائل الحديثة في حقل التدريس إطلاقاً؛ فهي حتى الآن لا تستخدم السبورة لشرح الدروس للطلاب فضلاً عن الوسائل المتطورة الأخرى.

والأمر الآخر الذي تجدر الإشارة إليه ويشغل بال المهتمين بالتعليم الديني هو الطريقة التلقينية المتَّبعة في إلقاء الدروس في المدارس الدينية؛ فالمدرس يدخل الفصل وأثناء فترة التدريس يتحدث بطريقة تلقينية من غير مشاركة من الطلاب، وأكبر مشاركة للطلاب تتمثل في أن يقرأ أحد الطلاب عبارة الكتاب ليشرحها الأستاذ بعد ذلك، وقد يسمح الأستاذ بأن يطرح بعض الطلاب أسئلة حول بعض الموضوعات الصعبة، مع أن طرق التدريس الحديثة تعطي للطالب الدور الأكبر في العملية التعليمية. والسبب في ذلك أن المدرسين في المدارس الدينية بعيدون عن التطورات التي تحدث في طرق التدريس ووسائله الحديثة.

والأمر المهم أيضاً في هذا الخصوص هو الجو العام السائد في المدارس الدينية؛ فالمدرسون في الأغلب عندما يقومون بالتدريس يهتمون بقضايا لم تعد تشغل أذهان الناس في العصر الحديث، فعندما يدرِّس المدرس التفسير يهتم بالرد على

تأويلات المعتزلة والكرَّامية والفرق الأخرى التي لا وجود لها، وعندما يدرِّس الحديث ينصبّ كل الاهتمام على مسائل الوضوء والطهارة والعبادات فقط، وتنقضي السَّنَة في تدريس هذه المسائل والردود على المذاهب الأخرى والدفاع عن المذهب المختار لدى المدرِّس، وعندما يصلون إلى الأبواب والمباحث المتعلقة بالحياة الدنيوية من المعاملات والسياسات والأخلاق والبيوع يكتفون بقراءة متن الحديث فقط من غير اهتمام بشرحه واستخراج المسائل منه. وكذلك عندما يدرسون كتاباً من كتب الفقه، وبخاصة أبواب المعاملات والبيوع والأحكام المتعلقة بالحياة العملية، يدرس الطلاب الصور القديمة للبيوع والمعاملات من غير تطبيقها على الصور الحالية لأعمال البيوع والمعاملات، هذا فضلاً عن أن يتم تدريس أحكام بعض القضايا المستجدة من مسائل العصر سواء كانت متعلقة بالعبادات أو البنوك والمعاملات التجارية أو غيرها، فيبقى الطالب بعيداً عن الواقع كأنه يعيش في القرن الثامن أو التاسع الهجري، فيظن أن الفقه لا علاقة له بتقديم الحلول لمشكلات العصر. وعندما يدرّس الشيخ علم الكلام يكون جل اهتمامه في الرد على الفِرَق المندرسة في القضايا المتعلقة بتاريخ الفكر الإسلامي، ولا يتحقق الاهتمام بإثبات المعتقدات الأساسية للمسلمين، ولا يهتم المدرس بالقضايا المطروحة على بساط البحث العلمي اليوم.

وهكذا الأمر في أغلب العلوم التي يتم تدريسها في المدارس الدينية، وهذا هو الجو العام السائد في المدارس الدينية، مع وجود بعض الاستثناءات في ذلك، لكنها نادرة. والسبب في ذلك أن أغلب المدرسين غير مؤهَّلين في المجالات التي يقومون بالتدريس فيها، وقد قيل قديماً: فاقد الشيء لا يعطيه.

والأدهى في الأمر أن المسائل القديمة التي يهتم بها المدرسون أثناء تدريسهم في المدارس الدينية هي أيضاً مجرد نقل كلام الآخرين، وفي كثير من الأحيان لا يدرك المدرس مغزى ما يقوله، فصار التدريس مجرد ترديد بعض الأقوال من غير فهم دقيق لها.

٢- الاهتمام بالكتاب بدل الاهتمام بالعلم والفن:

من مشكلات التعليم في المدارس الدينية في شبه القارة الهندية أيضاً الاهتمام بالكتاب المقرَّر بدل الاهتمام بالعلم والفن؛ فإن أغلب الكتب المقررة في المنهج الدراسي في المدارس الدينية ـ كما رأينا فيما سبق ـ هي عبارة عن مختصرات أُلِّفت في مختلف الفنون، وكانت تعد في عصرها علامة على التفوق في العلم، منها على سبيل المثال: كتاب (الكافية) في النحو، وكتاب (سُلَّم العلوم) في المنطق، وكتاب (مسلَّم الثبوت) في أصول الفقه، وكتاب (كنز الدقائق) في الفقه. والمدرس يقضي أغلب أوقات التدريس في حلّ العبارات الصعبة الشبيهة بالأحاجي لهذه الكتب، ويحاول أن يبين كل المعاني المحتملة لتلك العبارات، ثم يناقش الاعتراضات الواردة على الاحتمالات المختلفة، وفي بعض الأحيان يأخذ شرح خطبة الكتاب شهوراً لكثرة القيل والقال البعيدَيْن عن موضوع العلم الذي يدرسه الطالب، وبهذه الصورة يأخذ الكتاب وقت الطلاب والمدرسين، ولا يجدون وقتاً للاهتمام بالعلم والفن. ولو أن المدرس شرح الكتاب في عبارات وجيزة من غير «قيل وقال»، ثم انتقل إلى المسألة نفسها وبيَّن ما لها وما عليها بكلام واضح بيّن، لكان ذلك أفضل. وليس معنى ذلك أن يتجاهل الكتاب وعباراته؛ لأن فهم العبارات الصعبة يشحذ ذهن الطالب، وكذا لا يصح أن يتجاهل مسائل العلم بسبب الاهتمام الزائد بعبارات الكتاب التي ليس فيها كبير فائدة.

٣- الخلافات المذهبية والمدارس الدينية:

تعد الخلافات المذهبية بين المدارس التابعة للاتجاهات الفكرية المختلفة في باكستان من المشكلات الأساسية للتعليم الديني فيها، وتكاد تكون هذه هي السلبية الأساسية في نظام التعليم الديني في شبه القارة الهندية؛ فإن بين العلماء التابعين لهذه الاتجاهات خلافات شديدة، وقد أثر ذلك سلباً في سمعة المدارس الدينية وفي عملها، وقد جاءت على المدارس الدينية فترة من الزمن كان الدارسون

فيها يهتمون بالمسائل الخلافية أكثر من اهتمامهم بالفهم الصحيح للإسلام، بل ما زال الهمّ الأكبر لكثير من المدرسين والطلاب في هذه المدارس الانتصار للمسائل الخاصة بالطائفة التي ينتمون إليها، إلا المدارس التابعة لرابطة المدارس الإسلامية التابعة للجماعة الإسلامية، فعندما تناقش طالباً من طلاب المدارس الدينية في مسائل خلافية فقهية؛ مثل: قراءة الفاتحة وراء الإمام في الصلاة، أو رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه، أو مسائل أخرى خاصة ببعض الفرق دون بعض؛ مثل قول البريلوية: إن النبي ﷺ نور وليس بشراً، أو غيرها من المسائل - تجده متقناً لأدلة وشُبه المذهب الذي يختاره اتجاهاً له، وعندما تناقشه في غيرها تجده بعيداً عن العلم كل البعد.

ومع هذا، فقد حصل بعض التطور في مسألة الخلافات المذهبية والطائفية؛ إذ إن هناك خفة في حدّتها إلى حدٍّ ما من جهة من جهاتها؛ فقد حصل نوع من الهدنة بين التيارات السائدة في الاتجاهات المختلفة من الشيعة وأهل السنة وبين الاتجاهات المختلفة لأهل السنة من الديوبندية والبريلوية والسلفية، وبخاصة بعد التحالفات السياسية العديدة التي تمت بين الأحزاب وبعد أن فتح المجال للحوار بينهم على مستويات مختلفة، وكانت التجربة الأخيرة لهذا النوع من التحالفات السياسية هو (مجلس العمل الموحَّد) الذي تجمعت فيه التيارات السائدة من كل الاتجاهات الفكرية من الشيعة وأهل السنة، ومن هنا فقد خفَّت حدة الخلاف بين الديوبندية والبريلوية والسلفية، وخفَّت شدة خلاف هذه الاتجاهات كلها مع الجماعة الإسلامية، وقد لعبت الجماعة الإسلامية دوراً كبيراً في ذلك.

لكن في الوقت نفسه حصل تطور آخر، وهو بروز جماعات متطرفة صغيرة بين الاتجاهات المختلفة، وبخاصة بين الشيعة والديوبندية والسلفية من أهل السنة. لقد برزت هذه الجماعات عندما حاولت بعض الدول المجاورة لباكستان وبعض الدول البعيدة عنها نقل الصراع المذهبي والسياسي إلى الأراضي الباكستانية، مع تهيُّؤ

الجو لهذه النقلة أثناء حرب الخليج الأولى.

وقد نقلت هذه الجماعات الخلاف بينها من مرحلة المناظرات الممقوتة إلى ساحة القتال المسلَّح، فبدلاً من أن يحلُّوا مشكلاتهم بالحوار بدؤوا يحلونها بالبنادق والقنابل والتفجيرات. ويرى المحللون أن جهات خارجية غذت هذه الأعمال المتطرفة لأسباب سياسية.

وهذه الجماعات المتبنية للعنف في الحقيقة هي مجرد كيانات صغيرة، ولا يصح اتهام المدارس الدينية والاتجاهات العامة بهذا العمل المتطرف، بل إن هذه الكيانات المتطرفة تتهم بعض الأحزاب التابعة لاتجاهها بالخيانة للدين بسبب تحالفهم مع من تخالفهم هذه الكيانات، فعلى سبيل المثال: لما أرادت الأحزاب الإسلامية الباكستانية أن تشكل تحالفاً باسم (مجلس العمل الموحَّد) يشاركون في الانتخابات العامة تحت لوائه، وكانت الأحزاب المشاركة في التحالف تمثل التيارات السائدة في الاتجاهات الفكرية الكبيرة من الديوبندية والبريلوية والشيعة والسلفية والجماعة الإسلامية ـ انضمت إحدى هذه الجماعات المتطرفة التابعة للاتجاه الديوبندي (سباه صحابه)؛ أي جند الصحابة رضي الله عنهم، إلى تحالف الحزب الحاكم، وساعدت حكومة برويز مشرف، ورفضت أن تنضم لهذا التحالف الأول، واتهمت الأحزاب الديوبندية الكبيرة المشاركة فيه بالخيانة؛ لأنها تحالفت مع الشيعة الذين ليسوا مسلمين على حدٍّ زعمهم.

لكن ليس معنى القول بخفة حدَّة التعصب المذهبي لدى الدارسين في المدارس الدينية الآن أن هذه المدارس لا تهتم الآن بإثارة تلك الخلافات الطائفية والمذهبية أصلاً، بل ما زالت تثيرها، لكنها خفَّت إلى حدٍّ كبير عما كانت عليه قبل ذلك.

ومما لا شك فيه أن المناهج الدراسية في المدارس الدينية لا تشتمل على الكتب المؤلَّفة ضد الفرق الأخرى، لكن بعض المدارس ما زالت تعقد دورات مختصرة لطلابها لتسليحهم بالمعلومات والأدلة ضد الفرق الأخرى، ويهتم المدرسون في

المدارس الأخرى بالمسائل الخاصة بالاتجاه الذي يتبعونه أثناء تدريس المواد الأخرى؛ مثل الفقه والحديث والتفسير وغيرها من المواد.

ويهتم أغلب المدرسين في المدارس الدينية بالخلافات المذهبية القديمة أكثر من اهتمامهم بمشكلات العصر ومسائله، فعندما تدخل قاعة الدراسة وتجلس فيها، وبخاصة قاعة تدريس الحديث، تجد أن المدرس يقضي معظم أوقات السُّنَة في ترجيح المسائل المتعلقة بالطهارة والعبادات، ويناقش المذاهب الأخرى فيها، وتراه كأنه في معركة حامية معها، وعندما يتجاوز هذه الأبواب إلى غيرها مما يحتاج إليه الطلاب في العصر الحديث وما يحتاج إليه المجتمع من المعاملات المالية والاجتماعية والأخلاقية وغيرها من القضايا المهمة لا يجد الوقت لمناقشتها والبحث فيها كما سبق التأكيد، وهذه في الحقيقة ليست حال اتجاه معين، بل المدارس التابعة لكل الاتجاهات تفعل ذلك.

٤- التركيز في المظهر:

من مشكلات المدارس الدينية في باكستان أيضاً التركيز في مظهر معين للطلاب الدارسين فيها؛ فإن الطالب يجب أن يلبس لباساً معيناً يكون دائماً السروال والقميص بتفصيل معين خاص بالعلماء وطلاب المدارس الدينية، ولا يمكن أن يفكر أحد من طلابها في أن يلبس البنطلون مثلاً؛ لأنه يعد لباس الإنجليز، وهو محرَّم عندهم، وتعد الطاقية جزءاً لازماً من لباس طلاب المدارس الدينية في إقليم بنجاب والسند، أما الطلاب - حتى الصغار منهم - في بعض المناطق في بلوشستان والمناطق المجاورة لها في أفغانستان؛ مثل قندهار وزابل وغيرها من الولايات الجنوبية الغربية، فيلبسون العمامة. وتعد اللحية جزءاً لازماً لهذا المظهر؛ لأن إعفاءها واجب، ومن هنا يواجه بعض الطلاب الذين يخففونها أو يقصرونها أكثر من القبضة مشكلات كثيرة تؤدي في الأغلب إلى طردهم من المدرسة.

٥- الابتعاد عن وسائل الإعلام:

من العادات الغريبة للمدارس الدينية أنها تربي طلابها على الابتعاد عن وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة. أما وسائل الإعلام المرئي مثل التلفزيون وما شابهه فلأنها تعرض الصور المتحركة، والصورة حتى بهذه الصفة محرَّمة عندهم، وأما الجرائد والمجلات فيحرِّمونها لأنها تطبع الصور. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الجرائد القليلة التي تصدرها جهات معتمدة لدى المدارس الدينية لا تنشر فيها صور المخلوقات الحية، وقد بدأت هذه الجرائد والمجلات تدخل المدارس الدينية على استحياء. وبسبب ابتعادهم عن وسائل الإعلام صاروا في الأغلب بعيدين عما يدور حولهم من الحوادث في البلد وخارجه.

٦- ضعف المستوى التعليمي:

كانت المدارس تخرج قبل فترة من الزمن أناساً متقنين لما كانوا يدرسونه، فكنت تجد علماء فطاحل في الحديث والفقه والأدب العربي والمنطق والفلسفة القديمة والفلكيات القديمة وغيرها من العلوم المتداولة في المدارس، ومن هنا تجد آلاف المؤلَّفات والكتب في مختلف الفنون والعلوم من الحديث والتفسير والفقه والأصول وعلوم الحديث والنحو والصرف والبلاغة والمنطق والفلسفة والفلكيات والعروض والقوافي بكل اللغات قد ألفها المتخرجون في هذه المدارس الدينية، وتجد أن الكثير منهم كانوا يقرضون الشعر العربي إلى جانب الشعر باللغة الفارسية والأوردية.

وقد بدأت المدارس الدينية تسير في خط الانحدار منذ تقسيم الهند، وإن بقيت في الفترة الأولى من حياة دولة باكستان في حال لا بأس به لوجود مجموعة طيبة العلماء المتميزين بها، ثم بدأ الضعف يدبُّ إليها رويداً رويداً، إلى أن وصل الحال إلى ما هو عليه الآن؛ فإنه يتخرج اليوم آلاف الطلاب في المدارس الدينية سنوياً ولا تجد من بينهم إلا عدداً محدوداً جداً يعدّون على الأصابع يملك القدرة على تحمل عبء التدريس أو أي عمل آخر، وقد ساعد على ذلك الضعف اعتراف

الحكومة بشهادات هذه المدارس؛ إذ التحقت بالمدارس عقب هذا القرار مجموعة كبيرة من الطلاب همُّها الحصول على شهادة تمكِّنه من الحصول على وظيفة، فبدأ بعض العلماء يكتبون شروحاً للكتب المقررة، والآخرون كتبوا ملخَّصات لها، والبعض الآخر قام بحل أوراق الامتحان للسنوات الماضية، وقد سهل ذلك الأمر على كثيرين ممن ليست لهم علاقة بالعلوم الدينية، لكنهم يستطيعون أن يحصلوا على درجات عالية في امتحانات اتحادات المدارس الدينية، إلى جانب ذلك يعود هؤلاء فيعيَّنون مدرسين في تلك المدارس بعد التخرج فيها، ويزداد الاعتماد على الخلاصات والتسهيلات؛ مما أوصل المستوى العلمي إلى الحضيض.

من جهة أخرى، يمكن ملاحظة ضعف المستوى التعليمي وعدم جدوى طرق التدريس الحالية من أن المدارس تهتم بعلوم اللغة العربية من النحو والصرف والبلاغة والأدب من بداية الدراسة إلى يوم التخرُّج، لكن الطلاب المتخرجين في المدارس لا يقدرون على المحادثة العادية باللغة العربية، مع أن الطالب في التعليم العصري يدرس اللغة الإنجليزية لمدة سنتين ويتقنها إتقاناً تاماً.

يرى البعض أن كثرة عدد المدارس إلى جانب عدم وجود جهة مشرفة تضبط المستوى التعليمي هو أحد الأسباب الأساسية لهذا التدهور العلمي؛ لأن الطلب يتضاعف والمؤهَّلون للتدريس من خريجي المدارس قليلون، ومن ثم تضطر المدارس إلى أن تستفيد في مجال التدريس من أناس غير مؤهَّلين، هذا من جانب ومن جانب آخر ضآلة الرواتب تمثِّل عائقاً آخر أمام رفع المستوى العلمي، وذلك لأن من يتمكن من المؤهلين من العمل في مجال آخر لا يحبذ أن يشغل نفسه في المدرسة؛ لأن الراتب الذي تدفعه المدرسة له لا يكفي لحاجيات حياته فضلاً عن التحسينيات، وهذه مشكلة كبيرة يجب أن تكون محل اهتمام المشرفين على المدارس الدينية، ويجب أن يبحثوا لها عن حل.

٧- عدم وجود مكتبات في المدارس:

من المشكلات الكبيرة التي يواجهها طلاب المدارس الدينية وتؤثر في المستوى التعليمي مباشرة عدم وجود مكتبات عامة مفتوحة داخل هذه المدارس، ولا تمتلك المدارس إلا بنوك الكتب التي يستعير منها الطلاب كتبهم الدراسية في بداية السنة ويعيدونها في نهايتها، وتوجد في كثير من المدارس مجموعة كبيرة من الكتب غير الدراسية باسم المكتبة، لكن مدارس قليلة جداً هي التي تهيئ الفرصة لطلابها للاطلاع على الكتب غير الدراسية؛ فإنها لا تفتح خزانات الكتب أبداً، ولا يوجد لديها نظام للإعارة في الأغلب، ومن هنا يبقى الطالب منحصراً في كتب المنهج، ولا يتمكن من الاطلاع على الكتب الأخرى، فيقرأ أسماء العديد من الكتب في الكتب المقررة عليه أو يسمع عنها من المدرس أثناء التدريس ويظن أنها حكاية عن الماضي، وأنه لا يمكن الرجوع إليها. ويبقى في ظن الطالب أنه يعيش في العصر الذي كانت الكتب فيه تُنسَخ وتقتنى عن طريق الكتابة باليد، وأنه لا يعيش في عصر الطباعة، فضلاً عن أن يُكلَّف الطلاب بكتابة بعض البحوث حول بعض القضايا البسيطة.

٨- التنافس في توزيع الشهادات:

من المشكلات المتعلقة بنظام التعليم الديني التي نشأت من التعصب الطائفي والمذهبي وتؤثر بالسلب في المستوى التعليمي للخريجين فيها مباشرة ـ التساهل في الاختبارات التي تعقد تحت إشراف المنظمات التي تتبعها المدارس الدينية، وهذا مشهود بصورة واضحة عند وفاق المدارس السلفية وتنظيم المدارس الإسلامية (البريلويين)؛ فإن كلاً من هاتين المنظمتين معروفتان بالتساهل في إعطاء الشهادات.

والسبب في توزيع الشهادات هو تأييد الاتجاه الذي تنتمي إليه المنظمة؛ فإن كل منظمة في الحقيقة تابعة لاتجاه معين وتحافظ على مصالح ذلك الاتجاه، ومن مصلحة كل اتجاه أن يقدم عدداً كبيراً من الخريجين للمجتمع، وبخاصة بعد

اعتراف الحكومة بشهادات تلك المنظمات؛ ليتولوا المناصب والوظائف في المجتمع.

وقد توجَّه الكثيرون من أتباع تلك الاتجاهات نحو المدارس الدينية، وبخاصة مَن يريد منهم الحصول على الشهادة فقط، من غير أن يكون لديه رغبة في تعلُّم العلوم الشرعية والإسلامية؛ مما أدى إلى تشويه سمعة المدارس الدينية من جهة، وإلى تدني المستوى العلمي فيها من جهة أخرى.

٩- مشكلة التوظيف والعمل بعد التخرُّج:

من المشكلات التي يواجهها طلاب المدارس الدينية بعد التخرج أنهم لا يجدون عملاً سوى مَن يُوظَّف منهم في المدارس نفسها للتدريس فيها، أو من يتولى مسؤولية الخطابة والإمامة في مسجد. وقد فتح الجنرال محمد ضياء الحق خلال فترة حكمه (١٩٧٧-١٩٨٨م) المجال لهم للتوظيف في مساجد ثكنات الجيش ومقاره كأئمة وخطباء بعد اعتراف الحكومة بشهادات المنظمات التي تتبعها المدارس الدينية، لكن هذه الوظائف قليلة معدودة بالنسبة إلى المتخرجين في المدارس.

ومن هنا يواجه أغلب المتخرجين في المدارس الدينية مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة بعد التخرج، والسبب في ذلك هو أن العلوم التي يتم تدريسها في هذه المدارس لم تعُدْ محل اهتمام المجتمع؛ لأنها مرتبطة بالشريعة وهي غير مطبَّقة، والمدارس لا تدرِّس العلوم الأخرى التي يمكن أن توفر فرصة للتوظيف في مجالات أخرى.

١٠- مشكلات مساكن الطلاب والذوقيات السلوكية:

كثير من المدارس الدينية لا توفر السكن لطلابها كما أشرنا سابقاً، بل أغلبهم يسكنون في المساجد المجاورة للمدارس، ويقومون بخدمة المسجد، ويستفيدون من مرافقه، لكن المدارس التي توفر السكن لطلابها يواجه فيها الطلاب مشكلات متنوعة؛ منها ما يتعلق بطبيعة الطلاب الدارسين في المدارس وذوقياتهم، ومنها ما يتعلق بظروف المدارس المالية، والأغلبية العظمى من الطلاب الدارسين في المدارس

الدينية من الطبقة الفقيرة في المجتمع، وكثير منهم غير متعوِّدين على السكنى في الأماكن المرتبة والنظيفة، ويغلب عليهم الذوق الريفي أو البدوي، وهذا كله ينعكس في طريقة سكناهم وطريقة ملبسهم؛ ففي كثير من المدارس تكون غرف الطلاب غير نظيفة تعاني من بعض الروائح العجيبة؛ لأن الطلاب في الغالب يتغدّون ويتعشّون في الغرف نفسها، ويعدون الفطور داخل الغرفة، وتكون أغراضهم موضوعة في زوايا الغرفة لا تتحرك من أماكنها طوال الشهور التي يبقى فيها الطالب مشغولاً في الدراسة؛ لأن الغرف لا تنظف إلا لماماً، وتكون غرف سكنى الطلاب كبيرة جداً؛ إذ تسع في أغلب الأحيان أكثر من ١٥ طالباً، وتكون خالية في أغلب الأحيان من الأسرّة؛ لأن الطلاب ينامون على الأرض. والمدارس في الأغلب لا تقدر على توفير السكن المناسب للطلاب؛ لأنه مكلِّف جداً، ولا تقدر أغلب المدارس على أن تخرج من عهدتها، وليس لدى أغلب المدارس مبالغ لتصرفها على التنظيف اليومي.

١١- إدارة المدرسة:

المدارس الدينية في شبه القارة الهندية تعمل كمؤسسات تعليمية خاصة يديرها شخص واحد، ويسمى «المهتمم»؛ أي: المدير، ويعدها في أغلب الأحيان ملكاً خاصاً به يتوارثها من بعده أولاده. والحق أن هذا النوع من الإدارة له إيجابياته وسلبياته، فمن إيجابياته أن (المهتمم) يعد العمل للمدرسة عمله الشخصي فلا يتوانى فيه، ويجمع لها التبرعات، ويحاول بكل الطرق الممكنة أن يوفر لها الوسائل والإمكانات لتستمر وتتقدم ولا تضعف. لكن من الناحية الأخرى هناك سلبيات كثيرة مصاحبة لمثل هذه الطريقة في الإدارة؛ إذ يغلب الاستبداد في الرأي على إدارة المدارس الدينية، وفي الأغلب تكون مصالح الإدارة مقدَّمة على جميع الأمور الأخرى، حتى على مستوى التعليم وسير المدرسة وغيرهما، وفي الوقت نفسه يستغل مدير المدرسة (المهتمم) ظروف المدرسين استغلالاً سيئاً، ويسهل عليه

الاستغناء عن خدمات الأساتذة بجرّة قلم، وليس هناك أي قانون يحفظ للعاملين أو الطلاب حقوقهم؛ لأن الإدارة شخصية ولا تخضع لقانون أو لائحة، وكثيراً ما يشتكي المدرسون من هذا التعامل.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا اللون من الإدارة يفقد مصداقيته لعدم إمكان التأكد من شفافية الحسابات؛ لأن الحسابات تكون تحت يد المدير نفسه، أو تحت يد أحد أقاربه أو أحد معتمديه، وتظهر في بعض الأحيان مظاهر استغلال وسائل المدرسة وإمكاناتها من قبل المديرين (المهتممين) في مصالحهم الخاصة، وهذا يشوه سمعة المدارس الدينية والقائمين بأمرها.

١٢- الظروف المعيشية الصعبة للمدرسين:

كما أشرنا قبل قليل فإن المدرس في المدارس الدينية يقوم بعمل كبير وضخم وشاق جداً؛ فهو يدرس يومياً أكثر من ثماني ساعات في بعض المدارس، وفي كثير من الأحيان يتولى شرح المتون الصعبة لطلاب ضعاف غير مؤهَّلين، لكنه يتقاضى في حدود (٢٠٠٠) روبية باكستانية في الشهر؛ أي ما يعادل ٣٥ دولاراً أمريكياً. وهذا المبلغ في حقيقة الأمر لا يكفي لمصاريف طعام طالب واحد فقط في سكن الجامعة، مع أن جميع المدرسين يعولون أسراً كبيرة، ولا يوجد أي نظام للزيادة في الراتب سنوياً وإن زادت الأسعار أضعافاً كثيرة، بل يكون المدرس مهدَّداً بالفصل من المدرسة والاستغناء عن خدماته في أية لحظة؛ لأن القرار هو قرار فرد واحد من غير تقيُّد بلائحة أو قانون، وهذا يؤثر بلا شك في مستوى التفكير لدى المدرسين وإنتاجهم والمستوى التعليمي للطلاب.

مشكلات المدارس من وجهة نظر الحكومة وحلها:

عندما تولت حكومة الجنرال برويز مشرف زمام الأمور في باكستان في ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٩م كان أمامه نموذج كمال أتاتورك أبي التركية الحديثة بين نماذج أخرى كثيرة، فاختار أن يتبع النهج الأتاتوركي لإقامة «مجتمع مستنير» في

باكستان. وقد صرّح علانية في بعض مقابلاته بأن كمال أتاتورك هو قدوته في حياته، وأنه يعده الشخصية المثالية، والسبب في ذلك دراسته الأولى في تركيا؛ فقد درس الثانوية في تركيا في صغره عندما كان أبوه يعمل في السفارة الباكستانية في تركيا، وهو حتى الآن يتقن اللغة التركية، ومن ثم كان من أهم ما لفت نظره النظام التعليمي، وبخاصة المدارس الدينية ومشكلاتها، فشكَّل مجلس الأمن القومي الباكستاني ـ الذي استحدثه مشرف في البلاد على غرار مجلس الأمن القومي بتركيا والولايات المتحدة الأمريكية ـ لجنةً لمراجعة أحوال المدارس الدينية، وقرَّر المجلس أن هدف هذه اللجنة وغرضها هو «تحسين ظروفها وإيجاد طرق لدمج النظام التعليمي الديني والمدارس الدينية في النظام التعليمي العام من غير تعرُّض لاستقلالية المدارس الدينية في قراراتها».

ولأن مشكلة المدارس الدينية كانت تتلخص ـ في نظر الحكومة إذ ذاك ـ في انفصال نظام التعليم الديني عن نظام التعليم العام كان الحل الذي اقترحوه هو إنشاء مؤسسة حكومية تسمى «الهيئة التعليمية للإشراف على المدارس الدينية» (Madrasah Educational Board) تتولى الإشراف على المدارس، وهذه المؤسسة الحكومية تتولى كذلك وضع المنهج الدراسي للمدارس، وتسعى إلى حل مشكلاتها ما ذكر منها هنا وما لم يُذكر. وبناءً على توصيات تلك اللجنة أنشئت المؤسسة المذكورة، ووافق مجلس الوزراء الباكستاني في ٢١ مارس ٢٠٠١م على إنشاء ثلاث مدارس نموذجية في المدن الثلاث التالية: «سكر» و«كراتشي» و«إسلام آباد»، وقررت أن تكون هذه المدارس الثلاث تابعة لتلك الهيئة.

وأُعدَّ منهج دراسي لتلك المدارس يشتمل ـ إضافةً إلى العلوم الدينية ـ على العلوم العصرية؛ مثل اللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافية والرياضيات والعلوم، من المرحلة الابتدائية، وقرّر فيه تدريس علوم الكمبيوتر والاقتصاد والعلوم السياسية والدراسات الباكستانية في المراحل المتأخرة. وحددت الدولة لهذه المهمة ميزانية،

وبدأت عملها بالفعل.

وكانت الحكومة الباكستانية تريد أن تكون هذه المدارس بعيدة عن جميع أنواع التعصب المذهبي والديني، وأن يكون منهجها الدراسي مشتملاً على العلوم العصرية إلى جانب العلوم الدينية؛ لتقدِّمها كنماذج تقتدي بها باقي المدارس الدينية. إلى هنا كانت الخطة الحكومية إيجابية لو تركت المدارس مستقلة في قرارها ولم تجبر على التبعية للجهة التي أنشأتها الحكومة وهي تتبعها في كل صغيرة وكبيرة، أعني «الهيئة التعليمية للإشراف على المدارس الدينية» (Madrasah Educational Board)، لكن الوضع تغيَّر بعد ذلك إلى حدٍّ كبير؛ فإنه لما وقعت حوادث الحادي عشر من سبتمبر، وقررت الحكومة الباكستانية تغيير سياستها تجاه حكومة طالبان في أفغانستان، وقررت المشاركة في الحرب الأمريكية على «الإرهاب»؛ تغيرت سياستها حول المدارس الدينية، وبدأت تستجيب للضغوط الأمريكية والغربية التي مورست عليها حول المدارس الدينية لإرضائها. واستجابةً لتلك الضغوط طرحت الحكومة مشروع قانون مكوَّناً من (٢٥ مادة) للنقاش العام في ١٩ يونيو ٢٠٠٢م سمي (قانون التسجيل الطوعي للمدارس الدينية لعام ٢٠٠٢م)، وعدَّ العلماء إصدار القانون المذكور مظهراً من مظاهر التحول الكبير الذي طرأ على سياسة حكومة الجنرال مشرف، ومن مواد القانون المذكور ما يلي:

١- تطبيق التسجيل الطوعي: فأيّ شخص يَرْغب في تسجيل مدرسة تحت هذا النظام يُقدّم طلباً إلى الهيئة التعليمية للإشراف على المدارس الدينية (Madrasah Educational Board)، ويملأ الاستمارة ويقدمها للهيئة مصحوبة بالبيانات التالية:

(أ) التعريف الكامل بالمدرسة.

(ب) عدد الطلاب المسجّلين في المدرسة سواء كانوا بصفة دائمة أو مسجلين فيها لبعض الوقت.

(ج) التعريف الكامل بالأساتذة والمدرسين في المدرسة، وأن يتضمن ذلك

مؤهلاتهم العلمية وبياناً بالرواتب التي تُدفع لهم.

(د) وصف مختصر للبرامج التي تعرضها المدرسة لطلابها.

(هـ) ذكر أيّ تدريب مهني أو تقني أو غيره يُقدَّم للطلاب في المدرسة.

(و) الشهادة النهائية التي تمنحها المدرسة.

(ز) مصادر دخل المدرسة.

(ح) مقدار المساعدة التي تتلقاها المدرسة من الحكومة أو من أيّ مصدر آخر.

(ط) تخمين مقدار النفقات والمصروفات السنوية.

(ي) تفاصيل الممتلكات التي تعود إلى المدرسة.

(ك) الممولون الرئيسون للمدرسة.

(ل) هل المدرسة ملحقة بأيّ جامعة أو مؤسسة علمية؟

(م) هل يدرس طلاب أجانب في المدرسة؟ إذا كان الأمر كذلك يجب توفير بياناتهم الكاملة، وأن يتضمن ذلك نسخ شهادات عدم الممانعة (NOCS) الصادرة لهم من قِبل حكوماتهم والتأشيرات التي دخلوا إلى باكستان بموجبها.

(ن) هل يدرّس أساتذة أجانب في المدرسة؟ وإذا كان الأمر كذلك يجب توفير بياناتهم الكاملة، وأن يتضمن ذلك نسخ التأشيرات الصادرة لهم من قبل الحكومة الباكستانية.

٢- تتحقق الهيئة التعليمية للإشراف على المدارس الدينية (Madrasah Educational Board) من الأمور التالية قبل منح وثيقة التسجيل للمدرسة:

(أ) أن الأساتذة في المدرسة مؤهَّلون تأهيلاً جيداً، ويتقاضون راتباً جيداً يكفي لحاجاتهم.

(ب) أن المدرسة تملك مباني تكفي لحاجاتها، وأن أصول النظافة تُراعى فيها.

(ج) أن المدرسة لا تُشجِّع جوَّ المجابهة الدينية أو التعصب الطائفي أو نشر الكراهية والمعارضة ضد الآخرين.

(د) أن المدرسة لن تعدّ قوة عسكرية أو شبه عسكرية، ولا تسمح باستعمال أيّ نوع من الأسلحة أو الذخيرة أو الأجهزة الأخرى لهذا الغرض.

(هـ) أن إدارة المدرسة لا تسمح للأطفال بالاستجداء وجمع التبرعات والزكوات والصدقات بأيّ أسلوب أو أية طريقة.

(و) أن الإدارة تضمن أنّ القيم الأخلاقية للإسلام تُطبق في المدرسة.

٣- المطلوب من المدارس المسجّلة أن تتبع نظاماً مالياً دقيقاً، وأن تحتفظ بالسجلات والسندات، وأن يتم تدقيقها من قِبَل مؤسسات تدقيق الحسابات المعتمدة لدى الحكومة المركزية، وأن يكون للهيئة التعليمية للإشراف على المدارس الدينية (Madrasah Educational Board) الحق في مراجعة الحسابات التفصيلية للمدرسة في أي وقت أرادت للتأكد من صحتها.

٤- قبول الطلاب الأجانب في المدارس: لا يقبل طالب أجنبي في أية مدرسة دينية ما لم تتوفر فيه الشروط التالية:

(أ) أن يكون عمره ١٨ سنة على الأقل.

(ب) أن يكون قد حصل على شهادة عدم الممانعة (NOCS) من حكومته على متابعة الدراسة في مدرسة باكستانية.

(ج) أن تكون بحوزته تأشيرة صحيحة صدرت من قبل السفارة الباكستانية في بلده، وأن يكون قد تعهّد بالعودة إلى بلاده فور إكمال المرحلة الدراسية أو انتهاء تأشيرة دراسته إن لم تمدد، وأن أي طالب أجنبي يدرس حالياً في مدرسة باكستانية يفشل في تحقيق الشروط المذكورة خلال ثلاثة أشهر سيُنفى من باكستان.

٥- لا يحق لمدرسة مسجّلة أن تتسلم تبرعاً أو مساعدة من أيّ بلد أجنبي أو مؤسسة أو من متبرع فردي أو رسمي إلا بعد أخذ الإذن من الحكومة المركزية(٥٧).

إلا أن هذه المحاولات الحكومية لاحتواء المدارس الدينية لم تحْظَ بالقبول لدى أصحاب الشأن في المدارس الدينية، ففشل مشروع المدارس النموذجية إلى حد

كبير، ومسوَّدة قانون التسجيل ما زالت تنتظر موافقة العلماء، وقد حدَّدت الحكومة أجلاً نهائياً أكثر من مرة، لكن المدارس لم تستجب لطلباتها؛ لأن المدارس الدينية تظن أنها مؤامرة ضدها؛ إذ تشتمل - في نظرها - على مواد ستتخذها الحكومة ذريعة لفتح أبواب التدخل الحكومي في شؤونها الإدارية والمالية والتعليمية، ومن المعلوم للجميع أن المدارس الدينية حساسة جداً تجاه التدخل الحكومي.

ويرى القائمون بأمر المدارس الدينية والأحزاب الإسلامية - إلى جانب ذلك - أن الحكومة الباكستانية أقدمت على هذه الخطوة نتيجة الضغوط الأمريكية والغربية عليها، وأنها تحاول أن تفتح المجال لنفسها للتدخل في شؤون المدارس، وأنها ستتخذ القانون المذكور ذريعة لتغيير مناهجها الدراسية لتخفيف العلوم الشرعية منها وتفريغها بذلك من المضمون والمحتوى.

ويبدي القائمون على المدارس الدينية تخوُّفاً من أن تُخضِع الحكومة المدارس الدينية لسيطرتها عن طريق الضغط على الجهات والأشخاص التي تمولها عن طريق إجبار المدارس الدينية على توفير قوائم بأسماء الجهات والشخصيات التي تمولها بمقتضى «قانون التسجيل الطوعي»، وقد أبدى رؤساء اتحادات المدارس الدينية هذه التخوفات أكثر من مرة أمام وسائل الإعلام في المؤتمرات الصحفية.

ومع كل ما تقدمه حكومة الجنرال برويز مشرف من التنازلات والضغوط على المدارس الدينية والتضييق عليها تتهم الجهات الغربية الحكومة الباكستانية بالتساهل مع المدارس الدينية، لهذا تبدو الحكومة الباكستانية في مأزق حقيقي؛ لأنها دخلت في مشكلات مع المدارس الدينية ومع الطبقة المتدينة من الشعب ومع ذلك لم تتمكن من أن تطمئن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية؛ فقد صرح عدد من المسؤولين الأوروبيين وكتب باحثوهم في شأن هذا «التساهل»؛ فورد في تقرير مؤسسة (ICG) مثلاً أن حكومة الجنرال برويز مشرف تعهدت مثل الحكومات الباكستانية السابقة بتغيير نظام المدارس الدينية وإلحاقها بالنظام

التعليمي العام بعد تحالف الحكومة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، لكن التعهدات المذكورة لم تدعمها إجراءات حاسمة، ولا تخطيط لإعادة ترتيب نظام المدارس الدينية وفق جدول زمني محدَّد(٥٨).

ويضيف التقرير: «ينظر العلماء والمراقبون المستقلون إلى خطط الحكومة الباكستانية الحالية على أنها إجراءات تهدف إلى تخفيف الضغوط العالمية، ولا يظهر التغيير الحقيقي في سياستها، سوى أنها ترغب في استمرار التحالف العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الحفاظ على علاقة الأخذ والعطاء مع طبقة رجال الدين الباكستانيين (العلماء)»(٥٩).

والحقيقة أن الدول الغربية تحاول بمثل هذه التصريحات والكتابات أن تضغط على الحكومة الباكستانية للقضاء على المدارس الدينية، لكن لا يمكن للحكومة أن تفكر في اتخاذ هذا القرار المتهوِّر؛ لأنها تعترف بأن المدارس الدينية تقدم خدمات جليلة في مجال التعليم ومحو الأمية؛ فإنها تستوعب (١٫٧) مليون طالب من أبناء أفقر طبقات المجتمع، وهو عدد ضخم لا يسهل استيعابه في المؤسسات التعليمية الرسمية، ويمكن لأي عاقل أن يقدر النتائج المدمرة لحرمان هؤلاء من التعليم؛ فإنهم سيصبحون عناصر مخربة وهدّامة للمجتمع.

ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة تقدر حساسية هذا الموضوع، وأنه سيثير الشعب ضدها، ومن هنا يتوقع المحللون أن الزوبعة الحالية ضد المدارس الدينية ستنتهي من غير أن تترك تأثيراً يُذكر، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة هو: هل الوضع الحالي للمدارس الدينية مطمئِن ويجب أن تُترك على حالها، أم أنها بحاجة إلى الإصلاح والتغيير بعيداً عن التدخل الحكومي؟

لا شك أن الوضع الحالي للمدارس الدينية ليس مقنعاً، بل يحتاج إلى التغيير نحو الأفضل؛ لأن المدارس الدينية تعاني من مشكلات عديدة ومتنوعة، وبخاصة تلك المشكلات التي تتطلب حلاً جذرياً. فالمدارس لا تقدم للمجتمع الفردَ الذي

يتطلبه العصر الحاضر، فيكون عالماً بدينه بصيراً بدنياه ليتمكن من قيادة المجتمع نحو دين الله في جميع نواحي الحياة. والسبب في ذلك أن المدارس الدينية تفكر بالطريقة نفسها التي كانت تفكر بها في عهد الاستعمار الإنجليزي؛ فإنها نشأت أول ما نشأت - كما ظهر من الخلفية التاريخية في الفصل الأول - لأجل الحفاظ على التدين العام في المجتمع والنظام التعليمي الشرقي والإسلامي الذي كان معرَّضاً للخطر من قِبَل الإنجليز. ولا يصح أن تبقى الظروف التي نشأت فيها المدارس الدينية مجسَّدة في أذهان القائمين على المدارس الدينية، ويبقى هدفها اليوم منحصراً فيما كانت تهدف إليه حينذاك. ومن هنا كان من الواجب أن تطوِّر المدارس الدينية أهدافها، وأن تهدف - إلى جانب نشر التدين العام والاهتمام بنشر العلوم الإسلامية والحفاظ عليها - إلى إعداد الرجال المؤهَّلين في مختلف مجالات الحياة؛ ليقودوا المجتمع نحو دين الله وتطبيقه في الواقع المعيش في مجال الاقتصاد والسياسة والإعلام والقانون والتعليم والتجارة وغيرها، وذلك بتقديم متخرجين مؤهلين للقبول في مختلف التخصصات التي تعرضها الجامعات التابعة للنظام التعليمي العام بعد إجراء التعديلات على أنظمة تلك الجامعات نفسها ومناهجها ومستواها العلمي حتى تكون مؤهَّلة لاستيعاب المتخرجين في المدارس.

الفصل الخامس
الشُّبه المثارة حول المدارس الدينية

أُثيرت شُبهات عديدة ومتنوعة ضد المدارس الدينية، وأراد خصوم هذه المدارس ضربها من هذا الباب، فمنها الشبهات التي أثيرت حول تمويلها من قِبَل الحكومات والدول الإسلامية، ومنها شبهات حول دورها في الأعمال المسلحة، أو الإرهابية على حدٍّ وصفهم.

الشُّبهة الأولى: التمويل الخارجي

القضية الأولى التي كثر حولها كلام خصوم المدارس الدينية هي قضية التمويل؛ فقد أثاروا حوله ضجة كبيرة، وتحدثوا عن المساعدات المالية التي تُضَخ للمدارس الدينية من قِبَل الدول الإسلامية والعربية، وتحدثوا عن المساعدات الحكومية لها؛ فقد كتب عدد كبير من الكتّاب الأجانب والكتّاب الباكستانيين أن المدارس الدينية تتلقى الدعم من الدول العربية الخليجية عموماً، ومن المملكة العربية السعودية وإيران خصوصاً(٦٠)، وذكروا في هذا الصدد ليبيا ومصر وسورية وغيرها من الدول؛ فقد قال أحد موظفي البنك الدولي ووزير سابق في إحدى الحكومات الباكستانية شاهد جاويد بركي: «إن المدارس الدينية تموَّل من الخارج، ويجب أن يقال للسعودية إن كانت تريد أن تقدِّم مبلغاً للتعليم في باكستان فلتدفعه للتعليم في المجالات الأخرى دون المدارس الدينية»(٦١).

لكن الذي يعرف هذه المدارس ونظام تمويلها يدرك أن هذه التهم غير حقيقية، وبخاصة بالنسبة للمدارس التابعة للاتجاهات السنية من الديوبنديين والبريلويين والجماعة الإسلامية والسلفيين. وحتى المدارس التابعة للشيعة لا توجد شواهد بخصوص مساعدات الحكومة الإيرانية لمدارس الشيعة في باكستان. ولتوضيح هذا الموضوع نلقي نظرة على نظام تمويل هذه المدارس.

نظام تمويل المدارس الدينية:

إن نجاح المدارس الدينية وسر بقائها ـ مع الحرب الشعواء التي كانت تشنُّها الحكومة الإنجليزية عليها في الهند قبل استقلال الهند وتقسيمها إلى دولتين مستقلتين ـ يكمن في أنها لم تكن تعتمد في تمويلها على المساعدات الرسمية، ولا تنتظر أن يأتيها من خارج الحدود تمويل تعيش به.

والأمر الآخر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن المدارس الدينية لا تحتاج في عملها إلى أموال كثيرة وميزانيات ضخمة مثل المؤسسات التعليمية الحديثة؛ لأن الدارسين في هذه المدارس بعيدون عن الكماليات، ويكتفون بالضروريات فقط، والمدرسون والأساتذة الكبار يكتفون براتب ضئيل قد لا يكفي لضروريات الحياة، ومن هنا لا تحتاج إلى أموال كثيرة يصعب على القائمين بأمر المدارس الدينية جمعها.

وإذا نظرنا إلى المساعدات التي جمعتها إحدى المدارس الدينية خلال سنة دراسية كاملة انتهت في ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٥م وتفاصيل النفقات للفترة نفسها يمكن تكوين فكرة عامة عن وجوه الدخل ووجوه المصروفات والنفقات للمدارس الدينية الأخرى؛ لأن الحال متقاربة والفروق بين المدارس ضئيلة. هذه المدرسة تسمى مدرسة (جامع العلوم)، وتقع في مدينة ملتان بإقليم بنجاب، ويدرس فيها ٣٢٠ طالباً يسكنون في السكن الداخلي، وتتحمل المدرسة جميع المصاريف والنفقات لهؤلاء الطلاب، ويدرس فيها الطلاب العلوم الشرعية إلى جانب العلوم العصرية، ويدرّس فيها ٢٣ أستاذاً متخصصاً في العلوم الشرعية والعلوم العصرية أغلبهم يحملون شهادة الماجستير.

تفصيل المساعدات والتبرعات التي جمعتها المدرسة المذكورة وتفاصيل نفقاتها كالتالي:

وجه الدخل وجهته	المبلغ سنوياً بالروبية الباكستانية	بنود المصروفات	المبلغ سنوياً بالروبية الباكستانية
التبرعات	٩٥٣٤٨٣	رواتب الأساتذة والموظفين	١٧٠٣٥١٩
الزكاة	١٩٣١٩٨٧	مصروفات جمع جلود الأضاحي	١٨٧٤٨
العشر	٥٠٣٧١٠	حفل التخرج	٢٥٦١٥
الصدقات	١٤٥٨٧٤٧	نفقات طعام الطلاب	١٦٤٥٠٦٦
صدقة الفطر	٩٢٤١٤	مصروفات جمع القمح	٩٠٦١٧
جلود الأضاحي	٣٢١٥١٥	صيانة السيارة ووقودها	١١٧١٥٦
إفطار الصائم	١٦٢٠١٦	مصروفات الغاز	٦٠٢٠
		مصروفات الكهرباء	٣٦٥٦٦٠
		مصروفات التليفون	٣٢٤٧٩
		مصروفات الدراجة النارية	٣٢٤٩٠
		صيانة المباني	٩١١٤٤
		القرطاسية	١١٢٠٧
		الدعاية والإعلان	١٠٤٥٦
		شراء الجرائد اليومية	١٣٣٤٢
		مصروفات السفر	٢٨٦٢٨
		مصروفات العلاج والمساعدات الطبية	٣٧٣٣٦
		مصروفات البريد	٧٤٤٩
		رسوم شركة التدقيق والمحاسبة	٤٥٠٠
		رسوم اشتراك المدرسة	١٠٠٠
		منح وجوائز للطلاب	٢٨٦٥٢
		قيمة الأشياء التالفة	٦٣١٧٩٧
		مصروفات الامتحانات	٧٦٤٢
		مصروفات إصدار المجلة	١٥٦٣٥
		رسوم البنك	٢٩٣١
		مصروفات البستنة	١٠٩٠٠
		مصروفات الألعاب	٢٠٠
		إفطار لصائم	١٦٢٠١٦
مجموع الدخل	٥٤٢٣٨٧٢	مجموع النفقات والمصروفات	٥١٠٢٠٠٥
المبلغ المتبقى في حساب المدرسة	٣٢١٨٦٧		

ويجب أن ننوّه هنا إلى أن هذه المدرسة تعد من أرقى المدارس من ناحية التسهيلات ومن ناحية الغذاء والطعام والسكن الذي توفره للطلاب، وتوفر المدرسة كذلك فرصاً لأنشطة متنوعة من الألعاب ودراسة الكمبيوتر وغيرهما أيضاً، ولذلك تجد لديها تنوعاً في بنود النفقات والمصروفات.

ويدرّس في مدرسة (جامع العلوم) بـ(ملتان) مجموعة كبيرة من خريجي الجامعات الحكومية، فيدرّسون الموادَّ العصرية، ومع ذلك لو ألقينا نظرة على المصاريف لوجدنا أن أكبر بنود المصاريف هو بند الرواتب وبند نفقات الطعام؛ فقد صرفت المدرسة المذكورة (١٧٠٣٥١٩) روبية باكستانية على رواتب ٢٣ مدرساً و(١٢) موظفاً في سنة واحدة، ومعنى ذلك أن معدل راتب الشخص الواحد كان في الشهر الواحد ما يقرب من (٤٠٥٥) روبية باكستانية؛ أي ما يعادل (٦٠) دولاراً أمريكياً فقط، وهذا مبلغ زهيد جداً لا يكفي بحال من الأحوال لحاجات أسرة متوسطة الحجم في الظروف المعيشية الحالية لباكستان، والمدرس أو المحاضر المبتدئ يتقاضى في المدارس والجامعات الحكومية خمسة أضعاف أو ستة أضعاف هذا الراتب مع البدلات المختلفة.

وقد أنفقت المدرسة المذكورة كذلك على طعام (٣٢٠) طالباً يسكنون في السكن الداخلي (١٦٤٥٠٦٦) روبية باكستانية، وهذا يعني أن نفقات الطالب الواحد من الطعام في الشهر الواحد نحو (٥١٥) روبية؛ أي ما يعادل (٨) دولارات فقط، وهذا إذا قسمنا المبلغ المذكور على عشرة أشهر؛ لأن المدرسة تبقى معطلة لمدة شهرين في السنة تقريباً.

من أين تجمع المدارس الدينية مصاريفها؟

هذه المدارس في الغالب - كما أشرنا قبل قليل - تعتمد على المساعدات الشعبية، وكان عدد كبير منها قبل الاستعمار البريطاني يعتمد على الأملاك الوقفية، لكن الاستعمار البريطاني قضى على الأملاك الوقفية للمدارس الدينية ولمؤسسات

التعليم الديني بوسائل مختلفة، وذلك للقضاء على هذه المدارس وإبقائها فقيرة وغير قادرة على الاستمرار، ومن هنا بدأت المدارس تسيِّر أمورها بالأموال التي يتبرع بها المحسنون لها، وجمع الصدقات التي يتصدق بها المسلمون، واستمرت الحال على المنوال نفسه بعد انفصال باكستان.

لكن السؤال الذي يتطلب الإجابة هنا هو: كيف تحصل المدارس على هذه التبرعات والمساعدات؟ وللإجابة عن هذا أقول: تحصل هذه المدارس على تبرعات المسلمين وتجمع صدقاتهم وزكاة أموالهم في الغالب عن طريق جهاز في أغلب المدارس الكبيرة يسمى (الجهاز المالي)، فيقوم هذا الجهاز بجمع التبرعات من المصادر الرئيسة التالية:

١ ـ مساعدات الحكومة الباكستانية:

لقد سنَّ الجنرال محمد ضياء الحق في عهد حكومته قوانين تسمح له بجمع زكاة أموال المسلمين المدخَّرة في البنوك الباكستانية، وكان من وجوه مصاريف هذه الأموال المدارس الدينية، لكن هذه المدارس ـ كما قلنا ـ لا تعتمد على التمويل الرسمي، بل تعد ذلك مخالفاً لطبيعتها، وتعده وسيلة لفتح باب التدخل الحكومي في شؤونها، ومن هنا ظل دور هذه المساعدات ضئيلاً، ولم يكن يشكِّل نسبة كبيرة من دخلها، كما لم يكن يخفِّف عنها العبء. وأكبر مبلغ خصَّصته الحكومة الباكستانية في ميزانيتها السنوية للمدارس الدينية كان في عام ٢٠٠١م ـ ٢٠٠٢م، ومقداره (١٦٥٤٠٠٠) روبية باكستانية؛ أي ما يعادل (٢٧٥٦٦) دولاراً أمريكياً. ولو وزِّع هذا المبلغ على مجموع عدد الطلاب الدارسين بالمدارس الدينية، ويتراوح عددهم من ١,٥ مليون إلى ١,٧ مليون طالب، لكان نصيب الواحد منهم روبية واحدة في السنة كلها، وهذا المبلغ الذي تخصِّصه الحكومة سنوياً لجميع المدارس التي يتراوح عددها من ١٢ ألفاً إلى ١٣ ألف مدرسة هو أقل بكثير من ميزانية مدرسة ثانوية حكومية واحدة في عام. ألا تستحق هذه المدارس

أن تنفق عليها الحكومة مما تجمعه من ضرائب من الشعب؟! لكن بدل أن تهيئ الحكومة لها الإمكانات من غير أن تؤثر في استقلاليتها تحاول أن تحرمها من مصادر تمويلها الحالية ليؤدي ذلك بالتالي إلى إغلاقها.

٢ ـ التبرعات الشعبية من داخل باكستان:

المصدر الآخر لميزانية المدارس الدينية في باكستان يتمثل في التبرعات الشعبية من داخل باكستان؛ فإن كل مدرسة من المدارس الكبيرة لها دائرة تأثير تشتمل على المتخرجين فيها وأقاربهم، إذ يتبرع هؤلاء ـ وخصوصاً المشتغلين منهم في مجال التجارة ـ للمدارس ببعض أموالهم، ويحتفظ الجهاز المالي للمدرسة بقائمة بأسماء المتبرعين لها. وفي نهاية كل سنة دراسية تطبع كل مدرسة مطوية تشتمل على الأنشطة البارزة للمدرسة طوال السنة الدراسية، إلى جانب ملخص تدقيق الحسابات من قبل جهة معتمدة، وتخرج وفود عديدة لجمع التبرعات، وتوزّع هذه المنشورات على المتبرعين في موسم جمع التبرعات والصدقات وزكاة الأموال، وهو شهر رمضان المبارك.

وفي الأغلب تستكمل المدارس الكبيرة ميزانياتها قبل بدء السنة الدراسية، وفي كثير من الأحيان يأتي الناس بالتبرعات إلى المدرسة ويسلمونها إلى الجهاز المالي.

وتعد جلود الأضاحي مصدراً آخر مهماً من مصادر ميزانية المدارس الدينية. كما بدأت المدارس الكبيرة في جمع عشر القمح والغلات الأخرى مثل الأرز والعدس، وهذا يخفف عنها فاتورة نفقات الطعام كثيراً.

٣ ـ التبرعات الشعبية للباكستانيين المقيمين في الخارج:

عندما كثرت المدارس وكانت كلها تموّل بالتبرعات الشعبية من داخل باكستان شعر القائمون على أمرها والمشرفون عليها أن التبرعات الداخلية لم تعد كافية لتلبي حاجات المدارس، ومن هنا بدؤوا يبحثون عن مصادر أخرى لاستكمال ميزانياتها، فاهتدوا إلى تجمعات الباكستانيين خارج باكستان، وبخاصة بعد عام

١٩٧٢م عندما توزع الباكستانيون في دول العالم لكسب لقمة العيش، وأول ما توجه إليه المشرفون على المدارس من الدول كانت دول الخليج العربية؛ لكبر التجمعات الباكستانية فيها، ثم توجهوا منذ عدة سنوات إلى الرعايا الباكستانيين المقيمين في الدول الأوروبية، وبخاصة بعد التضييق الذي يمارس ضد المدارس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وقد أمكن ذلك بعد استقرار مجموعة كبيرة من المتخرجين في هذه المدارس في تلك الدول.

٤ ـ التبرعات الشعبية لغير الباكستانيين:

لا شك أن بعض المدارس الدينية بدأت تبحث عن مصادر أخرى غير الجهات والشخصيات الباكستانية، وهذه الجهات هي جهات شعبية في الدول الإسلامية، وبخاصة في دول الخليج؛ فإن مؤسسات العمل الخيري الإسلامي تعدُّ المدارس الدينية التي يتعلم فيها أبناء الفقراء واليتامى من أحسن وجوه صرف صدقات المسلمين وزكاة أموالهم وتبرعاتهم، ومن هنا استفادت بعض المدارس ـ وهي قليلة جداً ـ من هذا المصدر قبل التضييق على العمل الخيري الإسلامي وإغلاق مكاتب مؤسساته في باكستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وكانت أكثر المدارس استفادة من هذه المؤسسات هي مدارس الاتجاه السلفي، ومع ذلك لا أعرف مدرسة واحدة اعتمدت بصورة كاملة على مساعدات المؤسسات الخيرية من خارج باكستان.

٥ ـ رسوم الدراسة:

المصدر الآخر لبعض المدارس الدينية الرسوم التي تجمعها من الطلاب الدارسين فيها؛ فإن أغلب المدارس الدينية لتعليم البنات ـ وبخاصة في المدن الكبيرة ـ بدأت تفرض الرسوم على الدارسات فيها، ومع ذلك فهناك إقبال كبير عليها، فقد تجد مدارس صغيرة في أماكن ضيقة يدرس فيها ما يقرب من سبعمائة أو ثمانمائة طالبة، والسبب في ذلك أن الشعب الباكستاني ـ وبخاصة الطبقتان المتوسطة

والفقيرة ـ يفضل أن تدرس بناته في المدارس الدينية بدل المدارس الحكومية المختلطة. أما مدارس البنين التي تأخذ الرسوم من الطلاب الدارسين فيها فعددها قليل جداً بالنسبة إلى مدارس البنات المماثلة.

بعض سلبيات جمع التبرعات:

في أغلب الأحوال يتم جمع التبرعات من قبل المدارس الكبيرة بطريقة منظَّمة، فيتولى هذه المهمة قسم الشؤون المالية الذي يعمل فيه عدد من الموظفين المختصين، ويتقاضون نظير عملهم راتباً من المدرسة، ويتم جمع التبرعات من غير تجريح للمشاعر. لكن المشرفين على بعض المدارس الصغيرة وبعض الناس باسم المدارس يقومون بجمع التبرعات بطريقة التسوُّل في المساجد، وهذا يؤدي إلى الإساءة للعلم والعلماء والمدارس الدينية، وينظر بعض الناس إلى العلماء جميعاً ـ بسبب تصرُّفات هذه الفئة القليلة ـ على أنهم متسوِّلون، وهذا ينعكس في تعامل الناس مع العلماء والمرتبطين بالمدارس الدينية.

والأمر الآخر الذي يقع فيه المشرفون على بعض المدارس الدينية أنهم يصرفون الأموال والتبرعات التي يجمعونها في ما لا يصح صرفها فيه؛ فأحياناً تجد أن مدير المدرسة يعيش حياة ترف ويستخدم موديلات السيارات الأحدث، ومع أن هذا الصنف من المشرفين على المدارس عددهم قليل لكنهم يسيؤون إلى المدارس الدينية كلها.

والأمر الذي تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص هو أن المدارس الدينية بدأت تقبل التبرعات من بعض الجهات والشخصيات التي قد تكون سمعتها سيئة في المجتمع لأمر أو لآخر، والمدارس مضطرة إلى ذلك؛ لأن نفقاتها قد ازدادت، ولم تعد تبرعات الصالحين والنزهاء تكفي لها، وبسبب ذلك زاد تأثير الشخصيات السيئة السمعة في بعض المدارس، وهذا بالتالي يؤدي إلى تشويه سمعة المدارس الدينية.

ومن الأمور المهمة في هذا الصدد أن الأساتذة والمدرسين في كثير من الأحيان

ينشغلون بجمع التبرعات، وهذا يؤدي إلى ضياع وقتهم الذي يجب أن يُصرف في إنتاج علمي أو تدريس، وفي الوقت نفسه يؤدي ذلك إلى أن ينظر المتبرعون أو أصحاب المال إليهم نظرة دونية، وهذه النظرة تنعكس بعد ذلك في تعاملهم مع المتدينين والقضايا المتعلقة بالتدين والدين بعامة.

الشُّبهة الثانية: المدارس الدينية و«الإرهاب»

تتهم الدول الغربية والكتّاب الغربيون المدارس الدينية بأن لها علاقة بالعنف والعمل المسلح، وأن الطلاب الدارسين في هذه المدارس لهم علاقة بالأعمال الإرهابية، وقد ظهرت هذه الاتهامات بشدة بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والقضاء على نظام طالبان، وكتبت الصحف والمجلات مقالات كثيرة جداً في هذا الموضوع، ثم خفَّ الأمر. وبعد تفجيرات لندن في ٧/٧/٢٠٠٥م طفت المسألة فوق السطح مرة أخرى، وازدادت الكتابات حولها.

يرى الكتّاب الغربيون أن المدارس الدينية لم تكن توجد في المجتمع الباكستاني بالكثافة والقوة اللتين توجد بهما اليوم، والسبب في ذلك أن القوى الغربية ـ بمساعدة الحكومة الباكستانية والدول العربية ـ أرادت أن تستفيد من المدارس الدينية كأداة تخدم مصالحها حين كانت بحاجة إلى أن تجنِّد الشباب المسلم للجهاد في أفغانستان، وأن تشجع الناس على تأييد المجاهدين عن طريق الفتاوى والكتابات الدينية، فاختارت هذه القوى أن تلعب المدارس الدينية هذا الدور، وكا ت بعض المدارس توجد في باكستان قبل بدء الجهاد الأفغاني، وهي المدارس التابعة لجمعية علماء الإسلام بجناحيها (جناح المولوي فضل الرحمن، وجناح المولوي سميع الحق)، وأنشئت بعض المدارس الأخرى لأجل التدريب العسكري والقيام بالعمل المسلح؛ مثل مدارس رابطة المدارس الإسلامية التابعة للجماعة الإسلامية الباكستانية. وقد أدَّى النوعان المذكوران من المدارس دوراً مؤثراً في الجهاد الأفغاني؛ إذ أسهمت المدارس التابعة للجماعة الإسلامية في تعبئة الرأي

العام، وإعداد الأدبيات الجهادية، وتجنيد المجاهدين وتدريبهم على استعمال الأسلحة والقيام بالعمل المسلح، أما المدارس التابعة لجمعية علماء الإسلام فقد شاركت في الجهاد بتشجيع طلابها على المشاركة في القتال ضد الشيوعيين في أفغانستان، وقد أسهم طلاب المدارس الدينية في الجهاد الأفغاني إسهاماً فعالاً.

وعندما انتهى الجهاد الأفغاني ـ كما يرى الغربيون ـ توجَّه طلاب المدارس الدينية إلى الجهاد في مناطق أخرى، وبخاصة إلى منطقة كشمير التابعة للهند، وذلك بمساعدة الاستخبارات العسكرية الباكستانية. يقول أحد الكتَّاب في تقرير «مجموعة الأزمات الدولية»: «المدارس الجهادية خدمت الجيش الباكستاني خدمة مزدوجة؛ خدمته كأداة في السياسة المحلية، وخدمته كقاعدة نشطة وقوية لسياساته الدفاعية عموماً، وبشكل خاص ضد الهند؛ فإن الجهاد في كشمير بدأ بعد انتهاء الجهاد في أفغانستان مباشرة»(٦٢).

وتقول الجهات الغربية: ثم شارك طلاب المدارس الدينية التابعة لجمعية علماء الإسلام بشقيها، وخصوصاً الطلاب المتخرجين في الجامعة الحقانية التابعة للشيخ سميع الحق؛ أمير جناح من جمعية علماء الإسلام، في إنشاء حركة طالبان؛ لأن أغلب قيادات حركة طالبان كانوا من خريجي الجامعة الحقانية والمدارس التابعة لها، وشاركوا في المعارك التي خاضتها طالبان ضد قوات التحالف الشمالي.

ويرى هؤلاء الكتَّاب أن هذه المدارس الجهادية ما زالت تشجع المجندين ـ حتى بعد سقوط حكومة طالبان ـ للمشاركة في الجهاد الجديد ضد الأهداف الجديدة؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والهند وغيرها، ويشارك طلابها في العمليات المسلحة ضد الأهداف المدنية في كل أنحاء العالم(٦٣).

هل شاركت المدارس الباكستانية في الجهاد الأفغاني؟

مع الإقرار بأن الجهاد من ثوابت الدين بالضرورة إلا أن المدارس الدينية الباكستانية كانت بعيدة كل البعد عن الأنشطة الجهادية في أفغانستان أثناء الغزو

السوفيتي، وكل الادعاءات العريضة التي أوردها تقرير «مجموعة الأزمات الدولية» وتقارير المؤسسات الأخرى، وما ورد في كتابات الغربيين والشرقيين عن المدارس الدينية من أن بعضها أنشئ للتدريب العسكري والتدريب على استعمال السلاح، وأن بعضها كان يشارك في دعم الجهاد عن طريق تشجيع طلاب هذه المدارس على المشاركة في القتال ضد القوات السوفيتية الغازية، وأن بعض المدارس قامت بإنتاج أدبيات تشجع على الجهاد؛ كل هذه الادعاءات لا صلة لها بالواقع.

بل على العكس مما يزعمون كانت المدارس الدينية الباكستانية متهمة بالتقصير في أمر الجهاد ضد القوات السوفيتية في أفغانستان، وكان الشيخ الدكتور عبدالله عزام أيام عز الجهاد الأفغاني يشكو من قلة اهتمام المشايخ والمولوية وطلاب المدارس الدينية بالجهاد، ويشتكي وقوف أمير جمعية علماء الإسلام بجانب القوى المعادية للجهاد في تلك الفترة؛ مثل حزب الشعب الباكستاني وحزب بختونخوا التابع لولي خان الموالي للاتحاد السوفيتي في حينه(٦٤). فقد كان الشيخ عبد الله عزام يشكو من عدم اهتمام الشعب الباكستاني بالجهاد في أفغانستان، حتى إن الطلاب الأفغان ـ الذين كانوا يدرسون في المدارس الباكستانية ـ كانوا أقل رغبة في الجهاد من عامة أفراد الشعب الأفغاني، والدليل على ذلك أنه لم يكن لطلاب المدارس الدينية إلا جبهة مستقلة واحدة فقط أثناء فترة الجهاد، وهي جبهة الملا عبد الرازق (وهو غير عبد الرازق الذي كان وزير داخلية حكومة طالبان) في مديرية «معروف» بولاية قندهار، ولم أسمع عن غيرها لا في وقتها ولا بعد ذلك.

ولم يُسجَّل ولو مرة واحدة طوال فترة الجهاد ضد القوات السوفيتية ثم ضد حكومة نجيب الله الشيوعية في أفغانستان أن مدرسة دينية واحدة عطَّلت الدراسة يوماً واحداً، مع أن المجاهدين واجهتهم فترات حرجة جداً، وبخاصة أثناء المعارك الكبيرة التي كانوا يخوضونها ضد القوات السوفيتية على الحدود الباكستانية في مناطق (زواره، نازيان، سبينه شجه، وغيرها) في ولايات باكتيا وخوست وقندهار

وننجرها المتاخمة للحدود الباكستانية، وكان المجاهدون يحتاجون فيها لكل أنواع المساعدات، ولم تسجل وسائل الإعلام أي تحرُّك للمدارس الدينية في هذا الخصوص.

والمؤلِّف اطلع شخصياً على أحوال المدارس الدينية في مختلف المناطق الباكستانية من إقليم سرحد وبلوشستان وبنجاب وإقليم السند حتى كشمير أثناء فترة الجهاد في الثمانينيات من القرن الماضي، وبقي مرتبطاً ببعض تلك المدارس، فلم يجد لدى طلابها ولا مدرسيها أي اهتمام بالجهاد ولا المجاهدين، بل كانت تُتَّهم دائماً بالإهمال في أمر الجهاد.

ولو راجعت الأعداد القديمة الصادرة أيام الجهاد الأفغاني للمجلات التي تصدرها المدارس الدينية لوجدتها خالية من الاهتمام بأمر الجهاد في أفغانستان، بل لم تهتم المدارس الدينية بتأليف الكتب وإصدارها حول الجهاد وحول الفكر الشيوعي ولا الموضوعات الأخرى المرتبطة بالجهاد، فكيف يصح القول: إن هذه المدارس كانت تشجع طلابها على المشاركة في الجهاد، أو أنها كانت تسهم في إعداد أدبيات الجهاد؟!

نعم، لقد أنشأ بعض المتخرجين في المدارس الدينية بعض المنظمات الجهادية الصغيرة؛ مثل حركة الجهاد الإسلامي التي أنشأها سيف الله اختر وعبد الصمد سيال، وهما خريجا الجامعة الإسلامية بنوري تاون كراتشي، ثم أنشأ أحد خريجي دار العلوم كراتشي الشيخ فضل الرحمن خليل منظمة جهادية أخرى سماها (حركة المجاهدين)، ثم ضُمَّت الجماعتان المذكورتان في جماعة واحدة عام ١٩٩٢م سميت «حركة الأنصار»، لكن المدارس الدينية لا علاقة لها بهذه المنظمات الجهادية بحال.

ويبدو أن سبب تقصير المرتبطين بالمدارس الدينية في أمر الجهاد - إلى جانب عدم وعي طلاب هذه المدارس ونقص الشعور بالمسؤولية لديهم - كان يكمن في أن المنظمات الجهادية الكبيرة والنشطة في الأغلب كانت تتبع الفكر الحركي الذي

كانت أغلب المدارس الدينية تعارضه، فلم تكن المدارس ولا الطلاب الدارسون فيها يرغبون في مساعدة هذه المنظمات الجهادية، ومن هنا نستطيع أن نقول بكل تأكيد: إن المدارس لم يكن لها أي دور في الجهاد الأفغاني قبل ظهور حركة طالبان.

إلى جانب ذلك، يخلو المنهج الدراسي المتَّبع في المدارس الدينية من المواد التي تشجع الناس على العمل المسلَّح وتحرض على الجهاد في سبيل الله؛ فإن طلاب المدارس الدينية لا يدرسون تاريخ الحركات الجهادية، ولا يدرسون الفكر الإسلامي المعاصر، ولا يدرسون فقه الجهاد بصورة مستقلة، ولا يطلعون على أوضاع المسلمين المضطهدين في عدة مناطق من العالم عن طريق مادة يدرسونها ولا عن طريق وسائل الإعلام التي لا تتوفر في أغلب المدارس الدينية.

وحتى الجهاد في كشمير ليس لطلاب المدارس الدينية دور فيه أبداً. نعم، شارك بعض المتخرجين في المدارس الدينية - مثل غيرهم من المتخرجين في المدارس الحكومية - في الجهاد في كشمير التي هي جزء من وطنهم - في رأيهم على الأقل - وشكَّلوا بعض المنظمات الجهادية؛ مثل «حركة الجهاد الإسلامي» و«حركة المجاهدين» بتشجيع من بعض الجهات التي أشار إليها تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ومع ذلك فإن عامة المشاركين في الجهاد الكشميري أيضاً من عامة الشعب الكشميري.

ولا شك أن طلاب بعض المدارس الدينية الباكستانية التابعة للاتجاه الديوبندي بتشجيع من بعض الجهات (الداخلية والخارجية) - التي تريد أن تضربها اليوم بما أوقعتها فيه - شاركوا في الحروب الداخلية بين الجهات الأفغانية؛ مثل: حركة «طالبان» والتحالف الشمالي «الجبهة الإسلامية المتحدة». وقد أشار المولوي سميع الحق - أمير جناحه من جمعية علماء الإسلام ومدير الجامعة الحقانية - إلى هذه الجهات في مقابلة له أجراها معه موفد مجموعة الأزمات الدولية في مارس ٢٠٠٢م

عندما قال : « We did not need the ISI; the ISI and the CIA needed us »(٦٥) « نحن لم نكن في حاجة إلى الاستخبارات الباكستانية، بل كانت الاستخبارات الباكستانية والاستخبارات الأمريكية في حاجة إلينا » .

ومن هنا كان الكثيرون يقولون : إن المدارس الدينية كانت غائبة عن الساحة الأفغانية في فترة الجهاد ضد القوات السوفيتية، وعندما جاءت الفتنة شاركت فيها بكل قوة .

الخاتمة

إن موضوع المدارس الدينية موضوع حسّاس جداً؛ لأنه مرتبط بالمشاعر الدينية من ناحية، ومن ناحية أخرى ربطته القوى العالمية والإقليمية بمشكلة الإرهاب. ومع حساسية الموضوع وخطورته تجد أنه لم يُعالج بطريقة موضوعية بعيدة عن التعصب لها أو ضدها في كثير من الكتابات التي تصدر في الصحف والجرائد العالمية والمحلية والكتابات التي تصدر بصورة مستقلة، وتجد أن كماً هائلاً من المعلومات الإعلامية يملأ الدنيا، والوصول إلى الحقيقة من بين هذا الكم الهائل من المادة الإعلامية أمر صعب جداً. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن كثير من الأسئلة المثارة حول هذه المدارس بناءً على معطيات الواقع، وتبين لنا الآتي:

١ـ المدارس الدينية الأهلية والرسمية ليست ظاهرة طارئة على المجتمع المسلم في شبه القارة الهندية، بل هي قديمة فيه قدم استقرار الإسلام في ذلك المجتمع؛ فإن من أوائل من أنشأ المدارس في الهند «الغزنويين»؛ ملوك غزنة، الذين استقر الإسلام في عهدهم في شبه القارة الهندية، مع أنها كانت قد فتحت قبل ذلك بفترة طويلة.

٢ـ السلطة السياسية والعلماء والشعب اهتموا بإنشاء المدارس الدينية وتطويرها والمحافظة عليها في كل العهود المتعاقبة وفي ظل كل الظروف طوال حياة المسلمين في شبه القارة الهندية، وكان من أزهى عصور هذا الاهتمام عصر المماليك والخلجيين وبني تغلق واللوديين والمغول.

٣ـ كانت المدارس الأهلية تلك تخرج العلماء والفنيين والخبراء في جميع المجالات التي كان المجتمع يحتاج إليها.

٤ـ بدأت الازدواجية في التعليم وتقسيمه إلى التعليم الديني والتعليم الدنيوي لأول مرة في المجتمع الهندي المسلم من قبل الاستعمار الإنجليزي أثناء احتلالهم شبه القارة الهندية؛ إذ أهملوا بل حاربوا نظام التعليم الشرقي عموماً والنظام التعليمي الديني الإسلامي خصوصاً، وأنشؤوا مؤسسات ومدارس للتعليم الدنيوي

العصري على أساس مختلف يفصل بين الدين والدنيا.

٥ـ عندما جعل الإنجليز نظام التعليم الدنيوي أو التعليم الإنجليزي بديلاً للتعليم الشرقي أو التعليم الديني، واستفادوا منه بوصفه وسيلة لتحقيق أهدافهم؛ انقسم الناس تجاه التعليم العصري إلى ثلاث فرق: فرقة رفضت التعليم العصري جملة وتفصيلاً وتحصنوا في مدارسهم حفاظاً على نظام التعليم الديني، وفرقة أخرى مالت إليه وقبلته بكل ما فيه من حسن وقبح، وفرقة ثالثة حاولت التقريب بين نظام التعليم العصري ونظام التعليم الديني. لكن الفرقة الأخيرة لم تنجح في محاولتها، وبقيت الحال بعد استقلال باكستان على ما كانت عليه قبل ذلك في عهد الإنجليز، ولم تحاول الحكومات المتعاقبة استيعاب المتخرجين في المدارس الدينية الأهلية في التعليم العام، وبذلك استمرت المشكلة التي أحدثها الإنجليز، بل توسعت الهوة بين نظام التعليم العصري العام والتعليم الديني.

٦ـ ورثت باكستان المدارس الدينية ومشكلاتها من الاحتلال الإنجليزي بعد استقلالها عام ١٩٤٧م؛ فالمدارس الدينية الأهلية ليست طارئة على المجتمع الباكستاني، بل كان للمدارس أثر في نشأة باكستان نفسها واستقرارها وتقدُّمها.

٧ـ كان عدد المدارس في باكستان قليلاً في بداية الأمر، وكلما انتشرت الصحوة الإسلامية ازداد عددها إلى أن وصل إلى نحو ثلاثة عشر ألف مدرسة صغيرة وكبيرة في عام ٢٠٠٥م.

٨ـ كان السبب في انتشار المدارس وكثرة عددها في جميع أنحاء باكستان، بل في جميع دول شبه القارة الهندية ودول جنوب شرق آسيا ودول جنوب آسيا، هو انتشار الصحوة الإسلامية في هذه المناطق من العالم الإسلامي في العقود الأخيرة، وليس السبب فيه رعاية الحكومات لها كما يظن البعض.

٩ـ تقوم المدارس الدينية بأعمال مهمة في المجتمع وتقدِّم خدمات كبيرة للشعب الباكستاني؛ إذ تقدم فيما تقدم خدمة التعليم المجاني لأكثر من ١,٧ مليون طالب

وطالبة من أبناء الطبقات الفقيرة للشعب الباكستاني الذين تعجز الحكومة الباكستانية عن توفير تلك الفرصة لهم، لكنها مع ذلك لا تؤدي الدور المطلوب منها بصورة كاملة.

١٠ـ التعديل الجوهري في المنهج الدراسي النظامي مثار جدل منذ فترة طويلة؛ إذ إن كثيراً من العلماء المشرفين على المدارس الدينية يعدون هذا النوع من التعديل محاولة للقضاء على المدارس الدينية نفسها، بينما يحاول المعارضون لوجود المدارس الدينية تفريغ هذه المدارس من المضمون عن طريق إجراء التعديل الجذري في المنهج الدراسي، في حين يرى فريق ثالث أن يُحافَظ على نظام المدارس الدينية مع إدخال مواد عصرية في المنهج الدراسي؛ ليكون المتخرج في المدارس الدينية عالماً بدينه بصيراً بدنياه، ويتبنى هذه الفكرة مجموعة من المشرفين على المدارس الدينية والمخلصين لها من المثقفين وأهل الخبرة في مجال التعليم.

١١ـ اتُّهمت المدارس الدينية بأنها تموَّل من قِبَل بعض الدول الإسلامية عموماً، والدول الخليجية خصوصاً، ولكن الذي يعرف نظام تمويل المدارس الدينية يدرك أنها تعتمد على التمويل الشعبي المحلي أساساً، والقائمون على المدارس الدينية يدركون أن هذه هي نقطة القوة في نظام المدارس الدينية؛ إذ لو كانت تعتمد على التمويل الحكومي أو التمويل الخارجي لتمكنت الحكومة الباكستانية من إغلاق هذه المدارس الدينية وتقليل عددها بقطع المساعدات الحكومية عنها وقطع طرق وصول التمويل الخارجي إليها كما قطعت على المنظمات الإرهابية. ونرى أن الحكومة الباكستانية ـ مع كل محاولاتها ـ فشلت فشلاً ذريعاً في الضغط على المدارس الدينية لترضخ لمطالبها المختلفة؛ لأن قرارها ليس بيد الحكومة، بل قرارها بيدها وبيد الشعب الذي يموِّلها.

١٢ـ اتُّهمت المدارس الدينية بأنها أوكار الإرهاب ومحاضن التطرف، وأنها مصانع الجهاد التي كانت تغذِّي خنادق القتال ضد قوات الاتحاد السوفيتي في

أفغانستان، كما أنها تغذّي حتى الآن جبهات القتال في المناطق الساخنة؛ مثل كشمير والشيشان وغيرهما، لكن الذي يعرف حقيقة المدارس الدينية في باكستان يدرك تماماً أنها لم تكن كذلك في يوم من الأيام، أما العنف فله أسبابه المرتبطة بسياسات الغرب في العالم الإسلامي.

١٣ـ المدارس الدينية بحاجة إلى معالجة المشكلات التي تعاني منها لتقوم بالدور المنوط بها وتخريج أناس مؤهّلين لتحمل أعباء القيادة الدينية في جميع مجالات الحياة المعاصرة، وذلك بالاستجابة للتطوير في المنهج الدراسي تطويراً يتناسب مع طبيعة ذلك المنهج ويتناسب مع الظروف الزمنية والبيئية في الوقت نفسه.

الهوامش:

(١) غلام محمد غبار، **ألغانستان در مسير تاريخ**، ج١، (بشاور: مكتبة ميوند ومكتبة سبا، ٢٠٠٠)، ص ١١٥ .

(٢) مولوي محمد حفيظ البهاولبوري، **تاريخ أوتش**، (بشاور: دكي نمل بندي، د. ت)، ص ٤٠ .

(٣) رحمان علي، **تذكرة علماء هند** (لكنهاو: د. ن، ١٩١٦)، ص ٣٣ .

(٤) خليق أحمد النظامي، **حياة الشيخ عبد الحق محدث دهلوي**، (لاهور: مكتبة رحمانية، ١٣٧٢هـ)، ص ١١ .

(٥) المصدر السابق، ص ١٨ .

(٦) خليق أحمد النظامي، **سلاطين دهلي كي مذهبي رجحانات**، (لاهور: مطبعة نكار شات، ١٩٩٠)، ص ١٦٠ .

(٧) المصدر السابق، ص ١٨٧ .

(٨) فرشتة، **تاريخ فرشتة**، ج١، (لاهور: شيخ غلام علي ايند ستر، ١٩٦٢)، ص ٣٧٦ .

(٩) أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، ج١ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩١)، ص ٢٤٠ .

(١٠) خليق أحمد النظامي، **سلاطين دهلي كي مذهبي رجحانات**، مصدر سابق، ص ٤٥٩ .

(١١) أبو الفضل علامي أكبري، **آئين أكبري** « الدستور الأكبري »، ج١ (حيدر آباد الدكن: مطبعة نولكشور، ١٩٥٦)، ص ٣٥ (باللغة الفارسية) .

(١٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٥ .

(13) William W. Hunter, **Our Indian Musalmans** (London,1871), p. 152.

(١٤) سيد شبير بخاري، **ميكالي أور بر صغير كا نظام تعليم** « النظم التربوية في شبه القارة الهندية ونظرية اللورد ميكالي » (لاهور: دار آيينه أدب أناركلي، ١٩٨٦) .

وانظر:

Minute by the Honr able T. B. Macaulay, dated the 2nd February 1835, http://www.mssu.edu/projectsouthasouthasia/history/primarydocs/education/Macaulay001.htm.

(15) Sayyid Ahmed Khan Bahadur, **The Causes of the Indian Revolt** (Benare: Medical Hall Press, 1973).

(16) William Hunter, pp. 184-186.

(١٧) قاري محمد طيب، **علماء ديوبند كامسلك أورديني مزاج** «المنهج والاتجاه الديني لعلماء مدرسة ديوبند» (لاهور: كتب خانه شان إسلام، د.ت).

(١٨) كل هذه المعتقدات التفصيلية واردة في المصدر السابق، ص ١–٧٨.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) **مجموعة الرسائل الرضوية**، ج٢، ص ٣٠١ وما بعدها.

(٢١) أبو الحسن علي الندوي، **تكملة نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر**، ج٨ (ملتان: إدارة تاليفات أشرفية جوك فراره، ١٩٩٣)، ص ٤٩.

(٢٢) محمد جلال الدين قادري، «شاه زاده أعلى حضرت حجة الإسلام مولانا مفتي محمد حامد رضا خان قادري بريلوي»، **مجلة معارف رضا**، العدد ١١، ١٩٩١، ص ٢١٩.

(٢٣) أحمد رضا خان، «كشف حقائق وأسرار ودقائق» في **فتاوى رضوية**، ج ٢٥ (لاهور: رضا فاونديشن، ٢٠٠٥)، ص ٦٥٧–٦٩٥.

(٢٤) أحمد رضا خان، «صلاة الصفا في نور المصطفى» في **فتاوى رضوية**، ج ٣٠ (لاهور: رضا فاونديشن، ٢٠٠٥)، ص ٥٩٤–٦٠٤.

(٢٥) أحمد رضا خان، «أنباء المصطفى بحال سر وأخفى» في **فتاوى رضوية**، ج ٢٩ (لاهور: رضا فاونديشن، ٢٠٠٥)، ص ٤٨٥–٥١١.

(٢٦) شجاعت علي القادري، **من هو أحمد رضا خان البريلوي الهندي** (لاهور: أكاديمية رضا، د. ت)، ص ٤٥.

(٢٧) أحمد رضا خان، **الدولة المكية بالمادة الغيبية** (لاهور: مكتبة نبوية، ١٩٨٧)، ص ٦٨.

(٢٨) شيخ محمد إكرام، **موج كوثر** (لاهور: إدارة ثقافة إسلامية، ٢٠٠٠)، ص ٦٣.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٦٣.

(٣٠) المصدر السابق، ص ص ٦٩–٧٠.

(٣١) غلام علي آزاد بلجرامي، **مآثر الكرام في آثار بلجرام**، ج١ (لاهور: مكتبة إحياء العلوم الشرقية، ١٩٧١)، ص ٢٢١. (باللغة الفارسية).

(32) N. N. Law, **Promotion of Learning in India during Muhammaden Rule**, (London, 1916), p. 3.

(٣٣) خورشيد أحمد، محرر، **تحريك اوركاكن** (لاهور: إسلامك ببليكيشتر، ١٩٨٧)، ص ٦٥ .

(٣٤) أبو الأعلى المودودي، « دين كي أصل مطالبات اور همارا طرز عمل »، **مجلة ترجمان القرآن**، ديسمبر ١٩٣٣ .

(35) Jessica Stern, "Pakistan's Jihad Culture", **Foreign Affairs** 79, 6, 2000, 115-126.

(36) Peter W. Singer, "Pakistan' Madrassah: Enduring a System of Education not Jihad", **Brookings Institutions analysis papers**, 41, 2001.

(٣٧) المعلومات الواردة في الجدول مأخوذة من مصادر عديدة، منها الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الباكستانية، وبعض المنشورات الصادرة عن معهد الدراسات السياسية في إسلام آباد (IPS)، انظر: سليم منصور خالد، محرر، **محمد ديني مدارس مين تعليم** (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ٢٠٠٤)، ص ١٤٥ .

(٣٨) وزارة التربية والتعليم (باكستان)، **ديني مدارس پاكستان رپوت**، ١٩٨٨ .

(٣٩) لا توجد إحصائيات رسمية لسنة ٢٠٠٥ ومن هنا فالأرقام الواردة تحت خانة ٢٠٠٥ تقديرية.

(٤٠) جميل أحمد تهانوي، **نصاب ونظام ديني مدارس** « المناهج والأنظمة في المدارس الدينية » (لاهور: ناشران قرآن لميتد، ١٩٨٦).

(٤١) أبي الحسنات ندوي، **هندوستان كي قديم درسگاهين** « الحلق العلمية القديمة في الهند » (الهند: وكيل بك ديبو أمرتسر، ١٩٤١)، ص ٩٧-٩٨ .

(٤٢) قمر الدين الدكتور، **هندوستان كي ديني درسگاهين** « المدارس الدينية في الهند » (دلهي: همدرد ايجوكيشن سوسايتي، د. ت)، ص ١٣٤ .

(٤٣) قاري محمد طيب، **دار العلوم ديوبندي صدساله زندي** « المسيرة العلمية لدار العلوم ديوبند خلال قرن من الزمن » (ديوبند: طبع دار العلوم ديوبند، ١٩٦٥).

(٤٤) الشيخ أسعد المدني من الشخصيات الدينية المعروفة في شبه القارة الهندية، وكان مديراً لدار العلوم ديوبند في الهند، وقد توفي في شهر مارس عام ٢٠٠٦ .

(٤٥) **صحيفة قومي آواز** « صوت الشعب »، ٤ يونيو ١٩٩٥ .

(٤٦) **مجلة آينة دار العلوم ديوبند** « مرآة دار العلوم ديوبند »، ١ ديسمبر ١٩٩٤، ص ٦ .

(٤٧) المصدر السابق، ص ٥ .

(٤٨) المصدر السابق، ص ١٣ .

(٤٩) المصدر السابق، ص ١٣ .

(٥٠) المصدر السابق، ص ١٣ .

(٥١) زاهد الراشدي، «التعليم الديني خطة الإصلاح» في كتاب **ديني مدارس مين تعليم**، تحرير سالم منصور خالد (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ٢٠٠٤)، ص ص ٥١-٦١ .

(٥٢) سيد سياح الدين كاكاخيل، «ديني مدارس كاتعليم» «المناهج التعليمية في المدارس الدينية» في كتاب **ندوة المناهج التعليمية في المدارس الدينية الأهلية** (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٣م)، ص ٢٠٥ .

(٥٣) «المنهج التعليمي في المدارس الدينية»، مجلة **الشريعة**، باكستان، إبريل ٢٠٠١ .

(54) ICG (International Crisis Group), **Pakistan: Madrasa, Extremism and the Military**, ICG Asia Report, No 36, 29 July 2002, p. 3.

(55) Ibid, p. 2.

(٥٦) من كلمة شاهد بركي في هذا المؤتمر المنشورة في الرابط التالي:

http://www.brook.edu/comm/transcripts/20011217.htm.

(٥٧) راجع مسوّدة القانون المنشورة في موقع صحيفة جنك (**Jang**) اليومية الباكستانية الصادرة باللغة الإنجليزية يوم ٢٢/٦/٢٠٠٢م على الرابط التالي:

http://www.Jang.com.pk/thenews/jun 2002-daily/22-06-2002/main7.htm.

(58) ICG Asis Report No. 36, 29 July 2002, p. i.

(59) Ibid., p. II.

(60) **The Washington Times**, 30 October 2003.

(٦١) كلمة شاهد بركي في مؤتمر معهد بروكنجز حول التعليم الأساسي في باكستان وأفغانستان في ١٧/١٢/٢٠٠١م. انظر:

http://www.brook.edu/comm/transcripts/20011217.htm.

(62) ICG Asis Report No. 36, p. 12.

(63) Ibid., p. 11.

(٦٤) عبدالله عزام، قصص وأحداث (بيشاور: مكتب خدمات المجاهدين، د.ت) .

(65) ICG Asis Report No. 36, p. 11.

المؤلف

* الدكتور مصباح الله عبد الباقي

حاصل على الدكتوراه من كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، باكستان، ويعمل أستاذاً مساعداً في قسم التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، له عدد من المشاركات في بعض المجلات العربية والبشتونية.

سلسلة دراسات معاصرة

صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

عنوان الدراسة	المؤلف
١- التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده	عبدالله إبراهيم القويز
٢- الإسلام السياسي في روسيا	ميثم الجنابي
٣- الصراع على قزوين	صالح محمد الخثلان
٤- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي	حسن عبدالله المنقوري
٥- التخصيص.. رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق «الاقتصاد السعودي نموذجاً» ...	عبدالعزيز إسماعيل داغستاني
٦- الصراع الأهلي في الصومال	عبدالله شيخ محمد عثمان
٧- المسلمون والنظام العالمي الجديد	عبدالله فهد اللحيدان
٨- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية	ميثم الجنابي
٩- الصراع على كشمير	بغداد سيدي محمد
١٠- انظمة البيئة وتشريعاتها وسياساتها في المملكة ودول الخليج العربية	يوسف إبراهيم السلوم
١١- التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي	عادل سراج مرداد
١٢- مازق المسلمين الفكري: الحالة الهندية	راشد شاز
١٣- انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على البلدان الإسلامية ...	محمد عبيد محمد
١٤- ظاهرة الإرهاب المعاصر	مصلح الصالح
١٥- المناهج والأساليب الحديثة لتدريس حقوق الإنسان	سيفان باكراد
١٦- العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م	فاروق حسن
١٧- نظرة في مفهوم الإرهاب والموقف منه في الإسلام	عبد الرحمن المطرودي
١٨- المسلمون في أمريكا ومعوقات التحالف مع اليمين المسيحي	دي. جيسون بيرغرين
١٩- العولمة وأبعادها وتأثيراتها.. المجتمع السعودي نموذجاً	عبدالقادر عبدالله عرابي
٢٠- العولمة والنظام الاقتصادي الدولي: الأسس والمقومات والنتائج	باسل رؤوف الخطيب
٢١- المسلمون في إثيوبيا في ظل سياسات الاندماج القومي	جمال محمد السيد ضلع



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الاسلامية



ردمك: ٦-٦٨-٨٩٠-٩٩٦٠